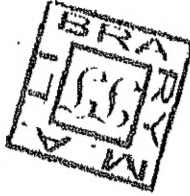


كتاب

مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان



في المعاملات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
ملائكة عرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية
لؤلؤ نفسه المغفورة له (محمد قدير باشا)

قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ نمرة ١٦٤

لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمسند اوسر الاميرية

لذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية
وحضرة الشيخ حسونه النواوي مدرس الشريعة الاسلامية بمدرسة دار العلوم والحقوق
كما يعلم من صور المكاتبات التي جرت بشأن ذلك المفترجة في أول هذا الكتاب



(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)



MALIBRARY, A.M.U.



(الطبعة الثانية)

بالطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ افرنجيه

6
F71 977
F71 63
72.11

RECEIVED 1966
JUL 12 1966



بِهَ الرَّجَاءِ وَثِقْتَنِي وَالْمَصْطَفَى وَوَسَّيْتَنِي

فِي الْأَسْمَاءِ

(في أنواع الاموال)

المال ما يمكن انتفاعه لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومنقول

العقار كل ماله أصل ثابت لا يمكن زعمه وتحويله

المنقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض والحيوانات والمكسيلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والغراس القائم في أرض مملوكة أو موقوفة

الحقوق به ما يكون التصرف والانتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الثنائي - بحق ملك الانتفاع بالعين دون الرقبة

الثالث - حق الشرب والمسيل والمرور والتعلي ونحو ذلك من الحقوق

(مادة ٥)

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان للمالكها حق التصرف فيها عيناً ومنفعة
ومنها الاراضي العشرية فتباع وتؤجر وتعار وتوهب وتوقف وترهن وتورث

(مادة ٦)

أراضي مصر خراجية مملوكة في الاصل لأربابها وما آل منها إلى بيت المال بسبب موت ملاك
مشايخ الأواث فرقته مملوكة لبيت المال وللامام أن يجعل منفعة إلى المزارعين في نظير
اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الأراضي الاميرية التي يبيعها ولي الامر يسوق بيعها ويملك رقبتهما للمستترين متى تحققت
المصلحة في بيعها تكون مملوكة ربة ومنفعة لمشتريها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وقفاً أهلياً أو على جهة بر لا تقطع لأعمال رقبتهما ولا تلك
فلا تباع ولا توهب ولا ترهن ولا تورث بل تصرف منفعتها وغلتها إلى الجهات الموقوفة
عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافئ (١) وغيرها من المحلات المعدة لحفظ الحدود والثغور لا تقبل لاسد

(مادة ١٠)

القناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التي ليست بمالكين لا يجوز لأحد أن يختص بها
ولا أن يمنع غيره من الانتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

الباب الثاني

(في الملكية)

(مادة ١١)

المالك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفاً مطلقاً فيما يملكه عيناً ومنفعة واستغلالاً
فيستفيع بالعين المملوكة ويغلقها ويخارها ويتاجرها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة

(١) بالمعنى الذي أتى به في الشطر والوضع مرفأً ويضم أه قاهوس
(تفسيره) هذه الماشية وسائر الماشية التي لا تقبل لاسد

(مادة ١٢)

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلا يملك واحد من الشركاء حق الانتفاع بخصته والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالشريك وله استغلالها أو بيعها مشاعاً حيث كانت معاومة القدر بغير إذن الشريك

الباب الثالث

(في ملك المنفعة وحق الانتفاع)

(مادة ١٣)

الانتفاع الجائر هو حق المنفعة في استعمال العين واستغلالها مادامت قائمة على حالها وإن لم تكن رقبته مملوكة

(مادة ١٤)

يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبته سواء كانت عقاراً أو منقولاً

(مادة ١٥)

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

(مادة ١٦)

يصح أن يكون تعليق المنفعة قاصراً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لهما معا

(مادة ١٧)

يجوز أن تجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع به إن اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنقل إلى الجهة التي اشترطها لها ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجنبائه

ويجوز جعلها لشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الأحوال الجهة التي لا تنقطع

(مادة ١٨)

يجوز أن يوصى بمنفعة العين لشخص معين مع بقاء رقبته الورثة الموصى كما تجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنعهم الشخص آخر كلاهما أجنبيان من المتبرع ولا يجوز (١) استثناء منفعة العين من الوصية بربقتها لشخص أجنبي لتبقى المنفعة على ملك الورثة

(١) يستفاد حكم عدم صحة الاستثناء المذكور من الدرر المختار من أو سط فصل فيما يدخل في المبيع تبعا وبالأدخل غرة ٤٠ وغرة ٤١ ويستفاد حكم صدره من المادة من أول الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من المندية غرة ١٢٥ وغرة ١٢٦

(مادة ١٩)

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المنتفع وما يجب عليه من الواجبات

(مادة ٢٠)

من استحق بعقد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصى والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بهامدة حياته ان نص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى بثمرته وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث وان قيدت بمدة فله الانتفاع بالغلة والثمرة الى انقضاء تلك المدة وبعدها ترث الغلة والثمرة الى من له الرقبة والمراد بالغلة كل ما يحصل من ربيع الارض وكرائها وثمره البستان

(مادة ٢١)

المنقولات الموقوفة كالكيلات والموزونات اذا جرى العرف بوقفها يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع الثمن للموقوفة لذلك ويعطى ثمنها للموقوف عليه

(مادة ٢٢)

للمنتفع أن يستعمل ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع بها الا باستئجارها بعينها كالنقدين والمكيلات والموزونات ونحوها وعليه رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمان اذا هلك قبل الانتفاع بها ولو بغير تعديله لكونها قرضا

(مادة ٢٣)

اذا مات المنتفع بالمنقولات المتقدمة ذكرها قبل أن يردها لصاحبها فعليه ضمان مثلها أو قيمتها في تركته

الباب الرابع

(في حق السكنى)

(مادة ٢٤)

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها مدة حياته بأهله وحشمه وخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجنبيا وبعد موته ينتقل حق السكنى الى ولده ان كان الواقف قد جعل له والا فالى المصنف الذي جعلها الواقف له

(مادة ٢٥)

من استحق بعقد وصية سكنى دار فإن كانت رقبته الدار تخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها بهياله وحشمه وخدمه مدة حياته إن كانت الوصية مطلقة أو منصوصاً فيها على الأبد أو يسكنها إلى انقضاء المدة إن كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك يرد حق السكنى إلى وريثة الموصى (١) فإن لم تخرج رقبته الدار من الثلث فللموصى له أن يسكن في مقدار ما يخرج من الثلث إن لم تجز الورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من الدار ولو اقتسموا الدار مهادنة بحسب الزمان صح والأول أعدل

(مادة ٢٦)

إذا تعبد المستحقون في سكنى دار موقوفة عليهم سكنها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن لها أبواب تغلق عليها جاز للرجال المستحقين أن يسكنوا أزواجهم معهم وللنساء المستحقات أن يسكن أزواجهن معهن فإن كانت الدار صغيرة لا توجد بها مساكن كافية للسكنى فلا يسكنها إلا المستحقون من الرجال دون نسائهم أو من النساء دون رجالهن

(مادة ٢٧)

إذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فمما تملكه من له حق السكنى من ماله ويكون ما يئنه من ماله ملكاً له ولورثته من بعده وإن امتنع من تغييرها فلا تقاضى أن يدفعها لغيره بطريق الاجارة ويعمرها بأجرها وبعد مضي المدة يردّها لصاحب السكنى

فصل

(فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان)

(مادة ٢٨)

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المنتفع بها وصيانتها لها

(مادة ٢٩)

لمالك المنفعة دون العين بعقد تبرع أو اجارة أن يتصرف في العين المنتفع بها التصرف المعتاد إذا كان عقد المنفعة مطلقاً غير مقيد بقيد فان كان مقيداً بقيد فله أن يستوفيه بهينه أو يستوفي مثله أو مادونه وليس له أن يتجاوز به إلى ما فوقه

(١) بسمه تبارك وتعالى أوائل الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من الهندية غرة ١٢٦

(مادة ٣٠)

لا يجوز إلالة المنفعة بعقد تبرع أن يؤجر العين التي له حق سكناها ولا أن يرهنها وإنما يجوز له إعارتها

(مادة ٣١)

المصاريف اللازمة لتأدية العين المنتفع بها وحفظها تلزم صاحب المنفعة والكسوة على المالك

(مادة ٣٢)

إذا كانت منفعة الأرض موصى بها الشخص ورقبتها الشخص آخر فإن كان يوجد بالأرض شيء يستغل يكون عشرها أو خراجها وما يلزم من المصاريف لسقيم أو إصلاحها على صاحب المنفعة وإن لم يكن لها شيء يستغل فننقبتها على صاحب الرقبة

(مادة ٣٣)

إذا تلفت العين المنتفع بها أو هلكت بدون تعدى المنتفع أو تقصيره في المحافظة عليها فلا ضمان عليه

(مادة ٣٤)

إذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معلومة وأمسك المنتفع العين بعد انقضاء تلك المدة ولم يردّها لمالكها مع إمكان الرد فله ملك فعلية ضمان قيمتها أولولم يستعملها بعد انقضاء المدة وإن لم يطلبها المالك (١)

فصل

(في انتهاء حق الانتفاع)

(مادة ٣٥)

ينتهي حق الانتفاع بموت المنتفع وبانقضاء المدة المعينة له إن كان له مدة وبملاك العين المنتفع بها

(مادة ٣٦)

إذا انقضت المدة المعينة للانتفاع أو مات المنتفع في أثناءها وكانت الأرض مشغولة بزراعة والزرع يقل لم يدرك يترك الزرع له في الصورة الأولى ولورثته في الصورة الثانية إلى حين إدراكه وحصاده بأجر المثل إلا أن كان المنتفع مستأجر فإنه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالمسمى إلى حين إدراكه وحصاده

(١) يستفاد حكمها من أواخر الباب السابع في استرداد العارية الخ من الهندية غمرة ٣٥٣

الباب الخامس

(في حق الانتفاع)

الفصل الاول

(في الشرب)

(مادة ٣٧)

الانتفاع هو حق مقتر على عقار لمنفعة عقار شخص آخر

(مادة ٣٨)

الشرب هو نوبة الانتفاع بالماء سقيا للارض أو الشجر أو الزرع

(مادة ٣٩)

مياه النهر الاعظم وفروعه والترع ذوات المنفعة العامة التي ليست مملوكة لاحد بمباحة لكل
أحد حق في أن يسقي منها دوابه وأرضه وأن يشق منها جداول يسقي أرضه ما لم يكن ذلك مضرا
بالعامة

(مادة ٤٠)

الترع والجاري المملوكة ملكا عاما أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقي دوابه منها الا اذا خيف
تضررها لكثرتها وليس لاحد من غير الشركاء أن يسقي أرضه منها الا باذن أصحابها وليس لاحد
من الشركاء أن يشق منها بربخا أو ينصب عليها آلة بخارية أو تابوتا بالارض بقية الشركاء الا آلة
وضعت في ملكه وكانت حافتا النهر وبطنه له ولا يضر بنهر وماء

(مادة ٤١)

الماء المحرز في الاواني كالخياض والصهاريج المملوكة لاحد في الانتفاع به الا باذن صاحبه

(مادة ٤٢)

من أنشأ ترعة من ماله لسقي أرضه فله الانتفاع بما فيها كيف شاء وليس لغيره أن يسقي أرضه
منها الا باذن المنشئ وللغير أن يشرب منها ويسقي دابته

(مادة ٤٣)

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بتدرا لاراضي المقتضى ريثم مراعاة عدم
الضرر بالعامة

(مادة ٤٤)

ليس لصاحب الأرض التي تسقى بالآلات أو الترع أن يجبر أصحاب الأراضي التي دونه على
تصريف مياهه في أراضيهم إن لم يكن له حق المسيل فيها.

(مادة ٤٥)

إذا كان لأحد مسقى جار بحق في أرض آخر فليس لأرب الأرض أن يمنعه من إجرائه في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقياً معتاداً اتجهت له أرضه فسال منها الماء في أرض غيره فأنفق زرعاً ولا ضمان
عليه وإن سقاها سقياً غير معتاد فعليه الضمان

(مادة ٤٧)

حق الشرب يورث ويوصى بالاتفاق به ولا يباع الاتباع للأرض كحق المسيل ولا يؤهب ولا يؤجر

الفصل الثاني

(في حق المرور والجري والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبقى على قدمه في حق المرور والجري والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله فإن كان
كذلك فلا اعتباره ويزال إن كان فيه ضررين
فإن كان لدار مسيل قذرى الطريق العام وكان مضراً بالعمامة يرفع ضرره ولو كان قديماً
ولا يعتبر قدمه

(مادة ٤٩)

إذا كان لأحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لأصحابها أن يمنعه من المرور منها وله أن
يقود دوابه وعرشه إذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

للبيع أن يرجع عن اباحتهم ولا يلزم بالآذن والرضا فإن لم يكن لأحد حق المرور في عرصه أخرى
فإنه أذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له بل لأصاحب العرصه أن يمنعه من المرور متى شاء

(مادة ٥١)

من كان له مجرى أو سباق ماء جار بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لأصاحبته منعه

(مادة ٥٢)

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

(مادة ٥٣)

إذا كان لأحد مجرى أو سباق ماء في دار آخر فصل به خلل تسبب عنه للجار ضرر فالجار أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بشيئه أو إصلاحه أو عدم الإجراء فيه وإذا أراد صاحبه إصلاحه بمنعه الجار من الدخول في داره فيخير صاحب الدار بين أن يتركه يدخل ويصلح وبين أن يفعل صاحب الدار ذلك بماله

(مادة ٥٤)

إذا كان لدار مسيل قدر في الطريق الخاص وكان مضرًا بأهلها يرفع ضرره ولو كان قديمًا ولا يعتبر قدمه

(مادة ٥٥)

لا يجوز لأحد أن يجري مسيل محله المحدث إلى دار آخر بدون إذنه إن لم يكن له حق في ذلك

(مادة ٥٦)

لا يجوز لأحد أحداث شيء من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة إذا كان يضر بالعامة وإن أحدث ذلك في زقاق غير نافذ لا يجوز إلا بإذن أهلها سواء أضر بهم أم لا

الفصل الثالث

(في حقوق المعاملات الجسوارية)

(مادة ٥٧)

للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فيعلي حائطه ويبنى ما يريد ما لم يكن تصرفه مضرًا بالجار ضارًا فاحشًا

(مادة ٥٨)

إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفًا مضرًا إلا بإذن صاحب الحق

(مادة ٥٩)

الضرر الفاحش ما يكون سببًا لو هن البناء أو هدمه أو يمنع الخواص الأصلية أي المنافع المقصودة من البناء وأما ما يمنع المنافع التي ليست من الخواص الأصلية فليس بضرر فاحش

(مادة ٦٠)

يزال الضرر الفاحش سواء كان قديمًا أو حادثًا

(مادة ٦١)

سد الضياء بالكلية على الجار بعد ضرر فاحشا فلا يسوغ لاحد احداث بناء يستلزمه شباك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه وان فعل ذلك فللجار أن يكلفه رفع البناء دفعاً للضرر عنه

(مادة ٦٢)

رؤية المحل الذي هو مقر للنساء به ضرر فاحشا فلا يسوغ لاحد احداث شباك أو بناء يجعل فيه شبكا كاللنظرة مطلا على محل نساء جاره وان أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر اما بسد الشباك أو ببناء ساتر فان كان الشباك المحدث مرتفعاً فوق قامة الانسان فليس للجار طلب سده

(مادة ٦٣)

ان كان لاحد دار يتصرف فيها تصرفاً مشروعاً فاحداث غيره بجواره بناء مجدداً فليس للمحدث أن يتضرر من شبك الدار القديمة ولو كانت مطلّة على مقر نساءه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

(مادة ٦٤)

اذا كان لاحد علو ولاخر سفلى فاصحاب العلو حق القرار في السفلى والسقف ملك لاصحاب السفلى واصحاب العلو حق الانتفاع بسطحه اتقاعاً معتاداً ولصاحب السفلى حق في العلو يستمره من الشمس ويقويه من المطر

(مادة ٦٥)

اذا كان باب السفلى والعلو واحداً فلكل من صاحبيه ما استعمله مشتركاً فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخر من الانتفاع به دخولا وخروجاً

(مادة ٦٦)

اذا هدم صاحب السفلى سقفه تعدياً يجب عليه تجديد بنائه ويجبر على ذلك

(مادة ٦٧)

اذا تهدم السفلى بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه فان امتنع صاحب السفلى من تعميده وعمره صاحب العلو باذن صاحبه أو باذن القاضي فله الرجوع على صاحب السفلى بمساكنة على العمارة بالغاما بلغ قدره

وان عمره بلا اذن صاحبه أو اذن القاضي فليس له الرجوع الا بقيمة البناء وتقدير القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لازمن الرجوع

ولصاحب العلو أن يمنع في الحال من صاحب السفلى من سكنه والانتفاع به حتى يوفيه حقه وله أن يوجبه باذن القاضي ويستخلص حقه من أجرة

(مادة ٦٨)

لا يجوز لأدى العلو أن يبقى في علوه بناء جديداً ولأن يزيد في ارتفاعه بغير إذن صاحب السفلى
الا إذا علم أنه لا يضر بالسفلى فله ذلك بغير إذن صاحب السفلى

(مادة ٦٩)

لا يجوز للجائر أن يجبر جاره على إقامة حائط أو غيره على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءاً من
حائطه أو من الأرض القائمة عليها الحائط

(مادة ٧٠)

إذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعليق أو زيادة في البناء
عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضر بالآخر أم لا

(مادة ٧١)

اسكن من الشرى يكن في الحائط أن يضع عليه أخشاباً بقدر ما الشرى يكتفى به بشرط أن لا يتجاوز كل
منهم ما يتحمله الحائط وليس لأحد منهما أن يزيد في أخشابه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد
منهما أن يحول محل أخشابه التي على الحائط يميناً أو شمالاً ولا من أسفل إلى أعلى ولومن أعلى
إلى أسفل جاز وإذا كان اسكن من أخشابه أخشاباً فلا صاحب الأسفل أن يرفع أخشابه بجذاه
صاحب الأعلى أن يضر بالحائط وكذلك صاحب الأعلى أن يسفل أخشابه أن يضر بالحائط

الكتاب الثاني

(في أسباب الملك)

(مادة ٧٢)

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالك إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث
ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالك له والشفعة

الفصل الأول

(في العقود)

(مادة ٧٣)

يصح أن تملك الأعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقاراً أو منقولة

(مادة ٧٤)

ينتقل ملك العين المبيعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوعه صحيحا باتا نافذا لازما سواء كانت عقارا أو منقولا

(مادة ٧٥)

للمشتري أن يتصرف في العين المبيعة بالبيع قبل استلامها ان كانت عقارا لا يخشى هلاكه وليس له أن يجرها قبل قبضها كما أنه ليس له أن يتصرف في المبيع قبل قبضه لا يباع ولا اجارة ان كان منقولا

(مادة ٧٦)

إذا استلم المشتري العين المبيعة عقارا كانت أو منقولا على أنها مملوكة للبائع فله أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين المستحقها إذا ظهر أنها مستحقة للغير وثبت حقه فيها

الفصل الثاني

(في الهبة) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٧٧)

الهبة تمليك العيين بلا عوض وقد تكون بعوض

(مادة ٧٨)

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا بالغا عاقلا مالكا للعين التي تبرع بها غير محجور عليه

(مادة ٧٩)

إذا كان المالك أهلا للتبرع ولم يكن محجورا عليه بدين أو سنة جاز له أن يهب وهو في حال صحته كل ماله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٠)

لا يثبت ملك العين للموهوب له إلا إذا قبض العين الموهوبة قبضا كاملا في محوزة مقسوم أو مشاع لا يحتمل القسمة

(مادة ٨١)

إذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة فلا تقيده هبته الملك بالقبض إلا إذا قسم الواهب

الموهور وسلمه مفرزا عن غير الموهور لامتصلا به ولا مشغولا بملكه فان سلمه شاعا للموهور
له فلا يملكه ولا ينفذ تصرفه فيه ويضمنه ان هلك أو استهلك
ويكون للموهر حق التصرف فيه واسترداده هو أو ورثته

(مادة ٨٢)

اذا مات الواهر قبل تسليم العين للموهور له بطلت الهبة

(مادة ٨٣)

اذا مات الموهور قبل استلامه العين الموهوبة بطلت الهبة ولا حق لورثته فيها

(مادة ٨٤)

اذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلا للقبول جاز لوليّه أو وصيه أو من هو في حجره أن يقبل الهبة
ويقتضها عنه

وإذا كان الصبي الموهور له مميّزا لقبوله وقبضه معتبرا ولو مع وجود أبيه

(مادة ٨٥)

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله كحكم الوصية في اعتبارها من الثلث
وتوقفها لو لاحد الورثة

الفصل الثالث

(في الوصية) (راجع الاحوال الشخصية)

(مادة ٨٦)

الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

(مادة ٨٧)

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بالغيا عاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصى له حيا
تحقيقا أو تقديرا والموصى به قابلا للتمليك بعد موت الموصى

(مادة ٨٨)

يجوز لمن لادين عليه ولا وارث له أن يوصي بماله كله أو بعضه لمن يشاء

(مادة ٨٩)

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا يجوز وصيته الا أن يبرئه غرماءه

(مادة ٩٠)

لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا اجازته الورثة الاخر بعدموت الموصى وهم من أهل التبرع

(مادة ٩١)

تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا اجازته الورثة بعدموت الموصى وهم من أهل التبرع ولا عبرة باجازتهم في حال حياته

(مادة ٩٢)

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذي والمستأمن ومنهما للمسلم

(مادة ٩٣)

لا يملك الموصى به الا قبول الوصية سراحة أو دلالة يكتو الموصى له بعدموت الموصى بالا قبول ولا رد ولا يصح قبولها الا بعدموت الموصى فان قبل الموصى له بعدموت الموصى ثبت له ملك الموصى به سواء قبضه أو لم يقبضه

فان مات بعدموت الموصى قبل القبول أو الرد انتقل الموصى به الى ملك ورثته

الفصل الرابع

(في الميراث)

(مادة ٩٤)

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين وأما الذميون فيتبع في موارثهم أحكام أحوالهم الشخصية وان تراضوا وتوافقوا اليها يحكم بينهم بحكم الاسلام

كتاب الشفعة

الفصل الاول

(في تعريفها وأسبابها واستحقاقها)

(مادة ٩٥)

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن

(مادة ٩٦)

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار

(مادة ٩٧)

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حذوقه

(مادة ٩٨)

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة فإن كانت له حصة مفترقة عن العقار فلا يكون شريكا فيه والمشارك في أرض حائط الدار يعتبر مشاركا في نفس العقار

(مادة ٩٩)

الشركة في حق وق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق الخاص سواء كان الطريق خاصا بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير نافذ فإذا بيعت دار في زقاق غير نافذ فجميع أهل الشفعة يستوي فيه الملاصق والمقابل والأعلى والأسفل

(مادة ١٠٠)

الجار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أمالو كان عقار الجار منفصلا عن العقار المبيع انفصالا تاما ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جارا مستحقا للشفعة فإذا بيع بيت من دار فالملصق للبيت ولا أقصى الدار في الشفعة سواء أكون ملاصقا حكا

(مادة ١٠١)

إذا كان السفلى لشخص والعلو لآخر يعتبر كل منهما جارا ملاصقا وكذلك من كانت له خشبة موضوعة على حائط لملك فيه أو كان شريكا في خشبة موضوعة على حائط يعتبر جارا ملاصقا لا شريكا

(مادة ١٠٢)

الطريق العام لا شفعة به له صاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولو تقاربت الأبواب وانما تكون الشفعة للجار الملاصق سواء كان باب داره في هذا الطريق أو في غيره

(مادة ١٠٣)

إذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك في نفس العقار ثم الشريك

في أرض الحائط المشترك (١) ثم الشريك في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار الملاصق
وأى ترك الشفعة أو سقط حقه قيمته تنقل الشفعة الى من يليه في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤسهم لا بقدر أنصبتهم في الملك فإذا باع أحد الشركاء
حصته لأحد منهم بحسب المشتري واحد منهم في الشفعة وتقسم الحصة المبيعة بينهم

الفصل الثاني

(فيما ثبت فيه الشفعة وما لا ثبت)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة إلا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(مادة ١٠٦)

يشترط في المبيع الذي تثبت فيه الشفعة أن يكون عقاراً مملوكاً ولو غير قابل للقسمة وأن يكون
بيعه صحيحاً نافذاً أو فاسداً انقطع فيه حق القسمة خالياً عن خيار شرط البائع وأن يكون
العوض مالا ولا فرق في العقارين أن يكون داراً أو حائطاً أو أرضاً أو كرماً أو غلواً أو سفلاً

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المشفوع به ملكاً للشفيع وقت شراء العقار المشفوع وأن لا يصدر من
الشفيع رضا بالبيع لأصراحة ولا دلالة

(مادة ١٠٨)

لا شفعة في سائر المبيعات بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو إرث أو وصية ولا في عقار مملوك يبدل
ليس بمالك كالأستاذ شيئاً بدار أو حائط

(مادة ١٠٩)

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصداً بدون الأرض القائم عليها فإذا بيع البناء والشجر تبعهما
للأرض تثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لا شفعة في البناء والشجر القائمين في أرض محتكرة أو في الأراضي الأميرية

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ نص عليه في الهندية من الباب الثاني في مراتب الشفعة في أواخر

(مادة ١١١)

الأراضي الأميرية التي بأيدي المستحقين لنفعها لا يبيع بيعهم لها فلا شفعة فيها

(مادة ١١٢)

إذا باع ولي الأمر شيئاً من الأراضي الأميرية التي ليست في يد أحد من الزراع أو باع للزراع شيئاً من الأراضي التي في أيديهم بمسوخ شرعي كوصي اليتيم في بيعه صحيح ثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٣)

لا شفعة في الوقف ولاله فإذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع المالك فلا شفعة للوقف

(مادة ١١٤)

لا تجرى الشفعة في القسمة فإذا قسمت دار أو أرض مشتركة بين اثنين فلا يبيعكون الجار شفعاً فيها

(مادة ١١٥)

لا شفعة فيما يبيع بيعاً فاسداً إلا إذا انقطع حق البائع عنه بأنه قبضه المشتري وتصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بنى أو غرس فيه

(مادة ١١٦)

لا شفعة فيما يبيع بشرط الخيار للبائع إلا إذا أسقط البائع خياره حتى لزم البيع فوجب فيه الشفعة للشفيع أن يطلبها عند البيع بشرطها

الفصل الثالث

(في طلب الشفعة)

(مادة ١١٧)

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب موأبة وطلب شهادة وتقرير وطلب تلك

(مادة ١١٨)

طلب الموأبة هو أن يبادر الشفيع بطلب الشفعة فوراً في مجلس علمه بالبيع والمشتري والتمن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشعية بخود المشتري لالزوما

(مادة ١١٩)

طالب التقرير هو أن يشهد الشفيع على البائع أن كان العقار المبيع في يده أو على المشتري وأن لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الأول مدة قدرها لا يمكن منه فإن تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلب شفته وإن لم يتمكن منه فلا تسقط وإن أشهد الشفيع في طلب الموائمة عند أحد من هؤلاء المذكورين كفاه ذلك الأشهاد فقام مقام الطالبين

(مادة ١٢٠)

طالب الغالب هو طلب الخاصة والمرافعة عند القاضي فإذا أخره الشفيع بعهد طالب الموائمة والتقرير شهر أو أحداً بلا عذر بطلت شفته وإن أخره بعذر مقبول فلا تسقط

(مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذ له بالشفعة فإن لم يطلبها أو بلغ الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولي ولا وصي ينصب له القاضي قيمياً يأخذ له بالشفعة فإن لم ينصب له قيمياً فإنه يبقى على شفته حتى يبلغ فيأخذها ولو نضى على بيع العقار المشفوع سنون

(مادة ١٢٢)

الخصم للشفيع في إثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبيل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه إليه فالخصم هو المشتري فقط

(مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وترافع الشفيع معه فلا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري ومضى ثبتت الشفعة مستوفية شرائطها يفسخ القاضي شراء المشتري ويقضى للشفيع بالعقار المشفوع بطلب الشفيع

(مادة ١٢٤)

إذا كان أحد الشريكين ناعياً فلا ينتظر قدومه ولا يوقف له نصيب بل يقضى للخاص بجميع المبيع فإن حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفية شرائط الطلب يقضى له بحقه إن لم يوجد مسقط له فإن كان مثل الأول يقضى له بالنصف وإن كان فوقه يقضى له بجميع المبيع وتبطل شفعة الأول وإن كان دونه يمنع

الفصل الرابع

(في حكم الشفعة)

(مادة ١٢٥)

لا يثبت المالك للشفيع في المبيع الا بقضاء القاضى أو بأخذه من المشتري بالترضى

(مادة ١٢٦)

تلك العقار قضاء كان أو رضاء يعتبر شرا جديدا في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع براءة البراءة منهما

(مادة ١٢٧)

اذا قضى للشفيع بالمبيع وكان ثمنه مؤجلا على المشتري يأخذه الشفيع بثمن حال فان أداه للبائع سقط الثمن عن المشتري وان أداه للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

(مادة ١٢٨)

اذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى ثمنه ثم استحق المبيع فان كان أداه للمشتري فعليه ضمانه سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده وان كان أداه للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن للشفيع

(مادة ١٢٩)

للشفيع أن ينقض جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جعله مسجدا فله نقضه

(مادة ١٣٠)

اذا بنى المشتري بناء في الدار والأرض المشفوعة أو غرس فيها أشجارا فالشفيع بالخيار ان شاء تركها وان شاء أخذها بالثمن المسمى ودفع قيمة البناء والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما واذا زاد المشتري على العقار المشفوع شيئا من ماله بان يبيعه أو يصبغه بألوان فان الشفيع يكون بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذ به بالثمن وقيمة الزيادة

(مادة ١٣١)

اذا هدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار التي كانت مغروسة في الأرض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصه أو الأرض بخصتها من الثمن بان يقسم الثمن على قيمة العرصه أو الأرض وقيمة البناء أو الشجر وما يخص العرصه أو الأرض منه يدفعه الشفيع وتكون الانقاض والاخشاب للمشتري

(مادة ١٣٣)

إذا تخربت الدار المشفوعة أو جفت أشجار البستان المشفوع بالاعتدى أحد عليها يأخذها المشفع بالثمن المسمى
فإن كان بها أنقاض أو خشب يأخذها المشتري تسقط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة
الدار أو البستان يوم العقد وقيمة الانقاض والخشب يوم الأخذ

(مادة ١٣٤)

إذا تلف بعض الأرض المشفوعة بغرق أو نحوه سقطت حصته التالف من أصل الثمن

(مادة ١٣٥)

إذا أخذ الشفع العقار المشفوع وبني فيه بناء أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق العقار فإنه يرجع
بالثمن فقط ولا يرجع له بقيمة البناء أو الشجر على أحد بمعنى أنه لا يرجع بماله نص بالقلم (١)

(مادة ١٣٦)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع ويترك بعضه جبراً على
المشتري إنما إذا تعدد المشترون واتحد البائع وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن
فليس للشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويطلبها)

(مادة ١٣٦)

يطلب الشفعة بترك طلب الموائبة أو باختلال شرط من شروط صحته وتسقط أيضاً بترك طلب
التقرير والاشهاد مع امكانه والقدرة عليه وبأخير طلب المخاصمة شهراً بلا عذر

(مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشفع حقه في الشفعة وتركه قبل الحكم سقط حقه وللشفعاء الاخر أن يأخذوا
العقار المبيع إن طلبوا الشفعة بشروطها وإن أسقط حقه بعد الحكم له فلا يسقط ولا يكون
لأحد حق فيه

(١) يستفاد حكمها من أوائل الباب السابع عشر في المتفرقات من الشفعة من الهنديةقرة ٢٠٦ ومن
أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور الخ من جامع الفصولين قرة ٢١٢

(مادة ١٣٨)

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فإن طلب أحد الشرى يكن نصفه بناء على أنه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

(مادة ١٣٩)

لا تبطل الشفعة بموت المشتري

(مادة ١٤٠)

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل تملكه العقار المشفوع بالرضاء أو الرضاء سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه فيها إلى ورثته

(مادة ١٤١)

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل تملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

(مادة ١٤٢)

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلن دونه أو مثله في الدرجة من الشفعاء أن يأخذه بالعقد

(مادة ١٤٣)

إذا استأجر الشفيع المبيع أو ساومه به أو أجازة أو طلب من المشتري بيعه له أو أية مماثلة الثمن الأول سقطت شفعته

(مادة ١٤٤)

إذا أخبر الشفيع بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل مما أخبر به فله حق الشفعة

(مادة ١٤٥)

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من سمى فله حق الشفعة

(مادة ١٤٦)

إذا بلغ الشفيع شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسه لا شفعة له

باب

(في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة)

(مادة ١٤٧)

الاراضى الموات أى المباحة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا لمن وضع يده عليها وأحيائها باذن وعلى الامر مسلما كان أو ذميا لامستأمنها
فمن أذن له بأحياء أرض موات وكان واحدا منهم ما وأحيائها بان زرعها أو غرس أو بنى فيها فقد
ملكها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشر ان كانت أقرب الى أرض العشر وكان المحيى مسلما
والافانخراج

(مادة ١٤٨)

اذا وجدت فى أرض عشرية أو خراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة أو حديد
أو نحاس أو نحوهم من الجوامد التى تنطبع بالنار فإنه يكون ملكا لملك الأرض وعليه الخمس
للحكومة

وان وجدت فى أرض مملوكة لغير معين كالأرضى الحكومية تكون كلها للحكومة

(مادة ١٤٩)

من وجدت فى أرض من الاراضى المباحة كالجبال والمفاوز كنزاً مدفوناً وعليه علامة أو نقش
عمله الجاهلية فله أربعة أخماسه وخمسة للحكومة
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلامية فهو ملك الأرض التى وجدت فيها ان ادعى ملكه والا
فهو لقطعة

(مادة ١٥٠)

الصييد مباح برا وبحرا ويجوز اقتناؤه حرفة

باب

(في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان)

(مادة ١٥١)

من كان واضع يده على عقار أو غيره ممتصراً فافيه تصرف المالك بلا منازع ولا معارض مدة
١٥ سنة فلا تسمع عليه دعوى المالك بغير الارث من أحد ليس بنى عذر شرعى ان كان منكراً

(مادة ١٥٢)

من كان واضع عايدته على عقار متصرف فيه تصرف المالك بلامنازع لمدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعدها دعوى الارث ولا دعوى أصل الوقف الا لعذر شرعي

(مادة ١٥٣)

لواضع اليد على العقار أن يضم إلى مدة وضع يده مدة وضع يده من انتقل منه العقار اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو إرث أو غير ذلك فإن جفت المدة وبقيت المدة المحددة لم تنق سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى المالك المطلق ولا دعوى الارث ولا الوقف

(مادة ١٥٤)

الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء تعتبر اقراراً بعدم المالك المباشر ذلك فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولو لم يعض على وضع اليد المدة المحددة لم تنق سماع الدعوى

(مادة ١٥٥)

من كان واضع عايدته على عقار بطريق الاجارة أو الاجارة وهو مقر بالاجارة أو العارية فليس له أن يتسلط بمروءة خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى المؤجر أو المعير عليه فإن كان منكر للاجارة أو العارية بجميع تلك المدة والمدعى حاضر وهو تارك للدعوى عليه مع التمكن منها ووجود المقتضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

(مادة ١٥٦)

انما تسمع دعوى المالك أو الارث أو الوقف على واضع اليد اذا تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعي في المدة المحددة

(مادة ١٥٧)

اذا تركت الدعوى لعذر من الاعذار الشرعية في المدة المحددة كأن كان المدعى غائباً أو قاصراً أو مجنوناً ولاولى لهم ولا وصى فلا مانع من سماع دعوى المالك أو الارث أو الوقف مالم يحضر الغائب ويبلغ الصبي وينق المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بلوغه أو افاقة مدة تساوي المدة المحددة

(مادة ١٥٨)

واذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على واضع اليد ولم تفصل الدعوى فلا مانع من سماعها ثانياً ولو مضت المدة المحددة مالم يعض بين الدعوى الاولى والثانية المدة المحددة

(مادة ١٥٩)

المطالبة في أثناء المدة المحددة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو تكررت مراراً

(مادة ١٦٠)

من كان واضعا يده على عقار اشتراه فلا تسمع دعوى المالك عليه ممن كان معه في البلد وهو يعلم البيع ورآه وهو يتصرف فيه بناء وزرعا وغير ذلك وسكت عن دعواه ولولم تقض على وضع اليد خمس عشرة سنة ووارث من كان حاضرا يعلم البيع ويرى التصرف كورثه في عدم سماع الدعوى منه

(مادة ١٦١)

لا تسمع دعوى المالك على واضع اليد من ولاد البائع له ولا من أقاربه أو زوجته الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له وعالمين به وسكتوا عن دعواه ولولم تقض على بيعه خمس عشرة سنة

باب

(في نزع المالك)

(مادة ١٦٢)

لا ينزع مالك أحد من يده بغير حق شرعي

(مادة ١٦٣)

انما ينزع المالك من يد صاحبه اذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السالبة للمالك بمجرد العقد كالبيع

(مادة ١٦٤)

اذا كان المالك مدينوناديا فابتاع عليه شرعا يجوز نزع ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية المحتاج اليها في الحال ومنهم ما سكنه الضروري اذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعي ويباع قضاء اذا امتنع عن بيعه بنفسه لقضاء دينه من ثمنه ويبدأ في البيع بالايسر فالايسر بقدر الدين

(مادة ١٦٥)

اذا اقتضت المصلحة العامة أخذ مالك لتوسيع طريق العامة يؤخذ بقيمة لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤثله ثمنه مقدرا بعرفته من يؤثق بعد الله من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية أبي السعد وعلى مسكين من الوقت مرة ٥١٩ تمة ضايق المسجد على الناس ويجنبه أرض لرجل تؤخذ بقيمة كره الاله لما ضايق المسجد المحرام أخذوا الصحابة أرضين بكرة وزادوا في المسجد زيلبي وهذا من الأكره الجائز اه

(مادة ١٦٦)

مصلحة الموقوف عليهم يجب رعايتها فلا يؤخذ بكان وقف لا تساع طريق العائنة الا اذا استبدل
بأحسن منه صقعا وأكثر نفعا وأغزر ريعا

(مادة ١٦٧)

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضي الاميرية من يدمن هو مستفيع بزراعتها الا اذا اختلفا في
طريق العائنة أو غير ذلك من المصالح العائنة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ منه

في العقود والمدائنت والامانات والضمانات

كتاب العقود على العموم

الباب الاول

(في ماهية العقد وشروطه)

(مادة ١٦٨)

العقد هو عبارة عن ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت
أثره في المعقود عليه

ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدين بما وجب به للآخر

(مادة ١٦٩)

يصح أن يرد العقد على الأعيان منقولة كانت أو عقارا لتلكها بعوض أو بغير عوض

(مادة ١٧٠)

يصح أن يرد العقد على الأعيان لحفظها أو ديرة أو لاستهلاكها بالانتفاع بها قرضا أو بدلا

(مادة ١٧١)

يجوز ورود العقد على منافع الأعيان للانتفاع بها بعوض اجارة أو بغير عوض اعارة وردعيها
لصاحبها

(مادة ١٧٢)

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الاعمال الصناعية أو على خدمة معينة

(مادة ١٧٣)

يشترط لتحقيق كل عقد ثلثة أشياء وهي العاقدان وصيغة العقد وشغل يضاف اليه ويشترط لصحة أى عقد أهلية العاقدين وكون العقد مفيداً وكون المحل قابلاً لحكم العقد وكونه مما يقصد شرعاً

الفصل الاول

(فى أهلية العاقدين)

(مادة ١٧٤)

يشترط لانعقاد عقود البيع والشراء والايجار والاستجار والشركة والحوالة والرهن والوكالة ونحوها من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر أن يكون كل من العاقدين عاقل يعقل معنى العقد ويقصده ولا يشترط بلوغهما غير أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجوراً عليهما (راجع المادة الآتية وما بعدها)

(مادة ١٧٥)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تميزه تصرفاته وعقوده باطلة لا تنعقد أصلاً سواء كانت نافعة له أو مضرة أو دائرية بين النفع والضرر والكبير المجنون جنوناً على عاقله حكمه حكم الصغير الذى لا يعقل فلا تصح عقوده التى يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضاً فان كان يجن تارة ويفيق أخرى فعقوده التى يعقدها حال افاقته وهو تام العقل تكون صحيحة نافذة

(مادة ١٧٦)

إذا كان المحجور عليه صبياً مميّزاً أو كبيراً معتوهاً تصح تصرفاته وعقوده التى تكون نافعة له نفعاً محضاً وتنفذ ولو لم يجزها الولي أو الوصى وأما تصرفاته وعقوده المضرة بمصلحته ضرراً محضاً فهى كتصرفات الصبي الغير مميّز وعقوده لا تصح أصلاً ولو أجازها الولي أو الوصى

(مادة ١٧٧)

المحجور عليه سواء كان صبياً مميّزاً أو كبيراً ذا عته أو رقيقاً اذا عقد عقداً من العقود الدائرة بين النفع والضرر التى لا يشترط البلوغ لصحة انعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم إلا اذا أجازها الولي أو الوصى أو المولى اجازة معتبرة فان أجازها جاز ونفذت أحكامه وان لم يجزه أو أجازها وكان فيه ضرر كأن كان فيه غبن فاحش زيادة أو نقصاً فلا يجوز ولا ينفذ أصلاً

(مادة ١٧٨)

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصح عقود بيعه وشراؤه وتوكيله غيره بالبيع والشراء واجارته واستثماره ومن ارعته ومساقاته ورهنه وارتمائه ويجوز اقراره بدين أو عين لمن تقبل شهادته له أو عارية أو وديعة وحطه من الثمن بعيب قدر ما يحيط التجار وتجوز له الهابة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه ان لم تكن له يئنة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

(مادة ١٧٩)

المجور عليه مجرأ قضائيا بسننه وسوء تصرف في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحتل الفسخ ويطلها الهزل كالبيع والاجارة ونحوهما فلا تنفذ عقوده فيها الا اذا أجازها القاضي فان أجازها نفذت وان ردها بطلت.

وانما تصح تصرفاته التي لا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والاعتناق والاستيلاء والتدبير وهو في وجوب زكاة وفطرة وحب وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق على من تلزمه نفقتهم وفي وصاياه بالقرب من ثلث ماله ان كان له وارث كالأغ

(مادة ١٨٠)

يشترط لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلا بالغامطلق التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبلوغ في المتبرع له هبة أو صدقة أو وصية

(مادة ١٨١)

يشترط لصحة عقود الضمانات ووجوب حفظ الودائع والامانات والالتزام بأداء الدين المحال به في المداينات أن يكون كل من الضامن والمستودع والملتزم بوفاء الدين المحال به عليه عاقلا بالغام غير مجبور عليه ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو المحال به ولا في صاحب الوديعة الا اذا اشركل منهما العقيد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأذون فانه لا ينعقد في الأول ولا ينفذ في الثاني الا اذا أجاز له الولي أو الوصي

(مادة ١٨٢)

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العاقد ما يملكها أو وكيلها عن ماله كنهان كان عاقلا بالغام أو وليا أو وصيا عليه ان كان صغيرا أو كبيرا مجنوناً أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق غير المتصرف فيها

(مادة ١٨٣)

يشترط لزوم عقود المعاوضات الواردة على الاعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الخيارات

(مادة ١٨٤)

يجوز للعز العاقل البالغ غير المحجور عليه أن يباشر أى عقد كان بنفسه أو يوكل به غيره
فمن باشر عقدا من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق
والاحكام

(مادة ١٨٥)

من باشر بطريق الوكالة عن غيره عقد هبة أو صدقة أو عارة أو ايداع أو رهن أو قرض
فإن كان وكيلاً من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً سواء أضاف الوكيل العقد
لموكله أو لنفسه

وان كان وكيلاً من جهة طالب التملك فإن أضاف العقد الى نفسه يقع العقد له للموكل وان
أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتعلق به الحقوق في غير القرض الا اذا بلغ على سبيل
الرسالة

(مادة ١٨٦)

من باشر بالتوكيل عن غيره عقدا من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والاجارة
والصلح عن اقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد الى نفسه أو الى الموكل

(مادة ١٨٧)

اذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية الى نفسه تعود حقوق العقد كلها اليه فإن كان لبيع
أو اجارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ويكون له المطالبة
بالثمن والاجرة وبديل الصلح واذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه ~~يكون~~ للمشتري
أو المستأجر أو المدعى عليه المصالح الرجوع عليه بالثمن أو الاجرة أو بديل الصلح

وان كان وكيلاً بشراء شيء أو استجاره أو المصالح عنه من جهة المدعى عليه فله قبض ما اشتراه
أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وبديل ما صلح عنه
فإن أضاف العقد الى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلا مطالبة للموكل ولا عليه بما يترتب
على العقد من الحقوق والواجبات

(مادة ١٨٨)

الاب المستور حاله اذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه ببيع أو اجارة

وكان تصرفه بمثل القيمة أو يسير الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقة من بخته أو عته

(مادة ١٨٩)

الاب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال اذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع فلا يصح بيعه أصلاً الا اذا كان بضعف القيمة سواء كان المبيع عقاراً أو منقولاً فان باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقة

(مادة ١٩٠)

الوصى اذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي أحكامه وليس له نقضه وتصرف الوصى فى مال اليتيم غير العقار بمثل القيمة أو يسير الغبن جائز لزم فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغير فاحش لا يصح تصرفه أصلاً ولا اجازته

الفصل الثانى

(فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا)

(مادة ١٩١)

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها تراضى العاقدین بلا اكرام ولا اجبار

(مادة ١٩٢)

الاكرام نوعان ملحجى وغير ملحجى
فالاکراه الملحجى يعدم الرضا ويفسد الاختيار ويكون بالتهديد باتلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بضرب مبرح يخاف منه تلف نفس أو عضو أو باتلاف كل المال والاکراه الغير الملحجى يعدم الرضا أيضاً لكنه لا يفسد الاختيار ويكون بالتهديد بالحبس والقييد المديدین وبالنضرب الغير المتلف على حسب أحوال الناس

(مادة ١٩٣)

الاكرام بحبس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضربهم يعدم الرضا أيضاً

(مادة ١٩٤)

يختلف الاكرام باختلاف أحوال الأشخاص وسنهم وضعفهم ومناصبهم وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كثرة وقلة وشدة وضعفاً

(مادة ١٩٥)

يشترط لاعتبار الإكراه المعدم للرضا أن يكون المكروه قادراً على إيقاع ما تهدده وأن يخاف المكروه وقوع ما صدر تهديده به في الحال بأن يغلب على ظنه وقوع المكروه به أن لم يفعل الأمر المكروه عليه فإن كان المجرى غير قادر على إيقاع ما تهدده فلا يكون الإكراه معتبراً

(مادة ١٩٦)

إذا عقد المكروه العقد في غياب المجرى ولم يرسل المجرى أحداً ليرثه إليه أن لم يفعل فلا يعتبر الإكراه ويكون قد عقد طوعاً بعد

(مادة ١٩٧)

الرضا بشرط صحة العقود التي تشمل الفسخ فتفسد بقواته وذلك كالبيع والشراء والإيجار والاستئجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها
فإن أكره أكرهه معتبراً بأحد نوعي الإكراه على عقد منها فلا يصح عقده

(مادة ١٩٨)

لا يصح أيضاً مع الإكراه إبراء الدائن مديونه ولا إبراء الكفيل بنفس أو مال
فإن أكره أكرهه معتبراً لمجانباً أو غير ملجئ على إبراء مديونه أو كفيل مديونه فأبرأه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

(مادة ١٩٩)

الكذالة والحوالة لا يصحان أيضاً بالإكراه فمن كفل عن غيره كرهاً أو قبل حوالته دين عليه جبراً فلا يلزمه شيء مما ألزم به غيرها

(مادة ٢٠٠)

لا يصح الأقارب بالإكراه من أكره أكرهه معتبراً على الإقرار وعلم بدلالة الحال أن دان لم يقر بما أكره عليه توقع به المكروه ما تهدده به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على إيقاعه فأقر خائفاً من وقوع ذلك فلا يعتبر إقراره ولا يلزمه شيء مما أقر به
الزوج ذو شوكة على زوجته فمن أكره زوجته بالضرب أو منعهها عن أهلها أتهب لهم مهرها فوهبته له وهي خائفة فلا تصح الهبة ولا تبرأ منه من المهر

(مادة ٢٠١)

المعقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تشمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعتاق ونحوها لا يؤثر فيها الإكراه ولا تبطل به

فإن أكرهه على عقد نكاح أو على طلاق أو اعتاق جازعه نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتاقه ويرجع المعتق كرهاً بقيمة معتقه على من أكرهه إذا أعتقه لغنى الكفاية وكان عتقه بالقول لا بالفعل

(مادة ٢٠٢)

من أكرهه على عقد من العقود المحقة لا يفسخ جازله أن يفسخه بعد زوال الإكراه ولا يبطل حق فسخه بموته ولا بموت من أكرهه ولا بموت العاقد الآخر بل تقوم ورثتهم مقامهم.

(مادة ٢٠٣)

عقد المكره يفسد فاسداً لا باطلاً فيقبل الإجازة فإن أجازته المكره بعد زوال الخوف صراحة أو دلالة يتقلب صحته

(مادة ٢٠٤)

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على إجازته بعد زوال الإكراه بل تنفذ بلا توقف وتفيد المالك بالقبض فإن كان المكره عليه عقد بيع يملك المشتري المبيع بقبضه ملكاً فاسداً ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها وتأنم قيمته ويكون للبائع مكرهاً لخيار أن شاء ضمن المكره له على البيع قيمته يوم تسليمه إلى المشتري وأن شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفاً لا يحتمل النقص

(مادة ٢٠٥)

للبيع المكره ولو أدرته من بعده أن ينقض تصرفات المشتري التي تحتمل الفسخ ويسترد العين التي أكرهه على بيعها حيث وجدها وأن تداولتها الأيدي فإن ملكت العين في يد المشتري ضمن قيمتها وللبائع الخيار أن شاء ضمنه وإن شاء ضمن الجبر فإن ضمن الجبر فلا رجوع بما ضمنه على المشتري فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وهلك المبيع في يده بلا تعد منه فلا ضمان عليه وكذا الاضمان على البائع المكره أن قبض الثمن مكرهاً وهلك في يده بلا تعد منه

الفصل الثالث

(في الغبن الناحش والغايط الواقع في العقود)

(مادة ٢٠٦)

الغبن الناحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون إلا إذا كان فيه تغير وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الناحش ولو لم يكن فيه تغير إذا كان المغبون غيباً فاحشاً صغيراً أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الناحش مالاً وقتب

(مادة ٢٠٧)

اذا وقع غلط في محل العقد وكان المعقود عايشه مسمى ومشارا اليه فان اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لانعدامه وان اتحد الجنس واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار اليه وينعقد لوجوده ويخير العاقد لقوات الوصف ان شاء أمضى العقد وان شاء نقضه فاذا بيع هذا الفص على أنه ياقوت فاذا هو زجاج بطل البيع ولو بيع هذا الفص ليعلم على أنه ياقوت أحر فقطهر أصغر صح البيع والمشتري بالخيار بين امضائه ونقضه

الفصل الرابع

(في محل العقد وفائدته وقصد شرعيته)

(مادة ٢٠٨)

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلا لحكمه ويصح أن يكون محل العقد مالا عينيا كان أو دينيا أو منفعة أو عملا

(مادة ٢٠٩)

يلزم لصحة عقد المعاوضات المالية من الجانبين أن يكون كل من البديلين معينين تعيينا نافيا للجهالة الفاحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه أو الى مكانه الخاص ان كان موجودا وقت العقد أو ببيان وصفه مع بيان مقداره ان كان من المقدرات أو بخوذلك مما تنفي به الجهة الفاحشة ولا يكتفى بذلك كرا الجنس عن القدر والوصف

(مادة ٢١٠)

لا يصح أن يكون الشيء المعقود الذي سيوجد في المستقبل محلا للعقد المتقدم ذكره الا في السلم بشرائطه

(مادة ٢١١)

يلزم أن يكون في العقد فائدة لعاقديه وأن يكون مقصودا شرعا وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصد به مقصد غير شرعي

الفصل الخامس

(في أحكام العقود)

(مادة ٢١٢)

انما تجرى أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلزمهم باغيرهما ولا يجوز فسخ العقود اللازمة لابتراضهم ما في الاحوال التي يجوز فسخها

(مادة ٢١٣)

عقد المعاوضة من الجانبين الوارد على الأعيان المالية إذا وقع مستوفيا شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه للآخر

(مادة ٢١٤)

عقد المعاوضة من الجانبين إذا وقع على منافع الأعيان المالية مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها المنتفع والتزام المنتفع بتسليم ما يستحق من بدل المنفعة لصاحب العين

(مادة ٢١٥)

عقد التبعية بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع حكمه الابتسليم العين الموهوبة للموهوب له وقبضها قبضا تاما ومثله عقد الهبة بشرط العوض فإنه لا يتم إلا بقبض العوضين

(مادة ٢١٦)

إذا انعقد العقد موقوفا غير نافذ بأن كان العقد فضوليا تصرف في ملك غيره بلا إذنه أو كان العقد صبيحا غير نافذ لا يظهر أثره ولا يفيد ثبوت الملك إلا إذا أجاز له المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٢١٧)

العقد الصحيح الذى يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع ذاتا ووصفا والمراد بمشروعيته ذاته ووصفه أن يكون ركنه صادرا من أهل مضافا إلى محل قابل لحكمه وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقررا بشرط من الشروط المفسدة للعقد

(مادة ٢١٨)

العقد الفاسد هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه أى أنه يكون صحيحا باعتبار أصله لا خلال في ركنه ولا في محله فاسدا باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو بدله مجهولا جهلا لفاحشة أو يكون العقد خاليا عن الفائدة أو يكون مقررا بشرط من الشروط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المعقود عليه إلا بقبضه برضا صاحبه

(مادة ٢١٩)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعا لأصلا ولا وصفا أى ما كان في ركنه أو في محله خالبا كان
الاجاب والقبول صادرين من ليس أهلا للعقد أو كان المحل غير قابل لحكم العقد
وهو لا يعتد أصلا ولا يفيد المالك في الاعيان المالية ولو بالقبض

(مادة ٢٢٠)

العبارة في العقود للقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني

الباب الثاني

(في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)
(وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح)

الفصل الاول

(في ماهية الشرط والتعليق)

(مادة ٢٢١)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)
والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع اقترانه بقاء من أدوات الشرط

(مادة ٢٢٢)

العقد المنجز ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة الى وقت مستقبل وهذا يقع
حكمه في الحال

(مادة ٢٢٣)

العقد المعلق هو ما كان معلقا بشرط غير كائن أو بمصادفة مستقبلية
والمعلق يتأخر انفعاده سببا الى وجود الشرط فعند وجوده ينعدم سببا فنيا الى حكمه (٢)

(١) الذي في تعريفات السعيد الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خراجا عن ماهيته ولا يكون مؤثرا
في وجوده وفي الشرط ما يتوقف وجود الحكم عليه

وفي الشرح عبارة عما يضاف الحكم اليه وجودا عند وجوده لا وجوبا له

(٢) يستفاد حكم المعلق والمضاف الا في من كتاب الايمان من الاشياء للحموى نمرة ٣٧٣ مطبوعه اسلامبول

(مادة ٢٢٤)

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا محققاً ولا مستحيلاً

(مادة ٢٢٥)

العقد المعلق على أمر محقق يجوز في الحال إذا كان إيقاعه حكماً ابتدائياً والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

(مادة ٢٢٦)

العتد المضاف هو ما كان مضافاً إلى وقت مستقبل والمضاف ينعقد سبباً في الحال لكن يتأخر وقوع حكمه إلى حلول الوقت المضاف إليه

(مادة ٢٢٧)

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلائمه ويؤكده موجباً جائز معتبر فيصح اقتران العقد به وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب المصنّعات

(مادة ٢٢٨)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولو أزيه ولا يلائم أو كده موجباً ولا يجري به العرف وكان به نزع لأحد العاقدين أو لآدمي غيرهما فهو فاسد والشرط الذي لا نزع فيه لأحد العاقدين ولا لآدمي غيرهما فهو لغو غير معتبر والعقد الذي يكون مقرراً به صحيح

الفصل الثاني

(في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط)

(والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(مادة ٢٢٩)

كل ما كان مبادلة مال بمال كالبيع والشراء والايجار والاستئجار والمزادة والمساواة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط الفاسد ولا بتعليقه به بل تفسد إذا اقترنت أو علقت به

ومثل ذلك إجازة هذه العقود فانما تفسد باقترانها بالشرط الفاسد وتعليقها به

(مادة ٢٣٠)

ما كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والخلع على مال أو كان من عقود التبرعات كالهبة والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والتجبر على الصبي من التجارة فإنه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويبلغو الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد ان تعلقه به وكذلك الرهن والاقالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط

(مادة ٢٣١)

ما كان من الاستقاطات المحضة كالطلاق والعتاق وتسليم الشفعة بعد وجوبها أو من الالتزامات التي يختلف بها كتحج وصلاة يصح تعليقه بالشرط ملائماً كان أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويبلغو الشرط وكذلك الوكالة والايضاء والوصية يصح تعليقه بالشرط الملائم وغير الملائم وتصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

(مادة ٢٣٢)

الحوالة والكفالة يصح تعليقهما بالشرط الملائم ويصحان مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبلغو الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالاذن للصبي بالتجارة

الفصل الثالث

(في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبلي والتي لا يصح اضافتها اليه)

(مادة ٢٣٣)

ما لا يمكن تملكه في الحال وما كان من الاستقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبلي وذلك كالاجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعتاق والوقف والعمارية والاذن في التجارة للصبي ونحوه

(مادة ٢٣٤)

كل ما كان تملكه في الحال فلا تصح اضافته الى الزمان المستقبلي وذلك كالبيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة وعقد النكاح والخلع عن مال والابراء عن الدين

الباب الثالث

(في أنواع الخيارات)

الفصل الأول

(في خيار الشرط)

(مادة ٢٣٥)

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بفسخه أو إمضائه في مدة ثلاثة أيام لا أكثر في العقود كلها إلا في الوقف والكفالة والتمتع بالدين فيجوز فيها في أكثر من الثلاث وتمر مدة الخيار من وقت العقد ولو كان الشرط فيه فلز بعده في وقت الشرط

(مادة ٢٣٦)

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع والإجارة والمساقاة والمزارعة وقسمة القيمات المتحددة والختافة جنسا والصلح عن مال والرهن والكفالة والحالة والأبراء والوقف والأقالة والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطالين الأولين

(مادة ٢٣٧)

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والإقرار والوكالة والهبة والوصية

(مادة ٢٣٨)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقلين أو لأحدهما دون الآخر أو لأجنبي

(مادة ٢٣٩)

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقلين فلا يخرج البدلان عن ملكهما

وإن جعل خيار الشرط لأحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٢٤٠)

ينفسخ العقد المشروط فسخه بالخيار إذا فسخه من له الخيار قولا أو فعلا في المدة المعتبرة له ويشترط علم الآخر في المدة في الفسخ القول لا التعليل

والمراد بالفسخ القول أو الفعلي كل قول أو فعل يصدر من له الخيار دالا على فسخ العقد

(مادة ٢٤١)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم اذا أجاز من له الخيار في المدة المعينة قولاً أو فعلاً ولم يعلم الآخر

والإجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضامن له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٢٤٢)

إذا كان الخيار مشروطاً بالكل من العاقدين فأجازة أحدهما سقط خياره وحده وبقي خيار الآخر ما بقيت المدة فإن كان أحدهما قد فسخه فليس للآخر إجازته وإن أجازته فلا تعتبر الإجازة سواء سبقه الفسخ أو الإجازة أو وقعا معاً أو فعل ما يدل على رضامن له الخيار بلزوم العقد

(مادة ٢٤٣)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بعضى مدة الخيار بدون فسخ ولا إجازة للعقد من شرط له الخيار

(مادة ٢٤٤)

يلزم العقد أيضاً بغيره من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو إجازته ولا يخلو منه وارثه

فإن كان الخيار للمتبايعين معاً ومات أحدهما لم يلزم العقد من جهته ويبقى الخى على خياره إلى انتهاء المدة

الفصل الثانى

(فى خيار الرؤية وخيار العيب)

(مادة ٢٤٥)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية يثبت من غير شرط فى أربعة مواضع وهى الشراء للايمان الذى يلزم تعيينها ولا يثبت ديناً فى الدفعة والإجازة وقسمة غير المتليات والصلح عن مال على شىء بعينه ولا يثبت خيار الرؤية فى القعود التى لا تختمل الفسخ

(مادة ٢٤٦)

من اشترى شيئاً لم يره من الاعيان التى يلزم تعيينها أو استأجر شيئاً لم يره أو قاسمه شريكه قسمة تراضى بالامشتركا من القيمات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صلح عن دعوى مال معين على شىء معين لم يره فهو مخير فى هذه الصور كلها عند رؤية المبيع أو المستأجر أو الحصص التى أصابته فى القسمة أو بدل الصلح إن شاء قبل وأمضى العقد وإن شاء فسخه

ونقض القسمة وله حق الفسخ والرد قبل الرؤية وبعدهما ما لم يوجد ما يبطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لاقبلها
(مادة ٢٤٧)

خيار الرؤية يبطل تصرف من له الخيار في العين تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقة للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعدهما

فإن تصرف تصرفاً لا يوجب حقة للغير كالبيع بخيار للبائع والهبة بلا تسليم العين الموهوبة للموهوب له يبطل الخيار بعد الرؤية لاقبلها

وكذلك يبطل بموت من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينقل الخيار إلى ورثته

(مادة ٢٤٨)

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في العقد
فإن عقد عقد شراء أو اجارة أو أجرى مع شريكه قسمة مال مشترك من القيمات أو المثليات المتحدة أو المتحدة الجنس أو صالح عن دعوى مال معين على شيء بعينه فله فسخ العقد ونقض القسمة بخيار العيب إذا وجد في مشريه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصلح أو في الحصة التي أصابته من القسمة عيباً قد علم به وقت العقد أو حين القسمة ولم يجد منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه ولم يشترط البراءة من العيوب

فإن وجد شيء من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي أصابته في القسمة

كتاب البيع

الفصل الأول

(في عقد البيع)

(مادة ٢٤٩)

عقد البيع هو تعليق البائع مالاً للشئري بمال يكون ثمناً للبيع

(مادة ٢٥٠)

لا يصح البيع الا بتراضي العاقدين أحدهما ما بالبيع والاخر بالشراء وتعيين الثمن والثمن إذا كان لا يحتاج معه إلى التسليم والتسلم فإنه يصبح بدون معرفة قدر البيع

(مادة ٢٥١)

ينعقد البيع بالإيجاب وقبول أى بكل لفظين متبئين عن معنى التملك والتملك

(مادة ٢٥٢)

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطياً يصح انعقاده بهما تحريراً أو مكتوبة (١)
ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب إلى رجل اشترى عبدك
هذا بكذا فكتب اليه رب العبد بعبته منك كان بيعاً وينعقد البيع أيضاً بالإشارة المعروفة
للأخرس

(مادة ٢٥٣)

يصح انعقاد البيع بالتنازل والتعاطى ولو من أحد الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون ثمنه غير
معلوم مالم يصرح البائع مع التعاطى بعدم الرضا

(مادة ٢٥٤)

يصح أن يكون البيع باتاً منجزاً وأن يكون بشرط الخيار
ويجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو للمشتري أو لهما معاً

(مادة ٢٥٥)

يصح البيع بالشرط الذى يقتضيه العقد وبالشرط الذى يلائم العقد ويؤكده موجباً
وبالشرط الذى جرى به عرف البلدة وعاداتها ويعتبر الشرط
ويصح البيع بالشرط الذى ليس فيه نفع لأحد العاقدين ولا لأدى غيرهما ويلغى الشرط

(مادة ٢٥٦)

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو الميسر من مقتضيات العقد ولا مما يؤكده موجباً ولا جرى
به العرف وفيه نفع لأحد العاقدين أو لأدى غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

(مادة ٢٥٧)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو طائفة مستقبله ولا يصح اضافته إلى وقت مستقبل

(مادة ٢٥٨)

يصح بيع المؤجل بالهجل في السلم بشرطه

(مادة ٢٥٩)

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم المبيع كاجرة كيل ووزن مبيع إذا بيع بهما على البائع

(١) كذلك يفهم من الهندية من الثانى فى البيوع عن الظهيرية

وكذا أجرة دلال اذا باع بنفسه فلو سعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر العرف وفيما يتعلق بتسليم الثمن كاجرة نقده ووزنه على المشتري وكذا أجرة كتابة السندات والجميع تكون على المشتري

الفصل الثاني

(في العقادين)

(مادة ٢٦٠)

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العقادين أهلاً للعقد (أي عاقلًا عاقلًا) فلا ينعقد بيع المجنون والصبي الغير المميز

(مادة ٢٦١)

يشترط لنعقاد البيع أن يكون البائع مالكا لما يبيعه أو وكيلًا للمالك أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع بنفسه غير محجور عليه وأن لا يتعلق بالبيع حق الغير

(مادة ٢٦٢)

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والشراء من غير اكراه ولا اجبار

(مادة ٢٦٣)

أياء الاخرس خلقة أي اشارته المعروفة كالبيان باللسان فإذا باع الاخرس أو اشترى شيأ بإشارته المعروفة صح بيعه وشراؤه وإشارته معتبرة وإن كان قادرًا على الكتابة وكاتبه كإشارته

(مادة ٢٦٤)

بيع المريض في مرض موته لو ارثه موقوف على اجازة بقية الورثة ولو كان بثن المثل فان أجازوه جاز وإن لم يجزوه بطل

(مادة ٢٦٥)

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بثن المثل أو بغير يستز ولا بعد الغبن اليسير محاباة عند عدم استغراق الدين (١)

(مادة ٢٦٦)

إذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغير فاحش نقصا في الثمن فهو محاباة تعتبر من ثلث ماله فان خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي به الزم البيع وإن كان الثلث لا يفي بها

(١) راجع تنقيح المحامدي من اقرار المريض

بان زادت عليه يخير المشتري بين أن يدفع للورثة الزائد على الثلث لا كمال مانقص من الثلثين أو يفسخ البيع

(مادة ٢٦٧)

إذا باع المريض لأجنبي شيئاً من ماله بمحابة فاحشة أو يسيرة وكان مدينوناً بدين مستغرق بماله فلا تصح المحابة سواء أجازته الورثة أم لم يجزوه ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة والافسخ البيع فإن كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت (١)

(مادة ٢٦٨)

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتيم ولا أن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وإن كان هو الذي أقامه وصياً

(مادة ٢٦٩)

يجوز للأب الذي له ولاية على ولده الصغير أو الكبير المحقق به أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بمثل قيمته وبغير يسير لا فاحش ولا يبرأ الأب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضي لولده قيمياً فيأخذ الثمن من الأب ثم يسلمه إليه ليحفظه لولده وإن باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه فضمانه على الأب

(مادة ٢٧٠)

لا يجوز للوصي المقام من قبل القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا فلو اشترى هذا الوصي من القاضي أو باع جاز

(مادة ٢٧١)

لا يجوز للوصي المختار من قبل الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولا أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم إلا إذا كان في ذلك خير لليتيم والخيرية في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليتيم بنصف قيمته والخيرية في المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن يبيعه إليه بثمن ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضاً

(١) دليله في تنقيح المحاماة من باب إقرار المريض فتعتبر المحابة ولو يسيرة مع استغراق الدين من غرة ٦٧

باب

(في شروط البيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية البيع)

الفصل الاول

(في شروط البيع وأوصافه)

(مادة ٢٧٢)

يشترط أن يكون البيع موجودا وأن يكون مالا متقوما مقدورا للتسليم وأن يكون معلوما عند المشتري علما نافيا للجهة المناهضة

(مادة ٢٧٣)

إذا لم يكن البيع معلوما عند المشتري بأن كان غائبا فإنه يعسليم ببيان أحواله وأوصافه المميزة له عن غيره

وإن كان البيع حاضرا في المجلس تكفي الإشارة إليه ولا حاجة لوصفه

(مادة ٢٧٤)

البيع يتعين بتعيينه في العقد فيلزم البائع أن يسميه بعينه

(مادة ٢٧٥)

يصح البيع والشراء لمالم يره العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه ووصفه أو بشرط الإشارة إلى البيع أو إلى مكانه

غير أن البيع لا يكون تاما ولا يلزم المشتري وإن وقع العقد صحيحا

(مادة ٢٧٦)

يشترط لزوم البيع أن يرى المشتري البيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه حال الوقت الشراء أنه هو من يره السابق (١)

ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كؤية الاصيل ورضاه

(مادة ٢٧٧)

من اشترى شيئا أو كان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يردّه إلا إذا وجد متغيرا عن الحالة التي رآه عليها

وتكفي رؤية ما يدل على العلم بالمقصود قبل الشراء في سة وسط خياره بعده

(١) يستفاد حكمه من الدرر المختار من أواخر باب خيار الرؤية من نمرة ٩٦

(مادة ٢٧٨)

من اشترى شيئاً ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع وردّه ولو كان قد رضى به قولاً قبل رؤيته

(مادة ٢٧٩)

يثبت للمشتري حق فسخ البيع وردّ البيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة مالم يصدر منه ما يطله قولاً أو فعلاً أو يهيب المبيع ويحذرك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

(مادة ٢٨٠)

يصح شراء الاعشى وبه لنفسه أو لغيره ولرد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه له أو بعد حسه وذوقه وشمه أو بعد نظره وكيله في الشراء أو وكيله بالقبض اذا قبضه ناظر اليه

(مادة ٢٨١)

الاشياء التي تباع على مقتضى النموذجها تكفي رؤيتها لانموذج منها فان ثبت أن المبيع دون الانموذج الذي اشتراه على مقتضاه يكون مخيراً بين قبوله بالثمن المسمى أو ردّه بفسخ البيع

(مادة ٢٨٢)

يشترط لزوم البيع ان كان المبيع داراً أو خاناً رؤية كل خجرة أو قاعة منها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفي برؤية واحدة منها

(مادة ٢٨٣)

اذا بيعت جلة أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من رؤية كل واحد منها على حدة ولا يكتفي برؤية بعضها

(مادة ٢٨٤)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه أو لساكن يشتره فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المبيعة بالثمن المسمى لها وبين فسخ البيع وردّها جميعاً وليس له أن يأخذ ما رآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

(مادة ٢٨٥)

اذا تصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه تصرفاً لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقاً

للغير بأن باعه بعام مطلقاً عن شرط الخيار أو رهنه أو أجره أو هلك في يده أو استهلكه أو تعيب في يده حتى صار بحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رده بخيار الرؤية ولزم البيع والتمن وكذا يلزم البيع ويجب الثمن إذا مات المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية إلى ورثته
(مادة ٢٨٦)

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رؤيته
وله استرداد الثمن الذي تقدمه إذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية
(مادة ٢٨٧)

إذا بيع مال بوصف هو غوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي رغب المشتري فيه من أجله فله الخيار بين أخذه بكل الثمن المسمى أو رده بفسخ البيع
فإن تصرف فيه تصرف المالك فلا حق له في رده وإن حدث فيه ما يمنع الردي يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن وإن مات قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ إلى ورثته

الفصل الثاني

(فيما يجوز بيعه وما لا يجوز)

(مادة ٢٨٨)

يجوز بيع كل ما كان مالا موجوداً متقوماً بملكه كافٍ نفسه مقدوراً للتسليم
(مادة ٢٨٩)

بيع العدوم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحمل
(مادة ٢٩٠)

الثمار التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا
(مادة ٢٩١)

ماتت لأحق أفرادها وتبرز شيئاً فشيئاً كالنواكه والأزهار والخضراوات إن كان قد ظهر أكثره
يجوز بيعه مع ما سيرتبه من صفة واحدة
(مادة ٢٩٢)

بيع ما لا يبعد مالا أصلاً وما ليس مقدوراً للتسليم وما كان غير محرز من المباحات ولو في أرض
مملوكة للبائع باطل

(مادة ٢٩٣)

لا يجوز بيع العلو دون السفل الا اذا كان العلو قائما فلو سقط لا يجوز بيعه بل يطل

(مادة ٢٩٤)

اذا كان العلو لصاحب السفل يجوز لصاحب السفل أن يبيع العلو وهو قائم ويكون سطح السفل لصاحب السفل ولا يشتري حق القرا حتى لو انهدم العلو كان له أن يبنى على السفل علوا آخر مثل الأول

(مادة ٢٩٥)

يصح بيع حصّة شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

(مادة ٢٩٦)

يبيع أحد الشريكين حصّة مشاعة في بناء أو شجر قائم في أرض محتكرة جائز للشريك وللأجنبي

(مادة ٢٩٧)

ما يترتب على بيعه مشاعا ضرر للبائع أو للشريك فلا يصح بيعه مشاعا
فإن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن إذا لم يفسخ
العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جائزا ولا يجوز للشريك أن يبيع حصّة مشاعة من الزرع
قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغه أو أن يقطع من دون بيع الأرض
ويجوز ذلك للشريك

فإن لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحا

(مادة ٢٩٨)

ما من ضرر للبائع والشريك يجوز بيعه مشاعا فيصح بيع الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه
والشجر بعد بلوغه أو أن يقطع بدون الأرض سواء يبيع ذلك للشريك أو للأجنبي

(مادة ٢٩٩)

يبيع المرهون والمستأجر ينعقد موقوف على اجازة المرتهن والمستأجر فإن أجاز المستأجر البيع
أو مضت المدة أو انفسخت الاجارة نفذ البيع ولا ينزع العقار من المستأجر حتى يستوفي ما قدمه
من الاجرة الغير المستحقة

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الراهن دينه أو أبرأه المرتهن منه يتم البيع

وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا للوَجَر والراهن وأما المشتري فلا خيار الفسخ قبل
الاجازة وإن كان يعلم بالاجارة والرهن

(مادة ٣٠٠)

من باع ملك غيره لا يخرجه من ملكه بغير إذنه انعقديعه موقوفاً على إجازة المالك فإن أجازته نفذ والباطل

(مادة ٣٠١)

يشترط إجازة الإجازة من المالك الذي يبيع ملكه بغير إذنه أن يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حياً وأن يكون المبيع قائماً على حاله لم يغير تغيراً به يعد شيئاً آخر وأن يكون الثمن باقياً أن كان عرضاً معنا

(مادة ٣٠٢)

إذا أجاز المالك بيع الفضولي الذي تصرف في ماله بغير إذنه إجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر إجازته توكيداً له عن نفسه في البيع ويطلب الفضولي بالثمن إن كان قبضه من المشتري وإن لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن إن دفعه إليه صح الدفع وبرئ وسكوت المالك عند بيع الفضولي ماله بلا إذنه لا يكون رضاً منه بالبيع

(مادة ٣٠٣)

إذا لم يجز المالك بيع الفضولي وكان المشتري قد أدى للفضولي الثمن غير عالم وقت الأداء أنه فضولي باع ملك غيره بغير إذنه فله الرجوع عليه بالثمن إن كان قائماً وبمطلبه إن كان هالكا وإن كان قد أداه إليه عالم أنه فضولي وهلك الثمن في يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

(مادة ٣٠٤)

إذا سلم الفضولي للمشتري العين التي باعها له بدون إذن مالكها فهل يكتفى في يد المشتري فالمالك أن يضمن قيمتها أيهما شاء من الفضولي أو المشتري وأيهما اختار ضممه برئ الآخر

الفصل الثالث

(في كيفية بيع المبيع)

(مادة ٣٠٥)

المبيع إما أن يكون مثلياً أو قيمياً فالمثلي ما يوجد له مثل في المتجر بدون تفاوت يعتد به ومنه العدديات المتقاربة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة والقيمي ما لا يوجد له مثل في المتجر أو يوجد له مثل لكن يتفاوت في القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التي بين أفرادها تفاوت في القيمة

(مادة ٣٠٦)

المكيل والموزون الغير النقد والعددي المتقارب يصلح أن يكون مبيعا وأن يكون ثمنا

(مادة ٣٠٧)

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلا بان يباع مكيل بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس آخر بشرط أن يكون يدا بيد لانسبة

(مادة ٣٠٨)

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلا بمثل كأن يباع حنطة بحنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن يتساويا كيلا ووزنا فان تفاضلا بان كان أحدهما أكثر من الآخر فسد البيع ولا يعتبر التفاوت في أجناس المكيلات والموزونات بين الطيب والردىء فيجبوز بيع أحدهما طيبا والآخر رديئا اذا تساوى المكيلان كيلا والموزونان وزنا ويكفي العلم بمساواة البدلين في مجلس العقد فلو تباع مكيل بمكيل من جنسه وموزون بموزون من جنسه محازفة وعلم التساوى في المجلس جاز

(مادة ٣٠٩)

كما يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات كيلا ووزنا وعددا وذراعا بشرطه يصح بيعها جزافا بشرط أن يكون المبيع مميذا ومشارا اليه

(مادة ٣١٠)

اذا بيعت المكيلات والموزونات التي ليس في بيعها ضرر والعدديات جزافا جاز للشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعدتها وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعقد فليس للشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يعد قايضا لها حتى تسكال وتوزن وتعد

(مادة ٣١١)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التي في بيعها ضرر جزافا أو بشرط الذرع والعقد وقد سمي الثمن بجله جاز للشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمي لكل ذراع أو رطل ثمنا لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

(مادة ٣١٢)

يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات مفردة ويصح بيع مقدار معين منها صنقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها على حدة أو بيان ثمنها بجله

(مادة ٣١٣)

ما جازييه مفقدا يجوز استنأؤه من البيع

(مادة ٣١٤)

كما يصح بيع العقار المحدود بالمتر والذراع يصح بيعه بتعيين حدوده

(مادة ٣١٥)

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيمين أو مثليين من جنسين مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك
يعين عن كل منهما على حدة ويجعل الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ أيا شاء بثمنه أو للبائع
بأن يعطى أيا أراد بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

(مادة ٣١٦)

إذا كان خيار التعيين للبائع فلذا أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحد الشئتين في يده
فليس له أن يلزمه المعيب الأبرضاه فإن لم يرض به فليس له أن يلزمه بالأخر

(مادة ٣١٧)

إذا كان خيار التعيين للمشتري وهلك أحد الشئتين في يده كان له أن يلزم المشتري بالثاني فإن هلك
معا بطل العقد

(مادة ٣١٨)

إذا كان خيار التعيين للمشتري وهلك أحد الشئتين في يده تعين عليه أخذه ويكون الآخر في يده
أمانة فإن هلكا معا ضمن نصف كل واحد منهما وإن تعيبا معا فالخيار بحاله وإن تعيبا معا قبا
تعين أخذهما تعيب أو لا

(مادة ٣١٩)

إذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه إلى وارثه ويجبر على تعيين الشيء الذي يريد إعطاؤه
إن انتقل الخيار لوارث البائع أو الذي يريد أخذه إن انتقل لوارث المشتري ويطلب بثمنه

الفصل الرابع

(في الثمن)

(مادة ٣٢٠)

الثن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص
والقيمة هي ما قوّم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان

(مادة ٣٢١)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن في العقد ومعاوميته عند المتعاقدين

(مادة ٣٢٢)

إذا كان الثمن حاضراً يعلم بمشاهدته والإشارة إليه وإن كان غائباً يعلم بوصفه ويبيان قدره

(مادة ٣٢٣)

إذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدته واختلفت ما ليطامع الاستواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن ومنها والافسد العقد انما اذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الآخر يتقلب العقد صحيحاً لا رتفاع المفسد قبل تقترره

(مادة ٣٢٤)

إذا بين وصف الثمن في العقد لزم المشتري أن يؤديه من صنف النقود الموصوفة

(مادة ٣٢٥)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لا في زمن الإيفاء

(مادة ٣٢٦)

يصح البيع بثمن حال ومؤجل إلى أجل معلوم طويلاً كان أو قصيراً ويجوز اشتراط تقسيط الثمن إلى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه إن لم يوف القسط في ميعاده يتجهل كل الثمن

(مادة ٣٢٧)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لا خيار فيه بثمن مؤجل لامن وقت العقد إذا كانت مدة الاجل منكراً لاعمينة فالوفيه خيار قد سقط الخيار وللمشتري بثمن مؤجل إلى سنة منكراً أجلاً سنة ثانية من تسليم المبيع البائع السابعة عن المشتري سنة الاجل المنكورة فالوفيه معينة أو لم يتمنع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

(مادة ٣٢٨)

لا يحل الاجل بموت البائع ويحل بموت المشتري

(مادة ٣٢٩)

البيع المطلق الذي لم يذكر في عقده تأجيل الثمن أو تأجيله يجب فيه الثمن مجزئاً ويدفع في الحال الا اذا جرى عرف البلدة وعادتها أن يكون الدفع مؤجلاً أو متقسماً بأجل معلوم فإن كان كذلك يلزم اتباع العرف والمادة الحاربية (١)

(١) دليله في الاشهاد من القاعدة السادسة العامة محكمة

(مادة ٣٣٠)

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحيل غريمه به على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا إنما إذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الحوالة لا يكون الا بملكه لمن عليه الدين لا لغيره

(مادة ٣٣١)

إذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري أن لم يؤد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح البيع والشروط فإن أدى المشتري الثمن في المدة المعينة لم يلزم البيع وإن لم يؤده في المدة المعينة أو مات في أثناءه قبل أداء الثمن ففسد البيع (١)

باب

(في حكم البيع)

(مادة ٣٣٢)

حكم البيع المنعقد صحيحاً لا زماً أن يثبت في الحال ذلك المبيع للمشتري وذلك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولو رثته إن مات قبل قبضه سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جزءاً شائهما من المنقول أو العقار أو حقاً من حقوقه

(مادة ٣٣٣)

يترتب على عقد البيع الصحيح للزمن أمور
الاول الزام المشتري بدفع الثمن ان كان المبيع حاضراً والثمن من النقود وتأديته حالاً ان كان حالاً أو عند حلول الاجل ان كان مؤجلاً
الثاني الزام البائع بدفع قبضه الثمن الحال تسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً ولو بعد العقد ألزم البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن
الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري ان استحق المبيع بينة أو اقرار المتهاقدين أو هلاك في يد البائع أو استهلاك بغير فعل المشتري أو بفعل أجنبي واختار المشتري فسخ البيع
الرابع ضمان المشتري عن المبيع اذا قبضه قبل دفع الثمن
والبيع الصحيح هو البيع الجائر المشروع ذاتاً ووصفاً

(١) قوله أو مات أى المشتري في أثناء الخلع هذا على خلاف ما في شرح الدر من خيار الشرط الا انه في رد المختار ذكر انه بحث لصاحب التمهيد ونقل عن شرح الميرى عن خزانة الاكمل بطلان العقد بذلك انه

(مادة ٣٣٤)

إذا انعقد البيع موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً باع ملك غيره بلا إذنه أو كان العاقد صبياً عميراً أو صبية كذلك فلا يفيد ملك المبيع للمشتري ولا ملك الثمن لصاحب المبيع إلا إذا أجاز له المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط الصحة

(مادة ٣٣٥)

إذا انعقد البيع نافذاً غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه إلى مالك المشتري إلا إذا أجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو مات في أثناء المدة وكذلك إذا كان الخيار للبائع والمشتري معاً فلا ينتقل المبيع إلى ملك المشتري ولا الثمن إلى ملك البائع إلا إذا أجاز له المشتري في المدة أجازة معتبرة لم يسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كما لو كان الخيار له وحده

(مادة ٣٣٦)

إذا هلك المبيع بخيار انشروط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فإن كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالغبة ما بلغت وإن كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يبطل البيع ويلزمه الثمن المسمى كتعبئه في يده بعيب لا يرتفع سواء كان بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بأقوة مما وية أو بفعل المبيع

(مادة ٣٣٧)

إذا وقع البيع فاسداً فلا يملك المشتري المبيع إلا إذا قبضه برضا بائعه وإذا تعذر ردّه ضمنه بمثله لومثلياً والافقية قيمته يوم قبضه

(مادة ٣٣٨)

إذا وقع البيع باطلاً فلا ينعقد أصلاً وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مالسكاه وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

(مادة ٣٣٩)

البيع الباطل هو ما أورث خلافاً في ركن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما أورث خلافاً في غير الركن والمحله (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروعاً أصلاً ولا وصفاً والبيع الفاسد ما كان مشروعاً أصلاً لا وصفاً

باب (في تسليم المبيع)

الفصل الأول (في كيفية التسليم ومكانه ووقته)

(مادة ٣٤٠)

التسليم في المبيع هو أن يخلى البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

(مادة ٣٤١)

التخليه قبض حكاه وهي تختلف بحسب حال المبيع فان كان المبيع عقارا كدار أو حانوت أو نخوة مما له قفل فتسليمه يكون بدفع المفتاح الى المشتري مع الاذن له بقبضه كما يكون بالتخليه بين المبيع والمشتري والاذن له باستلامه ان كان المبيع قريبا منه

(مادة ٣٤٢)

اذا كان المبيع أرضا فتسليمه الى المشتري يكون بالتخليه من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضه اياها تكون قربة منه

فان كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضا بمجرد اذن البائع له بالقبض

(مادة ٣٤٣)

اذا كان المبيع منقولا فتسليمه يكون بمناولته من يد البائع أو وكيله الى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتخليه والاذن بالقبض

فان كان المبيع داخل حانوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحانوت أو الصندوق الى المشتري مع الاذن له بقبضه

(مادة ٣٤٤)

كيل المكيالات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الاوعية والجواري التي هيأها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليمها

(مادة ٣٤٥)

اذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع بغصب أو بغيره فاسد فاشترها من المالك ينوب القبض الأول عن الثاني

وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو ودیعة أو رهنا فلا يصح قبضه بغير قبض المبيع إلا أن يكون المبيع محضرة أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(مادة ٣٤٦)

يشترط في التسليم أن يكون المبيع مفرزا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع دارا مشغولة بمقتاع البائع أو أرضا مشغولة بزراعة فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المتاع والارض من الزرع ويجبر على التفريغ والتسليم للمشتري اذا نقله الثمن

(مادة ٣٤٧)

اذا قبض المشتري المبيع ورآه البائع وهو يقبضه ولم يمنعه من قبضه يعتبر ذلك اذا كان البائع له با قبض

(مادة ٣٤٨)

اذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المستحق أداءه بلا اذن بآئعه فلا يكون قبضه معتبرا والبائع حق استرداده فان هلك المبيع في يد المشتري ينقلب القبض معتبرا ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

(مادة ٣٤٩)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولو من بآئعه أو بيعه قبل قبضه ولو منه وهو منقول غير جائز فلا يصح قبضه بغير قبض المبيع

وان وهب المشتري العين المبيعة قبل قبضها أو رهنا قبل قبضها الموهوب له أو المرتمن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٣٥٠)

مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد (٢)

(مادة ٣٥١)

اذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء أمضاه واستلم المبيع حيث كان موجودا (٣)

(١) يستفاد حكم فقريهما من أو آخر فقبل فيما يتعلق بالقبض الخ من الانقروية ٢٥٥ وغرة ٢٥٦ من البيوع

(٢) نقلها في تنقيح الحامدية من البيوع وهو ظاهر المذهب اه

(٣) نقلها في الانقروية من أو وسط البيوع في الأول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي الثانية في أوائل البيع الفاسد اه

(مادة ٣٥٢)

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لزمه تسليمه في المحل المذكور (١)

(مادة ٣٥٣)

يجب تسليم المبيع للمشتري عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع (٢) في عقد البيع تأجيل المبيع للمعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا يفسد البيع ولو شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقده الثمن للبائع جاز فلا شرط أخذ المبيع قبل نقده الثمن بلا تعيين وقت لآخذه فسد

(مادة ٣٥٤)

إذا بيعت جله من المكيالات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في بعضها ضراً ومن العدييات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جله ثمنها أو بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدته فإن وجدت السكمية المبيعة تامة عند التسليم لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد فالمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحصته من الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

(مادة ٣٥٥)

إذا بيعت جله من الموزونات أو المذروعات التي في بعضها ضرراً وقطعة أرض وعين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جله ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو ذرعها تامة لزم البيع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بين فلامشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشتري ولأخيار للبائع

(مادة ٣٥٦)

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في بعضها ضرراً وقطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو ذرعه وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر المعين من الوزن والذرع فالمشتري مخير إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه لكل رطل أو ذراع

(١) يستفاد من عبارتي الانقروية والخاتية في أوائل البيع الفاسد اهـ

(٢) قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهندية من الباب العاشر من البيوع في أوسطه وفي رد المحتار من كتاب البيوع أيضاً اهـ

(٣) قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المحتار من أوائل فصل فيما يدخل في البيع تبعاً بالعزو إلى محمد نقلاً عن البحر ونقله في الخاتية من أوائل فصل في الشروط المفسدة للبيع اهـ

(مادة ٣٥٧)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدارين ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع
تأما لزم البيع وإن ظهر ناقصاً وزائداً كان البيع في الصورتين فاسداً

(مادة ٣٥٨)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره مع بيان أثمان آحاده وأفراده فإن ظهر عند
التسليم تأما لزم البيع وإن ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر
بحصته من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

(مادة ٣٥٩)

في الصور التي يخير فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص
فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

(مادة ٣٦٠)

للبيع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حالاً
ولو كان المبيع شيئاً أو جله أشياء نصفه واحدة وهي لكل منها ثمنها فله حبسه إلى استيفاء
كل الثمن

(مادة ٣٦١)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع بإعطاء المشتري له رهناً أو كفيلًا ولا بإبرائه من بعض الثمن
بل له حبسه إلى استيفائه بتمامه

(مادة ٣٦٢)

إذا أحوال البائع أحد على المشتري بكل الثمن إن لم يكن قبض منه شيئاً أو بمباقي له منه إن كان
لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع (١)

(مادة ٣٦٣)

إذا أحوال المشتري البائع بالثمن كله إن كان كله في ذمته أو بمباقي في ذمته إن كان أدى بعضه وقبل
البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة التي بعدها من أو اخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً للحق من الدور ورد المحتار
غرة ٤٣ وفي الثانية خلاف مجد في إحدى روايته

(مادة ٣٦٤)

إذا كان الثمن مؤجلاً في عقد البيع أو رضى البائع بتأجيله بعد البيع فلاحق له في حبس المبيع بل يلزم بتسليمه إلى المشتري ولا يطالب به بالثمن قبل حلول الأجل

(مادة ٣٦٥)

إذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

(مادة ٣٦٦)

إذا هلك المبيع عند البائع بفعله أو بفعل المبيع أو بآفة سماوية بطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان مدفوعاً

(مادة ٣٦٧)

إذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه ثمنه إن كان البيع مطلقاً أو بشرط الخيار له وإن كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسداً لزمه ضمان مثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً

(مادة ٣٦٨)

إذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع وتبع البائع المتعدي على المبيع ويضمنه مثله لو مثلياً أو قيمته لو قيمياً وإن شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

(مادة ٣٦٩)

إذا مات المشتري مفلساً بعد قبض المبيع وقبل نقد الثمن فالبائع أسوة الغرماء ولو وجد متاعه بأقبايعه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

(مادة ٣٧٠)

إذا مات المشتري مفلساً قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالبائع أحق بحبسه إلى أن يستوفي الثمن من تركه المشتري أو يبيعه القاضى ويؤدى للبائع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد لباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق البائع بتمامه فيكون أسوة الغرماء فيما بقي له

(مادة ٣٧١)

إذا مات البائع مفلساً بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذه إن كانت عينه قائمة أو استرداد الثمن إن كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته (١)

(١) يستفاد حكمها من آخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً للخبز من رد المختار غرة ٤٤

فصل

(في مصاريق التسليم ولوازم اتمامه)

(مادة ٣٧٢)

المصاريق المتعلقة بالثمن كعده ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك مصاريق الحمل

(مادة ٣٧٣)

على البائع مصاريق التسليم كاجرة السكيل والوزن والقياس ونحوه

(مادة ٣٧٤)

اجرة كتابة السندات والجمع وصكوكه المبيعات تلزم المشتري

فصل

(فيما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل)

(مادة ٣٧٥)

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من متاعولات البيع أو كان متصلاً بالأرض اتصال قرار سواء كان اتصاله خلقياً أو صنعياً يدخل في البيع تبعاً بلا ذكر

(مادة ٣٧٦)

فيدخل في الدار بمجرد دها كل ما كان مبنياً أو مثبتاً فيها أو متصلاً بنايتها اتصالاً لا ينقص عنه ويدخل فيه بستانها الدار فيها لا الخارج عنها ولو كان بابها فيها الا اذا كان أصغر منها فيدخل تبعاً

وما لا يكون من بنايتها ولا من توابه المتصلة به فلا يدخل في البيع الا اذا جرت عادة البلدة وعرف أهلها على أن البائع لا يضمن به ولا يضمنه عن المشتري

(مادة ٣٧٧)

ويدخل في بيع الأرض تبعاً بلا ذكر الاشجار المغروسة فيها للبقاء والثأيد سواء كانت صغيرة أو كبيرة مثمرة أو غير مثمرة الا الاشجار اليابسة التي لا ينفع بها الا حطباً أو الاشجار المغروسة المعدة لنقلها من وجه الأرض ونقلها في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع الا بالتسمية وكل ما ليس (١) لقطعه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الشجر

(١) قوله وكل ما ليس الخ كاصول الرطوبة والقصب ونخلها في الهندية من أوائل الفصول الثاني في بيع الاراضي والكروم اهـ

(مادة ٣٧٨)

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أى توابعه التى لا بد له منها ولا تقصد الا لاجل يدخل
فى البيع اذا ذكرت الحقوق والمرافق فى العقد
فاذا بيعت دار بحقوقها ومرافقتها دخل فى البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق
المسيل وان لم ينص فى العقد على بيعها بحقوقها ومرافقتها فلا تدخل الطريق الخاص بها
ولا الشرب ولا المسيل

(مادة ٣٧٩)

كل ما ليس من حقوق المبيع ومرافقه فلا يدخل فى البيع وان ذكرت الحقوق والمرافق
فلا يدخل فى بيع الارض تبعاً للزرع الذى نبت وله قيمة واغلبه دخل الزرع الذى لم ينبت وما نبت
ولا قيمة له

(مادة ٣٨٠)

لا يدخل الثمر فى بيع الشجر الا اذا اشتراطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الارض أو وحده وكل
مال له مدة ونهاية معاومة فهو بمنزلة الثمر

(مادة ٣٨١)

ما كان فى حكم جزء من المبيع بأن كان لا يتفكع بالمبيع الا به فانه يدخل فى البيع بلا ذكر
فاذا بيعت بقرة حاوب لاجل ابنها يدخل فلوها الرضيع فى البيع تبعاً

(مادة ٣٨٢)

شراء الشجرة لاجل القرار يدخل فيه الارض القائمة على الشجرة وان قلعه المشتري فله أن
يعرس فى مكانها شجرة غيرها وان اشتراها لاجل قلعه فلا تدخل فى بيعها الارض الحامية لها
ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يحفر الارض الى ما تنتهى اليه عروقها فان قلعهام من وجه
الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فما نبت
منها فهو للمشتري

(مادة ٣٨٣)

وان اشترى شجرة للقلع وكان فى قلعهام من الاصل ضرر للبائع يقطعها من وجه الارض من
حيث لا يتضرر به البائع ولو انهم فى قلعهام حائط ضمن القالع ما نشأ من قلعه

(مادة ٣٨٤)

كل ما يدخل فى البيع تبعاً اذا هلك قبل التسليم لا يقابل به شئ من الثمن فلو اشترى داراً فانهم
بناؤها قبل التسليم خيرا المشتري ان شاء أخذها بكل الثمن وان شاء ترك (١)

(١) نقاه فى هامش الانقروية من أول فصل فى هلاك المبيع والثمن بفترة ٢٥٦

(مادة ٣٨٥)

اذالم يدخل الطريق في المبيع وليس له مسلك الى الشارع فالمشتري أن يريده البائع ان لم يعلم بذلك وقت البيع^(١)

(مادة ٣٨٦)

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمار والنتاج تكون حقا للمشتري^(٢)

فصل

(في أداء الثمن)

(مادة ٣٨٧)

يجب على المشتري أن ينقد الثمن أو لا في بيع سلعة بنقد ان أحضر البائع السلعة مالم يكن الثمن دينام أو جلا على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار فلو كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذ له لا يسقط خياره^(٣)

(مادة ٣٨٨)

اذا بيعت سلعة بمثلها أو نقود بمثلها يسلم المبيع والثمن معا

(مادة ٣٨٩)

اذا كان الثمن مؤجلا الى أجل معلوم يلزم أدؤه عند حلول أجله وان كان مقسطا على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فان تأخر المشتري عن أداء قسط لاتصير الاقساط الاخرى الا اذا كان ذلك مشروطا في العقد

(مادة ٣٩٠)

يحل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يحل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرماؤه حلول الاجل لاستيفاء الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في ذمة المشتري

(مادة ٣٩١)

اذا كان مكان أداء الثمن معين في العقد فان كان مماله حمل وموثة صحيح التعيين ويلزم أدؤه في المكان المشترط أدؤه فيه وان كان ممالا لاجل له ولا موثة لا يصح التعيين ويجوز البيع

(١) نقلها في الخامسة من آخر باب ما يدخل في البيع من غيرة كروم ولا يدخل اه غيرة ٢٠٣

(٢) يستفاد من الهندية في أوسط الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم اه غيرة ٣١

(٣) نقلها في الاثروية من أوائل الخيارات آخر غيرة ٣٦٤

(مادة ٣٩٢)

لا يجوز بأى وجه كان المشتري أن يجبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع بالبيعة وفسخ المبيع قبل أداء الثمن

(مادة ٣٩٣)

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالا ان كان مجهلا أو عند حلول أجله ان كان مؤجلا فلا يفسخ المبيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع يباع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطاوب منه

(مادة ٣٩٤)

لا يجوز للقاضي أن يهمل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسرا لا يقدر على الوفاء فينتظر الى الميسرة

(مادة ٣٩٥)

اذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك

(مادة ٣٩٦)

اذا كان الثمن ديناً في ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه الا بعد غير المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسلطه على قبضه من المشتري فيقبضه منه أو يحيل عليه غريمه الا اخذ منه أو يوصى به لاحد فانه يصح تملكه لغير المشتري في هذه الصور الثلاث

فصل

(في ضمان المبيع عند الاستحقاق)

(مادة ٣٩٧)

البائع ضامن للمبيع بثمنه عند استحقاقه للغير ولو لم يشترط الضمان في العقد

(مادة ٣٩٨)

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع لثمن المبيع عند استحقاق المبيع وفسخ المبيع بهذا الشرط (١)

(مادة ٣٩٩)

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقاً بظهور الاستحقاق (٢)

(١) نقلها في الهندية عن الخانية في أوسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد المبيع غرة ١٢٨

(٢) هو ضمان الدركه ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ولا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل الخ من أوائله غرة ١٩٢ وصرح به في جامع الفصولين من أوسط السادس عشر في الاستحقاق غرة ٢٢٢

(مادة ٤٠٠)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكاً للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع (١)

(مادة ٤٠١)

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكائن من الاصل فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كما لو أثبت المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ما صار الى حال لو كان غصباً للملكة انما يصيب به فلا حق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة (٢)

(مادة ٤٠٢)

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع الا اذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالبينّة فان ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بتركول المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

(مادة ٤٠٣)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذوا اليد المالك منه ولو كان مورثه فيستعدي الى بقية الورثة فلا تسمع دعوى المالك من أحد منهم (٣)

ومتى استحق المبيع من يد المشتري الاخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أدّواؤه الثمن له بالا الزام القاضى اياه

(مادة ٤٠٤)

اذا أّحال البائع بالثمن على المشتري فدفعه الى المحال ثم استحق المبيع بالبينّة يرجع المشتري بالثمن على البائع لاعلى المحتمل (٤)

وان كان قد اشتراه من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لاعلى الاصيل وان كان دفعه للاصيل يؤمّر الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري (٥)

(١) نقاه في الدرر من أو آخر الاستحقاق غرة ٩٩

(٢) يستفاد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائنه بالثمن الخ غرة ١٩٤ وكافي جامع الفصولين من أول السادس عشر والآخر من أو بسط باب الاستحقاق غرة ١٨٤

(٣) يقه من الدرر أول الاستحقاق

(٤) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائنه الخ غرة ١٩٤

(٥) يستفاد من الآخر من باب الاستحقاق في أوائله من أو آخر غرة ١٧٩

(مادة ٤٠٥)

إذا استحق المبيع على المشتري بالقيمة فله استرداد الثمن بتمامه من البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان (١)

(مادة ٤٠٦)

إذا زادت قيمة المبيع عن ثمنه الذي اشتراه به المشتري فليس له حق في طلب شيء من البائع زائداً عن الثمن الذي أداه إياه (٢)

فصل

(في حكم البناء والغراس)

(مادة ٤٠٧)

إذا بنى المشتري (٣) بناء في المبيع أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق المبيع بالقيمة رجع المشتري على البائع بالثمن وبقية البناء والغراس إن سلمهما للبائع وتقوم قيمتهما فأعين غير مقسوعين يوم تسليمهما للبائع فإن رجع المشتري بالثمن (٤) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

(مادة ٤٠٨)

إنما يرجع المشتري إذا بنى أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع أما ما لا يمكن تسليمه إليه ولا ينقضي له قيمة بعد نقضه كالبحص والطين ونحوهما فلا يرجع للمشتري بقيته على البائع كما أنه لا يرجع له بقيمة ما أنفقته في المنافع من حفر بئر أو تطهير بالوعة أو همة شيء في المبيع المستحق ونحو ذلك (٥)

- (١) في جامع الفصولين من أوسط السادس عشر غرة ٢١٩ بعد قوله شري بيتاً إذا سققين وقيضه وخرب السقف الأعلى إلى آخره ولو استحق الأعلى والأسفل بعد التحريب فالمستحق بعضه قيمة المتقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن اهـ
- (٢) نقلها في الخيرية من أوائل باب الاستحقاق غرة ٢٢٣
- (٣) نقلها في الدر من أواخر الاستحقاق غرة ٢٠٠
- (٤) نقلها في رد المختار من أواخر الاستحقاق عند قول الشارح يرجع بالثمن وقيمة البناء على البائع غرة ٢٠٠ وهو قول الامام خلافاً لهما ومثله في جامع الفصولين في السادس عشر غرة ٢١٨ والالتزومية غرة ١٨٩
- (٥) يستفاد من الدر في أواخر الاستحقاق غرة ٢٠١

(مادة ٤٠٩)

إذا قلع المستحق البناء أو الشجر الذي كان قائماً بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في النقض بالخيار أن شاء سلمه إلى البائع ويرجع عليه بقيمة مبنيا غير منقوض ومغروسا غير منقول يوم تسليمه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤١٠)

إذا بى المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالميا أن البائع لم يكن مالكه وأنه باعه إليه بلا أمر مالكه فلاحق له في الرجوع بقيمة البناء والغراس وإنما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط

فإن كان المشتري جاهلا وقت الشراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغير أمره وغرزه البائع بقوله أمرنى المالك بالمبيع فاشترى وغرس أو بى في المبيع ثم استحقه مالكه وأنكر الأمر بالمبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس (٢)

(مادة ٤١١)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل المبيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي إن شاء رده ويرجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ويرجع بحصة المستحق سواء أورث الاستحقاق عيبا في الباقي أم لا أى سواء كان قيميا أو مثليا لتفرق الصنفية بعد التمام وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وإن استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضا وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ويرجع بثن المستحق (٣)

(مادة ٤١٢)

إذا قبض المبيع كله فالاستحق بعضه بطل المبيع بقدره ثمان أحدث الاستحقاق عيبا في الباقي يخبر المشتري إن شاء رده ويرجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ويرجع بثن المستحق وإن لم يحدث عيبا في الباقي يأخذ المشتري بالخيار ويرجع بحصة المستحق كمن بين استحق أحدهما أو كلي أو وزنى استحق بعضه ولا يضرب بعينه فالمشتري يأخذ الباقي

(١) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من السادس عشر في أوسطه غرة ٢١٧

(٢) يستفاد نقل هذه المادة من الاقروية من أوسط الاستحقاق غرة ١٨٩

(٣) يستفاد من غرة ٢١٣ من حاشية الكرد المختار اه

(مادة ٤١٣)

إذا بئى المشتري فى البيع ثم استحق منه بخر شائع ورد المشتري مابق منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وان استحق منه بخر بعينه فان كان البناء فى ذلك الجزء خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وان كان فى الجزء الآخر فلا يرجع بقيمة (١)

(مادة ٤١٤)

إذا استحق أحد البدلين فى المقايضة وهى بيع عين بعين يرجع المشتري بالبدل الآخر ان كان قائماً أو بقيمة ان كان هالكا لا بقيمة المستحق (٢)

(مادة ٤١٥)

ما يدخل فى البيع تبعاً إذا استحق بعد القبض كان له حصه من الثمن فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن (٣)

وإذا استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصه له من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخير بين أخذ المبيع بكل الثمن أو تركه وان كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصه من الثمن فيرجع بها على البائع

(مادة ٤١٦)

إذا ولدت الدابة المشترقة عند المشتري ثم استحققت باليمينه فالمستحق يأخذها مع تاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة التاج

(مادة ٤١٧)

إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن على قيمة يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بماضى (٤)

فصل

(فى رد المبيع بالعيب القديم)

(مادة ٤١٨)

البيع المطلق أى المجرد من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضى أن يكون المبيع سالماً خالياً من كل عيب

(١) يستفاد من الانقروية فى أواخر الاستحقاق غرة ١٩٠ هـ — (٢) يستفاد حكمهما من الانقروية من الاستحقاق غرة ١٨٣ — (٣) يستفاد حكمهما من أواخر الاستحقاق فى رد المختار غرة ٢٠٢
(٤) حكمهما فى رد المختار من خاتمة فى أواخر الاستحقاق

(مادة ٤١٩)

يثبت خيار العيب للمشتري وان لم يشترطه في عقد البيع

(مادة ٤٢٠)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيراً أو ما يفتقر به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدده (١)

(مادة ٤٢١)

يشترط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديماً

(مادة ٤٢٢)

العيب القديم هو ما كان موجوداً في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم (٢)

(مادة ٤٢٣)

إذا ذكر البائع أن في المبيع عيباً فاشترى المشتري بالعيب الذي سماه فلا خيار له في رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عيوبه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(مادة ٤٢٤)

اشترط البائع براءته من كل عيب أو من كل عيب به وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صح البيع والشرط وان لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فلم يشترى رده بالحادث إلا بالموجود

(مادة ٤٢٥)

ما يبيع به عاملاً قائماً نقولاً كان أو عقاراً وظهر للمشتري عيب قديم فيه فلا خيار ان شاء قبله بكل الثمن المسمى وان شاء رده واسترد الثمن ان كان نقده للبائع

(مادة ٤٢٦)

إذا بيعت بجهة أشياء صنفقة واحدة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير ان شاء قبلها بالثمن المسمى وان شاء رده جميعها وليس له أن يرد المعيب وحده ويأخذ السالم (٣)

(١) أخرج الغالب ما لو كانت الامنة يباع ان الشيأ ينقص القيمة لكنه ليس الغالب عدم الثبوتية رد المختار من أول خيار العيب (٢) يستفاد من رد المختار في أوائل خيار العيب مرة ٧٣

(٣) يستفاد حكمها وما بعده من رد المختار من أو مسقط خيار العيب عند قول المصنف اشترى عبيدني وقبض أحدهما الخ مرة ٩٣

(مادة ٤٢٧)

إذا بيعت بجله أشياء مضمومة واحدة وظهر لبعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تقريرها ضرر فليشترى أن يرد المبيع منها بحصته من الثمن سالماً وليس له أن يرد الجميع بدون رضا البائع وإن كان في تقريرها ضرر فله أن يرد المبيع كله أو يقبله بكل الثمن

(مادة ٤٢٨)

إذا كان المبيع كمية معينة من الكميات والموزونات ووجد في بعضها عيب بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فالمشترى أن يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد المبيع وحده بحصته من الثمن (١)

(مادة ٤٢٩)

إذا وجد في الخنطة أو الشئ غيراً أو غيرهما من الغلال تراباً فإن كان التراب قليلاً بحيث لا يهدم عيباً في العرف فليس للمشتري رد المبيع وإن كان فاحشاً ويهدم الناس عيباً ينجح المشتري بين أخذه المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترداد الثمن إن كان مقبوضاً

(مادة ٤٣٠)

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يردّه بالعيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

(مادة ٤٣١)

إذا زال العيب الحادث عاد للمشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

(مادة ٤٣٢)

يقدر نقصان الثمن بمعرفة أرباب الخبرة الموثوق بهم بأن يقوم المبيع سالماً ثم يقوم عيباً وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب إلى الثمن المسمى وبمقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

(مادة ٤٣٣)

إذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد كصنع الثوب المبيع والبناء والغرس في الأرض المبيعة ثم أطلع المشتري على عيب قديم في المبيع فإنه يرجع على البائع بنقصان العيب ويتمنع الرد ولو قبله البائع بالعيب الحادث

(١) هذا التفصيل أحد قولين وهو الارقى والاقدس وتبيل المحكم كما ذكر في الوجه الثاني مطابقاً للافريق بين وعاء وعاءين وهو الاظهر والاصح كما في رد المختار من غرّة ٩٣ في أو وسط خيار العيب

(مادة ٤٣٤)

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤٣٥)

إذا أجر المشتري المبيع ثم وجد به عيباً فلا تقضى الاجارة ورده بعيبه ولو رهنه ثم وجد به عيباً ليس له تقضى الرهن وانما يرد به بعد فكه

(مادة ٤٣٦)

إذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فهلاكه عليه ويرجع على البائع بنقصان العيب

(مادة ٤٣٧)

ان ظهر أن المبيع المعيب لا ينتفع به أصلاً يبطل البيع ويكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع ان كان تقدمه اليه

فصل

(في الغبن والتغريب)

(مادة ٤٣٨)

لا رد بغبن فاحش في البيع الا اذا غر أحد المتبايعين الآخر أو غر الدلال فان ثبت التغريب وتحقق أن في البيع غبناً فاحشاً فالمغبون فسخته والغبن الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (٢)

(مادة ٤٣٩)

لا يسحق البيع بالغبن الفاحش بالتغريب الا في مال الصغير ومال الوقف ومال بيت المال (٣)

(مادة ٤٤٠)

اذا مات المغرور والمغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغريب لوارثه (٤)

(مادة ٤٤١)

المشتري المغرور والمغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع تصرف المالك بعد علمه بالغبن الفاحش سقط حق فسخته (٥)

(١) حكمها وما بعد هذا ذكره في رد المختار في أوسط خيار العيب غرة ٨١ ٨١

(٢) هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرمي على جامع الفصولين من آخر الفصل السابع والعشرون ٨١

(٣) يستفاد حكمها من جامع الفصولين من آخر الفصل ٢٧ ٨١

(٤) هذا ما جرى عليه مصنف التنوير بحواشي رد المختار من المراجعة في بحث الرمي والمقدمي أنه يؤيد ٨١

(٥) يستفاد من الانقروية من آخر فصل في الغبن والمخاطبة غرة ٢٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن فلا يمنع الرد فله رد الباقي ورد مثل ما صرف في حاجته لومثليا والرجوع بالثمن (١)

(مادة ٤٤٢)

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فاحش وغرر أو استهلك أو حدث فيه عيب أو بنى المشتري فيه بناء فلا حق له في فسخ البيع ويلزمه جميع الثمن (٢)

باب السلم

(مادة ٤٤٣)

السلم هو شراء مثنى أجل وهو المسلم فيه بثمن عاجل وهو رأس المال

(مادة ٤٤٤)

سلكم السلم بثبوت الملك للمسلم اليه في الثمن عاجلا ولرب السلم في المسلم فيه آجلا

(مادة ٤٤٥)

لا يصح السلم الا في الاشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها قدرا ووصفا كالسكيات والموزونات والمذروعات والعديدات المتقاربة وأما العديدات المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها بعددا الأبعيز كطول وغلف ونحو ذلك

(مادة ٤٤٦)

يشترط صحة السلم ان كان المسلم فيه حنطة أو قطن أو خبز أو شعير أو غير ذلك من الغلال ونحوها أن تكون موجودة وقت العقد الى وقت التسليم فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

(مادة ٤٤٧)

شروط صحة السلم

الاول بيان جنس المسلم فيه كبر أو قطن أو فول أو شعير أو نحو ذلك

الثاني بيان نوعه أي كونه بعليا أو مستقويا (٣)

(١) حكمه في الدر من أواخر المراجعة والتولية غرة ١٥٩

(٢) يستفاد حكمه من رد المختار في أواخر المراجعة غرة ١٦٠ عند قول المصنف وتصرفه في بعض المبيع غير مانع منه على قول الشارح بقى مالو كان قيميا الخ ذكر ذلك استدلالا بما قيل في خيار الحيانة في المراجعة بمخاها

(٣) الذي في مختار الصحاح مسقوى أي ما يسقى بالسج من باب الواو فصل السين غرة ٦٣٠

الثالث بيان وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً أو متوسطاً

الرابع بيان قدره وزناو كيلاً وذرعاً وعداً فالكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات
تعيين مقاديرها بالعد والوزن والكيل والذرع والعدييات المتقاربة تعيين مقاديرها
بالعد والوزن والكيل أيضاً وينبغي في المنسوجات تعيين طولها وعرضها ورقمها
وتخنها وماركب منها وصفتها (١)

الخامس بيان الاجل وأقله شهر في السلم

السادس بيان قدر رأس المال ان كان مكيلاً أو موزناً أو عددياً غير متفاوت

السابع بيان مكان الايفاء في مال الجمل وموئته

(مادة ٤٤٨)

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولو عيناً قبل الافتراق

(مادة ٤٤٩)

إذا اشترط الايفاء في مدينة فكل محلاتهم سواء في الايفاء حتى لو أوفاد في محله فيها برئ وليس له
أن يطالبه في محله أخرى وإن كانت المدينة متسعة بأن بلغت لواحيها فربما يشترط أن يعين
للايفاء ناحية منها (٢)

(مادة ٤٥٠)

ما لاجل له ولا موئته لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء فيه حيث شاء ولو عين مكاناً تعين

(مادة ٤٥١)

إذا أجبى المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

(مادة ٤٥٢)

لا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال قبل قبضه ولا لب السلم أن يتصرف في المسلم فيه قبل
استلامه بخو بيع وشراء (٣)

(مادة ٤٥٣)

يبطل الاجل بموت المسلم اليه لاجل موت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركه المسلم اليه حالاً (٤)

(١) صرح به في الدر من أوائل السلم غرة ٢٠٤

(٢) حكمها في الدر وحاشية رد المحتار من أوائل السلم غرة ٢٠٧

(٣) حكمها في الدر من أوائل السلم غرة ٢٠٩

(٤) حكمها في الدر من أوائل السلم غرة ٢٠٦

فصل

(في بيع الوفاء)

(مادة ٤٥٤)

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد الثمن إلى المشتري أو أداه الدين الذي له عليه يرده العين المبيعة وفاء

(مادة ٤٥٥)

لا يجوز للمشتري وفاء أن ينفع بالبيع إلا بإذن البائع ويضمن ما أكله بغير إذنه من ثمر أو ما أنفق من شجرة (١)

(مادة ٤٥٦)

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المبيعة وفاء لشخص آخر فلو باعها البائع لآخر يباعها أو توقف البيع على إجازة مشتريها وفاء ولو باعها المشتري فللبائع أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري إعادة يده عليها متى يستوفي دينه (٢)

(مادة ٤٥٧)

إذا قبض المشتري المبيع وفاء بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع المشتري على أن يرده المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤمّن البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه (٣)

(مادة ٤٥٨)

إذا هلك المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطلوب من البائع سقط الدين في مقابلته وإن كانت قيمته أقل من الدين المطلوب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

(مادة ٤٥٩)

إذا هلك المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع تعديده وإن كان بدون تعديده فلا تلزمه الزيادة (٤)

(١) حكمه في رد المختار في بيع الوفاء من أو آخر الصر في غرة ٢٤٦

(٢) حكمه في الدر من بيع الوفاء غرة ٢٤٧

(٣) حكمه في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٢٦٩

(٤) يستفاد حكمه من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٢٦٦

(مادة ٤٦٥)

إذا مات أحد المتبايعين وفاء تقوم ورثته بمقامه في أحكام الوفاء (١)

(مادة ٤٦١)

ليس لسائر الغرماء أن يراجعوا المشتري في البيع وفاء حتى يستوفي دينه من البيع

فصل

(في الاستصناع)

(مادة ٤٦٢)

الاستصناع (٢) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع (٣)

(مادة ٤٦٣)

ينعقد الاستصناع على العين لا على عمل الصانع (٤)

(مادة ٤٦٤)

يجوز الاستصناع في كل ما يجري به التعامل (٥)

ويشترط لصحته بيان الجنس المصنوع ونوعه وقشره ووصفه

(مادة ٤٦٥)

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب له شهراً أو أكثر فيكون سائماً تعتبر فيه شرائط

السلم (٦)

وكذلك ما جرى به التعامل إذا ضرب له أجل وكان شهراً أو أكثر بغير سلم (٧)

(مادة ٤٦٦)

لا يلزم في الاستصناع تجهيل الثمن (٨)

(١) يستفاد من الدرر في سبع الوفاء وأواخر البصر فقرة ٢٤٧

(٢) يستفاد حكمه من أواخر السلم من شرح الدرر مع حاشية رد المحتار فقرة ٢١٢

(٣) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد عقدا الاستصناع فيه من طرف الصانع

(٤) يستفاد هذا من الدرر في أواخر السلم فقرة ٢١٣

(٥) يستفاد حكمه من حاشية رد المحتار وأواخر السلم فقرة ٢١٢

(٦) يستفاد حكمه من الدرر وحاشيته رد المحتار من أواخر السلم فقرة ٢١٤

(٧) يستفاد حكمه من حاشية رد المحتار من أواخر السلم فقرة ٢١٢

(٨) يستفاد حكمه من رد المحتار وأواخر السلم فقرة ٢١٣

(مادة ٤٦٧)

لا يتعين المبيع للأمر قبل اختياره له فيجوز للصانع أن يبيع مصنوعه قبل رؤية الأمر كما يجوز للأمر أخذه وتركه بخيار الرؤية (١)

(مادة ٤٦٨)

إذا ضرب للاستصناع أجل أشهر أو أكثر صار سلباً سواء جرى فيه تعامل أم لا فتعتبر فيه شروط السلم ولا خيار ولو أحدهم ما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٢)

(مادة ٤٦٩)

إذا ضرب للاستصناع أجل أقل من شهر ان جرى فيه تعامل كان استصناعاً صحيحاً وإن لم يجر فيه تعامل ان ذكر أجل على وجه الاستعمال كان استصناعاً صحيحاً أيضاً وإن ذكره على وجه الاستعمال فهو استصناع فاسد (٣)



كتاب الاجارة

الباب الاول

(في عقد الاجارة)

الفصل الاول

(في عقد الاجارة وشروط صحته وبيان مدتها)

(مادة ٤٧٠)

عقد الاجارة هو تعليق المؤجر للمستأجر منفعة مقصودة من العين المؤجرة في الشرع ونظر العقلاء بعوض يصلح أجره (٤)

(مادة ٤٧١)

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدمة والعملة وأرباب الحرف والصنائع (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدرأواخر السلم غرة ٢١١٣ — (٢) يستفاد حكمهما من الدرأواخر السلم غرة ٢١٢

من أواخر السلم غرة ٢١٢ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرأواخر السلم غرة ٢١٢

(٤) يستفاد حكمهما من الدرأول الاجارة غرة ٣ — (٥) يستفاد من الهندية في أواخر الباب الاول

من الاجارة غرة ٣٩٤

(مادة ٤٧٣)

يشترط لانعقاد الاجارة أهلية العاقدين بأن يكون كل منهما عاقلاً مميزاً ويشترط لنفاذها كون العاقدين عاقلين غير محجورين وكون المؤجر مالاً كلياً يؤجره أو وكيله أو وليه أو وصيه (١)

(مادة ٤٧٣)

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدين وتعيين المؤجر ومعاوية المنفعة بوجه لا يفضي الى المنازعة وبيان مدة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المفردات فان اختل شرط من شرائط الصحة المذكورة فسدت الاجارة (٢)

الفصل الثاني

(في الاجرة وبيان شروط لزومها)

(مادة ٤٧٤)

يصح اشتراط تعجيل الاجرة وتأجيلها وتقسيمها الى أقساط تؤدي في أوقات معينة (٣)

(مادة ٤٧٥)

لا تلزم الاجرة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها له الا اذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجرة منجزة (٤)

فان كانت الاجرة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تملك فيها الاجرة بشرط تعجيلها ولو جعل المستأجر الاجرة في الاجرة المنجزة بأن دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه (٥)

(مادة ٤٧٦)

اذا اشترط تعجيل الاجرة لزم المستأجر دفعها وقت العقد وللمؤجر أن يمنع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله أن يفسخ عقد الاجرة عند عدم الإيفاء من المستأجر

(مادة ٤٧٧)

يجوز للأجير أن يمنع من العمل الى أن يستوفي أجرته المشروط تعجيلها وله فسخ الاجرة ان لم يوفه المؤجر الاجرة

(١) يستفاد من الهندية من أواخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٣ — (٢) يستفاد من الهندية من أواخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٣ ويستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة غرة ١٢٧ ومن رد المحتار في أوائل الاجارة غرة ٣ — (٣) يستفاد من رد المحتار غرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة — (٤) يستفاد من الدرر في أوائل الاجارة غرة ٧ — (٥) يستفاد من الدرر في الباب المذکور غرة ٨ من أوائل الاجارة

(مادة ٤٧٨)

إذا اشترط تأجيل الاجرة لزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر ان ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجير ابقاء العمل ان وردت الاجارة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل في الصورتين وان كان قد أوفى العمل

(مادة ٤٧٩)

تجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفائه المنفعة فعلاً أو بإمكانه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن متاع المؤجر لزمه أجره ولو لم يسكنها

(مادة ٤٨٠)

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا تجب الاجرة بها على المستأجر الا اذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المسالك لها وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً فان لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكها فلا أجر عليه وان استوفى المنفعة (١)

(المادة ٤٨١)

اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتباره عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً لزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ وان وقعت فاسدة بفقْدان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الاقل من أجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوماً

الباب الثاني

(في اجارة الدواب للركوب والحمل)

الفصل الاول

(في اجارة الدواب للركوب)

(مادة ٤٨٢)

من استأجر دابة للعمل فلها أن يركبها وان استأجرها للركوب فليس له أن يحمل عليها وان حمل فلا أجر عليه (٢)

(١) حكمها مصرح به في رد المختار من أوائل الاجارة عند قول المصنف ويجب الاجر لدابة بضمت الخ غرة ٧

(٢) مصرح بها في الهندية في أوائل السأله والعشرين في استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٦

(مادة ٤٨٣)

من استأجر دابة أو عربة للركوب لتوصله إلى محل معين بأجرة معلومة فتعبت الدابة المركوبة أو خيل العربية في الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقسداً عما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى (١)

(مادة ٤٨٤)

لا يجوز لستأجر الدابة أن يتجاوز ما المحل المعين مقداره الا يتسامح فيه الناس بلا اذن صاحبها ولا أن يذهب به إلى محل آخر ولا أن يستعملها أكثر من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز المحل المعين بلا اذن صاحبها أو ذهب به إلى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها (٢)

(مادة ٤٨٥)

من استأجر حيوياً ليذهب به إلى محل معين وكانت طريقه متعددة فله أن يذهب من أي طريق شاء من الطرق المساوية فان ذهب (٣) من طريق غير الذي عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذي سلكه أصعب من الطريق الذي عينه صاحب الرتم استأجر ضمان قيمتها وان كان مساوياً له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

(مادة ٤٨٦)

لا يجوز لستأجر أن يضرب الدابة ولا أن يسيرها سيراً عنيفاً (٤) فان ضربها أو كبحها بالجملها أو سيرها سيراً عنيفاً فوق المعتاد فعطبت فعليه ضمان قيمتها

الفصل الثاني

(في اجارة الدواب والعربات للعمل)

(مادة ٤٨٧)

يجوز اجارة الدواب والعربات للعمل بشرط بيان ما يحمل عليها وتعيين المدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها اليه (٥)

(١) يستفاد من الهندية من أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٤

(٢) يستفاد حكم الوجه الاقل وما بعده من الخاتمة من أوائل فصل في اجارة الدواب غرة ٣٢٦ ومثله في الهندية بهد ورقة وصحيفة من السابع والعشرين في مسائل الضمان غرة ٤٧٩

(٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهندية بهد ورقتين من السابع والعشرين في مسائل الضمان غرة ٤٨٠

(٤) يستفاد من الدر ورد المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٢٥ وكذا الفقرة بعدها

(٥) يستفاد من الهندية من أوائل ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز غرة ٤٣٤

ويجوز استئجارها للحمّل بدون تعيين مقداره ولا الإشارة إليه وينصرف إلى المعتاد (١)

(مادة ٤٨٨)

من استحق منفعة مقدرة بالعقد فله أن يستوفي مثلها أو دونها إلا أكثر منها (٢)

فن استأجر دابة للحمّل وبين نوع ما يحمله وقدره وزناً فله أن يحمله أجملاً أو ياله في الوزن أو جملاً أخف منه وزناً أو أكثر منه

(مادة ٤٨٩)

إذا سجل المستأجر الدابة جلاماً أو بالحمّل المسمى فعطبت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى فعليه الضمان وإن استئجره أو وزناً أو لوسمى حنطة فحمل بمقدارها حديداً أو حجراً وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل قدر ما يأخذ المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الثانية موضع الحمل كما لو سمى حنطة فحمل بوزنها تبناً أو قطناً بحيث جاوز موضع الحمل فإنه يضمن (٣)

(مادة ٤٩٠)

لا يجوز للمستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحققه بالعقد فإن خالف وحملها زيادة عنه وكانت الدابة لا تطيقه فعطبت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه

وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وحملت هي والمسمى معاً ضمن المستأجر قدر الزيادة لجميع القيمة

وإنما يضمن المستأجر أن كان هو الذي باشر الحمل بنفسه فإن حملها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستأجر وإن جملاها ووضعها الحمل عليها معاوجب النصف على المستأجر بفعله وهدر فعل صاحبها (٤)

(مادة ٤٩١)

من استأجر دابة لنقل حمل له إلى محل معين بأجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة تعيينها كان له الخيار إن شاء نقض الاجارة وإن شاء

(١) يستفاد من الهندية من الباب المذكور قبله غرة ٤٣٥

(٢) يستفاد حكمه من الدرر من باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً في أوسطه

(٣) حكمها يستفاد من الدرر المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٢٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الاجارة من الدرر المختار غرة ٢٤

تربص الى أن تقوى الدابة وليس له ان يطالب المؤجر بدابة أخرى وان كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالبه بدابة أخرى (١)

(مادة ٤٩٣)

وضع الجمل عن الدابة على المكاري (٢) ونفقة على صاحبها (٣) فان علفها المستأجر أو سقاها بلا إذن صاحبها فهو متبرع لارجوع له عليه بما أنفق

الباب الثالث

(في اجارة الآدمي للخدمة والعمل)

(مادة ٤٩٣)

تجوز اجارة الآدمي للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفية

(مادة ٤٩٤)

الاجير ضمان خاص ومشتري (٤)

(مادة ٤٩٥)

الاجير الخاص هو الذي يعمل لغيره واحدا كان أو أكثر عملا موقتا مع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان قدم ذكر العمل في العقد على الوقت أما لو قدم الوقت على العمل كأن استأجره شهر الرعي غفقه فلا يشترط التخصيص بل انتهاء التعميم ويستحق الاجرة ان حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل (٥)

(مادة ٤٩٦)

ليس للاجير الخاص أن يعمل في مدة الاجارة لغيره مستأجره وان عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ما عمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يصلي النافله (٦)

(١) يستفاد حكمهما من السادس والعشرين من أوائل غرة ٤٧٤ من الهندية

(٢) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجارة غرة ٤٤١

(٣) يستفاد من الهندية من أول الباب السابع عشر فيما يجب على المستأجر غرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمهما من أول باب ضمان الاجير غرة ٣٥ من هامش الفلمط اوى

(٥) يستفاد من الدرر المختار من ضمان الاجير غرة ٤٣

(٦) يستفاد من الدرر المختار من ضمان الاجير غرة ٤٤

(مادة ٤٩٧)

الاجير المشترك هو الذي يعمل لأوحد مخصوص وللجماعة مخصوصين أو يعمل لأوحد مخصوص وللجماعة مخصوصين عملاً غير مؤقت أو عملاً مؤقتاً بلا اشتراط التخصيص عليه (١)
والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

الفصل الاول

(في الاجير الخاص)

(مادة ٤٩٨)

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وتكثفه منها سواء اخدم أو لم يخدم وكذلك الاستاذ اذا استوفى تعليم علم أو فن أو صنعة وعينت المدة يستحق الاجرة بتسليمه نفسه وتكثفه من التعليم سواء علم التلميذ أو لم يعلم فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التلميذ (٢)

(مادة ٤٩٩)

اذا كانت مدة الخدمة معينة في العقد وفسخ الخدم الاجارة قبل انقضاء المدة بلا عذر ولا عيب في الخدم يوجب فسخها ووجب على المخدم أن يؤديه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم نفسه للخدمة فيها

(مادة ٥٠٠)

اذا لم تكن المدة معينة في العقد حتى فسد بلها التام فكل من العاقدين فسخها في أى وقت أراد وللخادم أجره مدة خدمته

(مادة ٥٠١)

اذا لم تكن أجره الخادم مقدرة في العقد له أجر مثله مقدراً على حسب العرف

(مادة ٥٠٢)

لا يلزم الخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيلزمه سواء اشتهر ذلك عليه أم لا (٣)

(١) يستفاد من الدرمن أوائل باب ضمان الاجير غرة ٣٥ بهامش الطبعطوى

(٢) يستفاد حكمه من الدرور المختار من أو سط باب ضمان الاجير غرة ٤٣

(٣) يجوز الاشتراط بغير من الجموى على ما فهمه مما نقل عن الفقيه ابى الليث واعترضه السيد الطحطاوى بالفرق بين ما اذا كان بالشرط بجر يان العرف وما اذا كان بشرط ومال ابن عابدين الى بحث الجموى

(مادة ٥٠٣)

يجوز استئجار الظئر أرى المرضعة باجرة معينة وبطعامها أو كسوتها أو تكسيتها من أوسط الثياب (١)

(مادة ٥٠٤)

يجب على الظئر ارضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه وإصلاح طعامه (٢)

(مادة ٥٠٥)

إذا اشترط على الظئر ارضاعها بنفسها فأرضعته من غيرها فلا تستحق الاجرة وإن لم يشترط ذلك علم أو أرضعته من غيرها باجرة أو غيرها باجرة فإنها تستحق الاجرة (٣)

(مادة ٥٠٦)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا وليس أجزأ أن يفسخها أيضا بسبب موجب لفسخها (٤)

(مادة ٥٠٧)

إذا انتهت مدة اجارة الظئر ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن الطفل لم يلتزم ثدي غيرها فإنها تجبر على ارضاعه

(مادة ٥٠٨)

إذا ماتت الظئر أو مات رضيعها انفسخت الاجارة ولا تنفسخ بموت والد الرضيع (٥)

الفصل الثاني

(في الاجير المشترك)

(مادة ٥٠٩)

يجوز استئجار الصانع أو المقاتل لعمل بناء مع تعيين اجرة في كل يوم بدون بيان مقدار العمل أو مع تعيين أجرة كل ذراع أو متر يعم لها أو بالاقاولة على العمل كله مع بيان مقدار العمل طولا وعرضا وعمقا

- (١) يستفاد من الدر من أوسط الاجارة الفاسدة غرة ٣٣ بهامش رد المختار
- (٢) يستفاد من أوسط الاجارة الفاسدة من الدر غرة ٣٣ بهامش رد المختار
- (٣) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة غرة ٣٤ بهامش رد المختار
- (٤) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة غرة ٣٣ بهامش رد المختار
- (٥) يستفاد حكمهما من الدر من أوسط الاجارة الفاسدة غرة ٣٣ بهامش رد المختار

(مادة ٥١٠)

انما تصح الاجارة أو المقاولة على عمل البناء اذا كانت الآلات والمهمات اللازمة للمعاملة من صاحب العمل أم ان كانت من المعمارى بأن استأجره لميعمر له كذا بالآلات من عنده بأجرة كذا فإنه لا يجوز وإذا عمر المعمارى يكون له أجرة مثل عمله وما أنفق من عن الآلات (١)

(مادة ٥١١)

إذا عمل المهندس رسماً ومقاييسه أو بإشرافه العمارة بأمر صاحبها وكان قد سعى له أجرة على ذلك فله الاجر المسمى

(مادة ٥١٢)

إذا لم يعين صاحب العمل أجرة للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مستنداً على حسب العرف والزمن الذى استغرقه فى عمله (٢)

(مادة ٥١٣)

يفسخ استئجار الصانع بوجود عذره معتبر يمنع عن العمل ولا يفسخ مالم يفسخ وإذا مات انفسخ بموته بلا حاجة الى الفسخ (٣)

(مادة ٥١٤)

لا يجوز للصانع أو المقاول الذى التزم فى العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٤) وإذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضامناً لما هلك فى يده من استأجره أو قاوله (٥)

(مادة ٥١٥)

لا يجوز للصانع الذى التزم عملاً بالمقاولة أن يطلب بعد العقد زيادة عن الاجر المسمى كما لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب تقيص شئ منه

(مادة ٥١٦)

ليس للصانع أو المقاول الثانى أن يطالب صاحب العمل بشئ مما يستحقه الاجير أو المقاول الاقول الا اذا و كاه أو آله على صاحب العمل

(١) يستفاد حكمه من تنقيح المحامدية من أوسط الاجارة غمرة ١٣٧ — (٢) يستفاد حكمه من قبيل أواخر اجارة تنقيح المحامدية غمرة ١٥٢ — (٣) يستفاد حكمه من الدرر المختار من فسخ الاجارة غمرة ٥١ و ٥٢ — (٤) يستفاد من الدرر المختار الاجارة غمرة ١١ وفى الانقروية من أو اخرضا، ان الاجير المشترك والخاص غمرة ٣٢٩ شرط أن يقصر بنفسه ضمن بدفعه الى غيره والا فلا اه — (٥) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحبين كما يستفاد من الانقروية من أو اخرضا، ان الاجير المشترك والخاص غمرة ٣٢٩

(مادة ٥١٧)

ليس للصانع أو المقاول أن يطلب شيئا من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عمل له صاحب العمل الاجرة أو شيئا منها جاز انما اذا كانت العمارة ونحوها تجارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن يطلب الاجر عن القدر الذي عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط (١)

(مادة ٥١٨)

اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فان كان العمل في ملك صاحب العمل وتلف فلاصانع أجر ما عمله بخصته لوجود التسليم حكم (٢)

(مادة ٥١٩)

الاجير الخاص أمين فان هلك الشيء في يده بدون تعديبه أو تقصيره أو إهماله فلا ضمان عليه (٣)

(مادة ٥٢٠)

الاجير المشترك ضامن للشيء ان هلك في يده بصنعه وان هلك بالاصطناع فلا ضمان عليه ان كان هلاكه بأمر لا يمكن التحرز منه والاضمن (٤)

(مادة ٥٢١)

من كان من أرباب الصنائع لعله أثر في العين كالخياط ونحوه جاز له حبسها وعدم تسليمها حتى يستوفي أجرته ان كانت الاجرة حالة فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجر له وان كانت مؤجلة فليس له حبسها فان حبسها تلفت فعليه قيمتها (٥)

(مادة ٥٢٢)

من ليس لعله أثر من أرباب الحرف والصنائع كالخمال ونحوه فليس له حبس العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنه غير محمولة ولا أجر عليه (٦)

(١) يستفاد حكم هذه المادة تمامها من أوسط كتاب الاجارة غرة ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط كتاب الاجارة غرة ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل الثامن والعشرون في بيان حكم الاجير الخاص والمشتتر غرة ٤٨٦

(٤) هذا على قول الصحاحين المقتضى به كما يستفاد من الهندية من المحل الذي قبله ومن غرة ٤٨٧

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من الباب الثاني غرة ٣٩٧

(٦) يستفاد من الدرر في آخر كتاب الاجارة غرة ١١

(مادة ٥٢٣)

إذا أُلِفَ الحال في أثناء الطريق ما كان يحمله اتلافاً يستوجب ضمانه بانسقاطه منه بجناية يده فللمستأجر أن يضمه قيمته في المكان الذي جلد منه ولا أجر عليه له وإن شاء ضمته في المكان الذي تلفت فيه العين ودفع له الأجرة بقدر المسافة (١)

فإن انتهى إلى المحل المقصود ووقع الحبل منه وتلف فله الأجر ولا ضمان عليه

(مادة ٥٢٤)

يلزم الحال إدخال الحبل إلى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل المعد له في الدار (٢)

(مادة ٥٢٥)

إذا باع الدلال مالا آخر بنفسه تجب أجرة الدلال على البائع لا على المشتري ولو سعى الدلال بينهما وبيع المالك بنفسه يعتبر العرف أن كانت الدلالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري فعليه وإن كانت عليه فاعلم ما (٣)

(مادة ٥٢٦)

إذا باع الدلال متاعاً لحد بثمن أزيد من الثمن الذي أمر به فالزيادة لصاحب المتاع وليس للدلال سوى الأجرة

وإذا استحق المبيع الذي باعه الدلال أو رد بعيب فله الأجرة وإن كان قد أخذها فلا تسترد منه (٤)

الباب الرابع

(في اجارة الدور والحوانيت)

(مادة ٥٢٧)

تجوز اجارة الدور والحوانيت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعمالها العرف المبلدة (٥)

(١) يستفاد من أوائل ضمان الاجير في الدرر حاشية الطحطاوي غرة ٢٧ وشبهه في جامع الفصولين من أوائل

الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الحال غرة ١٧٦ وجعل في الضمان في قوله فإن انتهى

إلى المحل الخ قول محمد الآخر وفي قوله الاقول وتول أبي يوسف عليه الضمان أيضاً اهـ

(٢) يستفاد من أوائل كتاب الاجارة من الدرر غرة ١١

(٣) يستفاد حكمهما من الدرر والختار من أوائل فصل فيما يدخل في البيع تبعا غرة ٤٢

(٤) يستفاد من الاقروية من أوائل كتاب الاجارة أول غرة ٣٠٥

(٥) صرح به في الدرر أول باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غرة ١٧

(مادة ٥٢٨)

يجوز استئجار الدار أو الحانوت وهي مشغولة بجماع المؤجر ويجوز على تفرغها وتسليمها فارغة للمستأجر (١)

(مادة ٥٢٩)

من استأجر داراً أو حانوتاً فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (٢)

ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر إلا بإذن المالك

(مادة ٥٣٠)

يجوز للمستأجر داراً أو أرضاً أن يعيرها ويؤجرها ويؤجرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو بأقل منها أو بكثير لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الاولى فلو كانت من جنس الاطيب له الزيادة (٣)

(مادة ٥٣١)

للمستأجر أن يؤجر العين المؤجرة لغير مؤجرها بعد قبضها وقبلها أن كانت عمارة وليس له اجارها قبل القبض بل بعده أن كانت منقولة (٤)

(مادة ٥٣٢)

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط بتجديد أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليهم اوقت العقد فان كانت قد تغيرت بغيره أو بفعل غيره تغيراً يحل بالسكنى فالمستأجر مخير ان شاء قبلها وان شاء فسخ الاجارة (٥)

(مادة ٥٣٣)

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك لمنفعة العين المستقعة بها بلا اذن مالك رقبتهما تنتهي بانتهاء مدة الاجارة المعقودة بينه وبين المالك

ويترتب على انفساخ عقد المستأجر الاول انفساخ العقد الذي عقده مع المستأجر الثاني

- (١) يستفاد من الدرأ وائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غمرة ١٦ — (٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار أول الباب المذكور قبله غمرة ١٧ — (٣) يستفاد حكمها من الهندية أوائل الباب السابع في اجارة المستأجر غمرة ٤٠٨ — (٤) يستفاد حكمها من الدر ورد المحتار من أوائل مسائل شتى الاجارة غمرة ٥٦ — (٥) يستفاد من حاشية الطحطاوى في أوائل الاجارة غمرة ٤
- (٦) قوله بلا اذن مالك الخ قيد به لانه لو كانت باذنه فالظاهر انها لا تنتهي بانتهاء الاولى لانهم حالوا انفساخ الثانية بانتهاء الاولى بكون المستأجر الاول صار فضولياً فيما بقي من المدة بعد مدة الاولى فلو كانت الثانية باذن مالك الرقبة لم يضر كذلك والعلة المذكورة نقلها الحموي عن الولوالجية في آخر القولة المكتوبة على قول الاشياء الصحيح ان الاجارة اذا انقضت تنفسخ الثانية من أواخر كتاب الاجارة غمرة ٦٤ اهـ

(مادة ٥٣٤)

المستأجر الذي أجر لغرضه العين المنتفع بها ملزم بالاجرة لما لكها وليس للسالك قبضها من المستأجر الثاني الا اذا أحاله المستأجر عليه أو وكاه بقبضها من المستأجر الثاني (١)

(مادة ٥٣٥)

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميمها اختل من بنائها أو إصلاح ميازيبها وإن كان ذلك عليه لأعلى المستأجر لسكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهي كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها (٢)

(مادة ٥٣٦)

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يفتقر به النفع بالكلية كخراب الدار أو يخل بالمنفعة كأنه دمام جرمها أو يؤثر هدمه على المنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر في الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما في الصورة الثانية فإن فسخ بمحضرة رب الدار سقط عنه الاجر وإن لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى المنفعة مع العيب أم لا (٣)
فاذا بنيت الدار وأصلح الخلل الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

(مادة ٥٣٧)

اذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الاجر المسمى (٤)

(مادة ٥٣٨)

اذا احتاجت الدار للمستأجرة لعمارة ضرورية لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العمارة ما يضر بالسكنى أو يخل بالمنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه (٥)

(مادة ٥٣٩)

لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في استيفائه المنفعة مددة الاجارة ولأن يحدث في العين المؤجرة تغيير يمنع من الاتباع بها أو يخل بالمنفعة المعقود عليها

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب غرة ١٤٠

(٢) يستفاد حكمهما من السابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوله من الهذبية غرة ٤٤٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوائل فسخ الاجارة غرة ٤٨ و ٤٩ ومن الهذبية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣

(٤) يستفاد من رد المحتار من المحل الذي سبق غرة ٤٨ ومن الدرر غرة ٤٩

(٥) يستفاد آخره من المادة من الهذبية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣ المتقدمة

(مادة ٥٤٠)

إذا سلم المؤجر جميع الدار للمستأجر ثم تعرض له ونزع منها بيتاً من بيوتها رفع عن المستأجر من الأجر بقدر حصته
وكذلك الحكم إذا شغل المؤجر بمشاعه بيتاً من بيوت الدار المستأجرة فإن حصته تسقط من الأجرة المسماة (١)

(مادة ٥٤١)

إذا عرض في مدة الإجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بانقصت الدار المستأجرة منه ولم يتمكن بأى وسيلة كانت من رفع يد الغاصب سقطت الأجرة عن المستأجر ولو عرض ذلك في بعض المدة سقطت الأجرة بقدره (٢)

(مادة ٥٤٢)

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك ممكناً فلا تسقط عنه الأجرة ولو أمكنه ذلك بأنفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الأجرة

(مادة ٥٤٣)

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه ففاته الانتفاع بها أو بعضها ولا يثبت له وأنكر المؤجر ذلك يحكم الحلال بينهما فإن كانت الدار بيد المستأجر فالقول للمؤجر وإن كانت في يد غير المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

(مادة ٥٤٤)

يجب على المستأجر أن يعتني بالعين المؤجرة كاعتنائه بملكه ولا يجوز له أن يحدث بها تغييراً بدون إذن مالكها (٣)

(مادة ٥٤٥)

التعديلات التي أنشأها المستأجر باذن المؤجر إن كانت عائدة لاصلاح المؤجر ووصيائه عن الخلل فالمستأجر الرجوع بها على المؤجر وإن لم يشترط الرجوع به عليه وإن كانت عائدة لمنافع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها إلا إذا اشترطه (٤)

(١) يستفاد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الإجارة غمرة ٤٢٢ ومنها من الثاني والعشرين في بيان التصرفات من أواخر غمرة ٤٥٧ وكذلك الفقرة قبلها

(٢) يستفاد حكمها أو ما بهداه من المادتين من كتاب الإجارة من الدرر وحاشيته رد المختار من أوسطه غمرة ٨

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز من الإجارة من الدرر المختار غمرة ١٨

(٤) يستفاد حكمها تفصيلاً من تنقيح السهامدية من أواخر كتاب الإجارة غمرة ١٦٣

(مادة ٥٤٦)

إزالة التربة والزيادة التي تراكمت في مدة الاجارة تلزم المستأجر (١)

(مادة ٥٤٧)

يجوز للمستأجر الدار أو الاراضي أن يستوفي عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلهما أو دونها وليس له أن يتجاوزها إلى ما فوقها

فلا يجوز للمستأجر حنوت للعطارة أن يعمل فيه صنعة حداد (٢)

(مادة ٥٤٨)

إذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار أو الحانوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتسليم عليه بالتخليّة

(مادة ٥٤٩)

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدة من المستأجر زيادة على الاجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر بغير سكوتة رضا وقبولاً للزيادة فيلزمه أجرة المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن يتقل فيها متاعه لتخليّة الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوتة (٣)

(مادة ٥٥٠)

إذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعدها شهراً أو أكثر يلزمه أجرة المثل فيه ان كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفاً أو ليتيم

(مادة ٥٥١)

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً أو ليتيم يجب عليه أجرة المثل وان لم تكن كذلك فلا أجر عليه الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجرة وسكن فيها بعد مائة ضاه وكان مقراله بالمالك ولم يصرح بنفي الرضا بالاجرة (٤)

(مادة ٥٥٢)

إذا سكن أحد دار الغير بتأويل عقد كالمتر من إذا سكن بيت الرهن ثم ظهر أنه للغير أو سكنها

- (١) يستفاد من رد المختار من أو آخر غرة ٤٩ من باب فسخ الاجارة — (٢) يستفاد من الدرورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٧ وغرة ١٨ — (٣) يستفاد حكمه من العبارة الاولى في الخاتمة من أوسط فصل في الفاظ التي ينعتق بها الاجارة من آخر غرة ٣٦٧ وأول غرة ٣٦٨ ومثله في الاقرارية عنها من أوسط كتاب الاجارة غرة ٢٩٨ والعبارة الثانية تنهيهما وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى ما في الدر من مسائل شتى الاجارة غرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل ما في الخاتمة أو لاعت التناحية في النمرة المذكورة (٤) يستفاد من الدرورد المختار في أوسط مسائل شتى الاجارة غرة ٥٥

بأن يمل مالك كبيت مشترك سكنه أحد الشركاء فلا يجب الإبر على الساكن وإن كان ذلك معدا للاستغلال ما لم يكن وقفاً أو ليعتيم

(مادة ٥٥٣)

بيع العين المأجورية وقف نفاذه على اجازة المستأجر فإن أجازته جاز وإن لم يجزه بقي موقوفاً إلى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٥٥٤)

تنسخ الاجارة بموت المؤجر أو بموت المستأجر إذا عقد هالنفسه لا لغيره بالتوكيل عنه فإن مات الوكيل باجارة أو استأجر فلا تبطل الاجارة بموته

(مادة ٥٥٥)

إذا مات المؤجر وكان المستأجر قد جعل الاجارة لمدة لم تستوف المنفعة فيها فله حبس العين المأجورة إلى استيفاء ما يجله فإن مات المؤجر مدين أو ليس له ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق بثمنها من سائر الغرماء إن كانت العين في يده فيستوفي حقه من ثمنها وما زاد للغرماء وإن نقص للمستأجر شيء مما يجله يكون في الناقص اسوة الغرماء

(مادة ٥٥٦)

إذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجر المثل إن كان المأجور معدا للاستغلال والا فلا يجب عليه شيء إلا إذا كان في ورثة المؤجر صغير فيجب عليه أجر مثل حصته وإن لم يطلبه هذا إذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة أما لو سكن بعد طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكناه بعده بالفرق بين المعد للاستغلال أو غيره

(مادة ٥٥٧)

تنسخ الاجارة بعد لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين بيمينه أو بإقرار المؤجر أو بتوقف انفساخها على قضاء القاضى بنفاذ البيع لذلك في الصورتين (١)

(١) صرح قاضيجان بأن فسخ الاجارة بعد لزوم دين على المؤجر يتوقف على القضاء وأن ذلك هو الصحيح وذلك مطلقاً بالانقياس بثبوته بالقرابة على ذلك بعارضين فيرجع القاضى أحدهما على الآخر لأن هذا العذر مشتبهاً يحتمل أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كما في خيار المبايع وغير ذلك فتكون الاجارة بينهم على حالها فيجب على المستأجر اجرة الدار إلى أن يفسخ القاضى العقد بينهما فهذا يفيده توقف الانفساخ على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين باليمين ثم ذكر اختلافاً في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول بأنه يباع المأجور فينفذ بيعة فتنسخ الاجارة أى ضمناً أو كرهه دانه يفسخ الاجارة أو لا ثم يبيع المأجور ثم يقدم الأول فينفذ ترجيحه على اصطلاحه ذكر ذلك في أول غرة ١٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنقص به الاجارة وصرح في رد المحتار من أوائل باب فسخ الاجارة عن شرح الزوائد للسرخسي أن الاجارة تنسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع وأنه المختار غرة ٥٠

وإنما تفسخ الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجمله المستأجر فان العين المؤجرة حينئذ تباع
ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد منه للغرماء وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما يجمله
المستأجر أو أقل منه فلا تفسخ الاجارة

الباب الخامس

(في اجارة الاراضى)

(مادة ٥٥٨)

تصح اجارة الارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها وتخييرا للمستأجر بان يزرع ما بدا له فيها (١)

(مادة ٥٥٩)

لا تجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر ان كان الزرع بقلا لم يدرك
أو ان حصاده وكان من زرعها يجرى الحق فان كان الزرع القائم بالارض ملكا للمستأجر جازت اجارة
الارض له

وان كان الزرع مدركا جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤثر بحصاده وتسليم الارض فارغة
للمستأجر (٢)

(مادة ٥٦٠)

اذا كان الزرع القائم بالارض من زرعها يجرى حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض
لغير صاحب الزرع ويجوز صاحبه على قلعه ولو كان بقلا

(مادة ٥٦١)

تصح اجارة الارض المشغولة بزرع لغير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصير
الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر فى الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائما يجرى أو بغير
حق مدركا أو غير مدركا (٣)

(مادة ٥٦٢)

للمستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطهما فى العقد (٤)

(١) يستفاد من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ من الدر

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من الدرورد المختار من الفقرة المذكورة قبله وكذلك حكم المادة بعدها غرة ١٩

(٣) يستفاد من الدرورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(٤) يستفاد من الدردين الباب قبله غرة ١٨

من استأجر أرضاً سنة لم يزرع فيها ما شاء، فله أن يزرعها من شتوي أو صيفي (١)

إذا غلب الماء على الأرض المؤجرة فاستجرت ولم يمكن زرعها أو أمانة طلع الماء عنها فلم يمكن زرعها
فلا تجب الإبرة أصلاً والمستأجر فسخ الإبرة (٢)

إذا زرع الأرض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الأجرة حصة مما بقي من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصة ما بقي من المدة بعد هلاكه إذا كان متكلماً من زراعتين مثل الأول أو دونه في الضرر فكتب حصة ما بقي من المدة أيضاً (٣)

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الارض أو غرس بها أشجاراً أو مضمناً بهندم البناء وقلع الأشجار إلا أن يرضى المؤجر بتركها في الارض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للمستأجر والارض للمؤجر

فإن تركهم بالمعاقلة لأرض يكون لهم أن يؤجروا الأرض والبناء الثالث ويقسمان الأجرة على قيمة الأرض بالبناء وعلى قيمة البناء بالأرض فيأخذ كل منهما حصته (٤)

إذا كان هدم البناء وقلع الشجر بضّران بالأرض ويستصان قيمتها وضمت مدة الاجارة فلمؤجر
أن يملكهما جبراً على المسئلة أجر وقد قدر قيمتهما من مستحقين للقلع قائمين بأن تقوم الأرض بهما
مستحق الهدم والقلع ويدونهما في ضمن المؤجر ما بين القيمتين (٥)

وان كانت الارض لا تنقص بقلعهم فلا يكون للوثر ثمن انكهم ما بدون رضاء المستأجر وانما له
أصغر المستأجر بقلعهم ما من أرضه

إذا هضمت المدة وفي الأرض شجر عليه ثم بقي في يده المستأجر أجره أجر المثل إلى الإبراء وإن لم يرض المؤجر (٦)

(١) يستخدم من رد المحتار من باب ما يجوز من الاجارة غمرة ١٨ - (٢) يستخدم من تنقيح الحمامة من اوسط الاجارة غمرة ١١٣ و ١١٤ - (٣) يستخدم من تنقيح الحمامة من اوسط الاجارة غمرة ١٣٨ - (٤) يستخدم حكمها بتمامها من الدرر رد المحتار من اوائل ما يجوز من الاجارة غمرة ١٩ - (٥) يستخدم من الدرر رد المحتار غمرة ١٩ من باب ما يجوز من الاجارة - (٦) يستخدم من رد المحتار من اوائل ما يجوز من الاجارة غمرة ١٩

(مادة ٥٦٩)

إذا مضت مدة الاجارة وبالأرض المستأجرة زرع بقل لم يدرك أو أن حصاده يترك للمستأجر بآجر
المثل إلى أن يدرك ويحصده (١)

(مادة ٥٧٠)

إذا مات المستأجر فانفسخت الاجارة بموته قبل انقضاء المدة وكان في الأرض زرع لم يدرك يترك
الزرع لورثته بالآجر المسمى إلى أن يدرك ويحصده

الباب السادس

(في اجارة الوقف)

(مادة ٥٧١)

للمناظر ولاية اجارة الوقف فلا يملكه الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً
من له ولاية الاجارة من ناظر أو قاض (٢)

(مادة ٥٧٢)

ولاية قبض الاجارة للمناظر لا للموقوف عليه الا ان أذن له الناظر ببعضها (٣)

(مادة ٥٧٣)

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للمتولى
مخالفتة (٤)

(مادة ٥٧٤)

إذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت اجارته أكثر من ثلاث المدة
أنفع للوقف وأهله يرفع المتولى الامر إلى الثاني ليؤجرها المدة التي يراها أبلغ للوقف (٥)

(١) يستفاد حكمها والتي جدها من الهندية من الباب الثامن في انضمام الاجارة بغير لفظ من أوسطه غرة ٤١٣

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة ضمن جواب غرة ١٤١ ومن الدر من الوقف غرة ١٣٩٩

من فصل يراعى شرط الواقف - (٣) في الخبر به بعد ثلاث ورفات من كتاب الاجارة غرة ١٠٩ - مثل هل قبض

الاجارة للمتولى المنصوب أو للمعزول فيما أجروا المعزول وهل اذا دفع المستأجر للمعزول يطالب به نائياً أم لا أجاب

نعم قبض الاجارة للمنصوب لا للمعزول وان أجروا المعزول على الاصح وإذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجارة

ويرجع على المعزول ما يكون أخذه منه بفريق والله أعلم ومثله في الهندية من أوائل الباب الخامس في ولاية

الوقف وتصرف القيم غرة ١٣٣١ - (٤) يستفاد من الدر من أول فصل يراعى شرط الواقف في اجارته غرة ١٣٩٨

(٥) يستفاد من أوسط الباب الخامس في ولاية الوقف غرة ١٣٣٥ من كتاب الوقف من الهندية

(مادة ٥٧٥)

إذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤجر أكثر منها إلا إذا كان أنفع للوقف وأهله فلا قيم أن يؤجرها المدة التي يراها خيرا للوقف وأهله بدون إذن القاضي (١)

(مادة ٥٧٦)

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر الدار والحانوت سنة والارض ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة تقتضي الزيادة في اجارة الدار والحانوت أو النقص في اجارة الارض (٢)

(مادة ٥٧٧)

لا يجوز تغيير اضطرار اجارة دار الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو بمقدور مترادفة فان اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تخرب ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة اجارتها باذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تمه به (٣)

(مادة ٥٧٨)

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل إلا بعين يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف (٤)

(مادة ٥٧٩)

إذا أجر المثل في الوقف فالحش لا يدخل تحت التقويم فنقص في أجر المثل فلا اجارة فابسدة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد (٥)

(مادة ٥٨٠)

إذا أجر المثل في دار الوقف أو أرضه مدة معاومة فنقص أجر المثل قبل انتهائها عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الاجر المسمى ولا يفسخ العقد (٦)

(مادة ٥٨١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لالتعنت في إنشاء مدة الاجارة زيادة فالحشة تعرض على المستأجر فان رضى وافهوا أولى من غيره ويعقد معه عقد ثان بالاجرة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية (٧)

- (١) يستفاد حكمها اوماقبلها من الاسعاف غرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف - (٢) يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل الباب غرة ٥٠١ من الهندية - (٣) يستفاد من الدر أوائل الاجارة ورد المختار غرة ٦ - (٤) يستفاد من الدر من فصل يراعى شرط الواقف ورد المختار غرة ٣٩٨
- (٥) يستفاد من الدر من أوائل فصل يراعى شرط الواقف من كتاب الوقف غرة ٤٠٠ و غرة ٤٠١
- (٦) يستفاد من شرح الدر أوائل فصل يراعى شرط الواقف غرة ٣٩٨ من كتاب الوقف
- (٧) يستفاد من أوائل فصل يراعى شرط الواقف من الدر ورد المختار غرة ٣٦٨ و غرة ٣٩٦

(مادة ٥٨٢)

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة المعارضة في أثناء مدة الاجارة يفسخ العقد ويؤجر لغيره ما لم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فان كانت كذلك يترتب على أن يستحصل الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها إلى حصاد الزرع وفسخ العقد (١)

(مادة ٥٨٣)

إذا انقضت مدة الاجارة توجب بأجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الأول ما لم يكن للمستأجر الأول حق القرار في العين المستأجرة فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى بالاجارة من غيره بشرط أن يدفع أجر المثل (٢)

(مادة ٥٨٤)

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء يباين ماله أو شجر غرسه بماله في أرض الوقف بلا إذن الناظر يؤمر بهدم بنائه وقلع شجره ان كان هدمه أو قلعه لا يضر بأرض الوقف فان أضر به فليس له هدمه ولا قلعه ويجبر على التبرص إلى أن يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فيأخذ المستأجر أنقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعاً من حصة الاجارة الأرض لغيره وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولو جبر على صاحبه بمن لا يتجاوز أقل القيمتين مقسوماً أو قائماً (٣)

(مادة ٥٨٥)

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه باذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة أو أبى أن يدفع أجر المثل وكان هدم البناء أو قلع الشجر مضرًا بالأرض فيخير الناظر بين أن يملكه جبراً على المستأجر ببقاء مستحق القلع وبين أن يتركه إلى أن يتخلص من الأرض فيأخذ المستأجر أنقاضه (٤)

وإذا أجاز المتولى البناء باذن مالكه مع عرصه الوقف جاز وينظر مقدار ما يستأجر به كل منهما فما أصاب البناء يعطى لصاحبه وما أصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف (٥)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله غرة ٣٩٩

(٢) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالمرّة المذكورة

(٣) يستفاد من الدرر من أو آخر ترجمة كتاب الاجارة غرة ١٧ مع ما إلى القصولين

(٤) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله غرة ١٦ مع الدرر في المرّة المذكورة وغرة ١٥

(٥) يستفاد من هذه الفقرة من الدرر باب ما يجوز من الاجارة من أوائله غرة ١٩

(مادة ٥٨٦)

إذا احتاجت دار الوقف إلى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بعمارتها من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر بما أنفقته على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وإن لم يشترط الرجوع إذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف وأما إذا كان يرجع معظم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع (١)

(مادة ٥٨٧)

إذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما بناه في أرض الوقف بغير إذن ناظره بأنقاض الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبقى لغير الانقضاء قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع عما أنفقته على العمارة ولا بأثمان المأون (٢)

(مادة ٥٨٨)

إذا غير المستأجر معالم الوقف بأن هدمه كله أو بعضه وبناؤه على غير الصفة التي كان عليها فإن كان ما غيره إليه أنفع لجهة الوقف يبقى ما بناه على حاله لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفقته فتؤخذ منه أجره المثل بتمامها ولا يحتسب له شيء منها في مقابلة ما أنفقته على العمارة وإن لم يكن أنفع للوقف وأكثر يعاين مؤمر بدمه وإعادة العين إلى ما كانت عليه (٣)

(مادة ٥٨٩)

لا تنسخ الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنسخ بموت المستأجر لنفسه

فصل

(في الحكر والكدلة والناس)

(مادة ٥٩٠)

الاستحكار هو عقد اجارة يقصد به استبقاء الأرض للبناء والغراس أو لأحدهما (٤)

(مادة ٥٩١)

ما يبنيه المحتكر أو يغرسه لنفسه باذن المتولى في الأرض المحتكرة يكون ملكه فيصح بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه (٥)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقف فترة ٢٠٨ - (٢) يستفاد من الخبرة من أوائل الوقف فترة ١٢٣
(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواسط الاجارة فترة ١٣٤ وفترة ١٤١ ومن التنقيح في الوقف فترة ٢٠٢
(٤) يستفاد من رد المختار من أوخر باب ما يجوز من الاجارة فترة ٢٠ عند قول الشارح وبهذا نعلم مسألة الأرض المحتكرة نقلها عن الخبرة اه - (٥) يستفاد من المد من أوخر كتاب الوقف قبل فصل يراعى شرط الواقف فترة ٣٩١ ومن الاسعاف في أوخر باب ما يجوز وقفه فترة ١٨ اه

(مادة ٥٩٢)

لا يكلف المستحكر برفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على مساحة الأرض خالية من البناء والغراس (١)

(مادة ٥٩٣)

إذا زاد أجر مثل الأرض المستحكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فإن زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فإن امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وقد جرح غيره بالاجرة الزائدة (٢)

(مادة ٥٩٤)

يثبت للمستحكر حق القرار في الأرض المستحكرة ببناء الأساس فيها أو بغرس شجره بها ويلزم بأجر مثل الأرض مادام أس بنائه وغراسه قائماً فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل (٣)

(مادة ٥٩٥)

إذا مات المستحكر قبل أن يبني أو يغرس في الأرض المستحكرة انقضت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون إذن الناظر (٤)

(مادة ٥٩٦)

يطلق الكدك على الاعيان المماثلة للاستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء أو لاعلى وجه القرار كالآلات الصناعية المركبة به ويطلق أيضاً على الكردار في الاراضي كالبناء والغراس فيها (٥)

(مادة ٥٩٧)

الكدك المتصل بالأرض بناءً وغراساً أو تركيباً على وجه القرار هو أموال ممتدة ومدة تباع ويورث ولا يحكم بها حق القرار ولا هم استبقاؤها بأجر المثل (٦)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٣ وغرة ١٣٣ ومن الاسعاف في أوخر باب ما يجوز

وقفه غرة ١٨ المذكورة قبله نقلاً عن الخصاص ٥١

(٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار من أوخر ترجمة كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراه بسبع ورقات غرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والفرقة المذكورين قبله

(٥) يستفاد من رد المختار أوخر ترجمة كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٦) يستفاد من الدر و رد المختار من المحل والفرقة المذكورين قبله

(مادة ٥٩٨)

الخلوات هارف في الخلوات هارف هو أن يجعل الوقف أو المتولى أو المالك على الخلوات قدرا معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن ويهبط به تسكاً شرعياً فلا يملك صاحب الخلوات بعد ذلك اخراج الساكن الذي ثبت له الخلوات ولا اجارة الخلوات لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم (١)

(مادة ٥٩٩)

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للاستأجر الذي عمر من ماله عمارة ضرورية في مستقر من مستقرات الوقف للوقف بأذن ناظره عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة معجلة يمكن تعبيره منها (٢)

(مادة ٦٠٠)

لا يجوز لصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وأعماله المطلوبة المتولى بالدين الذي له أن يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

(مادة ٦٠١)

يجوز (٣) لصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة إلى حين استيفاء المرصد فإذا مات المتولى الذي أذن بالعمارة فلصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركه المتولى بما يكون مستحقاً لهم من المرصد وتطالب ورثة المتولى المتوفى من خلفه في نظارة الوقف لأجل أداء المرصد من غلة الوقف

كتاب المزارعة والمساقاة

الفصل الأول

(في المزارعة)

(مادة ٦٠٢)

المزارعة هي معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد (٤)

(١) يستفاد من أوسط وقف الخيرية غرة ١٦٤ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من أوسطه غرة ٢٢١ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الوقف غرة ٢٢٢ وحكم تمام المادة من أوسط كتاب الوقف في الخيرية غرة ١٢١ - (٤) يفهم من الدرر المختار من أول المزارعة غرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(مادة ٦٠٣)

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الأرض صالحة للزراعة لاستحسان ولائزة وأن يذ كر رب البذر ولو دلالة سواء كان هو صاحب الأرض أو العامل وأن تسلم الأرض للزراع فارغة من الزرع ولو كان البذر من رب الأرض (١)

(مادة ٦٠٤)

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مدة متعارفة لا مدة قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولا طويلا بحيث لا يعيش أحداهما غالبا فان سكتا عن المدة صحت المزارعة ووقعت على زرع واحد

(مادة ٦٠٥)

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لا يذره صراحة أو ضمنا فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الأرض صحت المزارعة وإن كان من قبل المزارع فلا تصح إلا إذا جهل له الخيار في أن يزرع ما شاء

(مادة ٦٠٦)

لا تصح المزارعة إلا إذا عين للعاقدين حصصا شائعة من المحصول فان شرط لأحدهما اقتران معاومة أو محصول موضع معين أو اشتراط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموظف من المحصول وقسمه الباقي بينهم ما فسدت المزارعة (٢)

(مادة ٦٠٧)

يقسم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقدين على الوجه الذي اشترطاه (٣)

(مادة ٦٠٨)

إذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل عمله إن كان البذر من صاحب الأرض فان كان من العامل فعليه لصاحب الأرض أجر مثل أرضه (٤)

(مادة ٦٠٩)

إذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض وإن كان من قبل صاحب الأرض فعليه أجر مثل العامل (٥)

(١) يستفاد حكم الثلاث مواد هذه وما بعدها من أوائل المزارعة في الدرر المختار غرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

(٢) يستفاد من الدرر المختار أوائل المزارعة غرة ١٧٥ - (٣) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة غرة ١٧٧

(٤) يستفاد من الدرر المختار أوائل المزارعة غرة ١٧٧ - (٥) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة غرة ١٧٧

(مادة ٦١٠)

يجوز فسخ المزارعة بدين مخرج الى بيع الارض ان لم ينبت الزرع فان نبت الزرع ولم يستحصل
تعلق حق المزارع به فلا يجوز بيعها الا اذا أجازها المزارع (١)

(مادة ٦١١)

اذا قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة
فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها (٢)

(مادة ٦١٢)

اذا ترك الاكسار سقي الارض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمة الزرع نابية
في الارض وان لم يكن للزرع قيمة تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل
ما بينهما (٣)

(مادة ٦١٣)

اذا أخر الاكسار سقي الزرع تأخيرا معتادا فلا ضمان عليه وان أخره تأخيرا غير معتاد فعليه
الضمان لو المزارعة صحيحة (٤)

(مادة ٦١٤)

اذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع
كاه مع امكان رده ضمن والا لا (٥)

(مادة ٦١٥)

اذا انقضت المدة قبيل ادراك الزرع يبقى الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجرا مافيه نصيبه من
الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقي ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب
الارض والمزارع بقدر حصصهما (٦)

(مادة ٦١٦)

اذا مات صاحب الارض والزرع قبل يدوم العامل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة
المتوفى منعه (٧)

- (١) يستفاد من الدرأ واسط المزارعة غرة ١٧٧ - (٢) يستفاد من الدرأ وأخر المزارعة غرة ١٧٩
(٣) يستفاد حكمهما من الدرود المختار وأخر المزارعة غرة ١٧٩ - (٤) يستفاد من الدرود المختار
أواخر المزارعة غرة ١٧٩ - (٥) يستفاد من الدرأ وأخر المزارعة غرة ١٧٩ وغرة ١٨٠ والتقيد بالكل في
قوله أكل الزرع كله اتفاق فيما يظهر طعنا وورد المختار اه - (٦) يستفاد من الدرود المختار من
أوسط المزارعة غرة ١٧٨ - (٧) يستفاد حكم هذه ومابدها من الدرود المختار من أواخر المزارعة غرة ١٧٩

(مادة ٦١٧)

إذا مات المزارع والزرع غرض فورثته تقوم مقامه في العمل إلى أن يستوى الزرع وإن أبي صاحب الأرض

(مادة ٦١٨)

إذا دفع صاحب الأرض للعامل زرعاً بقاء مقام عليه عام لاحق عقد الزرع ثم استحققت الأرض يجبر المزارع بين أخذ نصف المقلوع أو رده ويرجع على صاحب الأرض بأجر مثله (١)

(مادة ٦١٩)

إذا دفع صاحب الأرض للعامل ودفع إليه البذر فزرعها فوفيت الزرع ثم استحققت الأرض وقطع الزرع قبل ادراكه أو ان حصاده فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الأرض وله أخذ نصف المقلوع ولا شيء له غيره (٢)

(مادة ٦٢٠)

إذا دفع صاحب الأرض أرضه مزارعة والبذر من العامل ثم استحققت الأرض يأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقلاً ويـكون مؤنة نصف القلع على صاحب الأرض ونصفها على المزارع والمزارع بالخيار إن شاء رضى بنصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الأرض بشيء مما وإن شاء رد عليه المقلوع وضمنه قيمة حصته من الزرع مستحقة للقرار لامةقوعاً (٣)

الفصل الثاني

(في المساقاة)

(مادة ٦٢١)

المساقاة هي معاقدة دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها والمراد بالشجر كل ما ينبت في الأرض ويبقى به سنة أو أكثر (٤)

(١) يستفاد حكمه من رد المختار من أوائل المساقاة غمرة ١٨١

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشجرين من المزارعة غمرة ٢٦٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشجرين من المزارعة غمرة ٢٦٧ وصرح به

أيضاً في رد المختار من أوائل المساقاة غمرة ١٨٣

(٤) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار أول باب المساقاة غمرة ١٨١

(مادة ٦٢٢)

تصح المساقاة بدون بيان المدة وتقع على أقول ثم يخرج من تلك السنة ونصح مع بيان المدة المتعارفة

فلو ذكر المدة طويلا لا يعين ان اليها غالباً تصح (١)

(مادة ٦٢٣)

اذا ذكر المساقاة مدة لا يخرج الثمرة فيفسدت المساقاة (٢)

وان ذكر المساقاة مدة فيخرج الثمرة فيها وعدم خروجها كانت المساقاة موقوفة فان خرج في الوقت المسمى ثمرة يرغب في مثلها في المدة صحت المساقاة ويقسم الخارج بينهما على حسب شرطهما

وان تأخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى ففسدت المساقاة للساقى أجر مثله وان لم يخرج شيئاً أصلاً فلا شيء لملك منهم ما على الآخر

(مادة ٦٢٤)

عقد المساقاة لازم من ابطنين فلا يملك أحدهما الامتناع والتسليم من غير رضا الآخر الا بعدد ويجبر الساقى على العمل الامن عند (٣)

(مادة ٦٢٥)

اذا انتقضت مدة المساقاة بطلت فان كان على الشجر ثم لم يبدل صاحبه فالحق للساقى ان شاء قام على العمل الى انتماء الثمرة بلا وجوب أجر عليه لخصه صاحب الارض وان شاء رد العمل ويخبر الآخر بالخيارات الثلاثة المذكورة في المادة الآتية (٤)

(مادة ٦٢٦)

لا يجوز للساقى ان يساقى غيره الا باذن مالك الشجر فان ساقى بغير اذنه فانخرج للسالك والساقى الثاني أجر مثله على المساقى الاول بالغاً ما بالغ ولا أجر للاول (٥)

(مادة ٦٢٧)

اذا استحق الشجر أو الخيل وفيه ثمرة يرجع المساقى بأجر مثله على صاحب الشجر (٦)
فان لم يخرج الخيل أو الشجر ثم راحتي استحققت فلا شيء للساقى

(١) يستفاد من الدر من أوائل المساقاة غرة ١٨٢ - (٢) يستفاد من الدر من المحل المذكور من الثمرة المذكورة قبله ومن رد المختار في أوائل المساقاة غرة ١٨١ ومن الدر في غرة ١٨٥
(٣) يستفاد من الدر من المختار من أوائل المساقاة غرة ١٨٤ و ١٨٥ - (٤) يستفاد من الدر من المختار
أو آخر المساقاة غرة ١٨٥ وغرة ١٨٦ - (٥) يستفاد من الدر من المختار أوائل المساقاة غرة ١٨١

(مادة ٦٢٨)

إذا عجز العامل عن العمل أو كان غير مأمن على الثمر جاز فسخ المساقاة (١)

(مادة ٦٢٩)

إذا دفع أحد الشريكين للآخر الشجر مساقاة وشرط له أكثر من قدر نصيبه لا يجوز ويكون الخارج بينهم منصفين على قدر نصيبهم أولاً أجره فان شرط أن يكون الخارج بينهم منصفين جاز (٢)

(مادة ٦٣٠)

إذا مات العامل بطلت المساقاة فان كان على الشجر ثمر لم يدركه فوريته بالخيار إن شاء وأقاموا عليه حتى يدرك الثمر وإن كره ذلك صاحب الأرض وإن شاء أقطعه لا يجبرون على العمل فيغير الأخيرين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن ينقو على البسر حتى يبلغ فيرجع بمأنته في حصصهم من الثمر (٣)

(مادة ٦٣١)

إذا مات رب الأرض والثمر غرض يقوم العامل كما كان وإن كره ذلك ووريته صاحب الأرض وإن أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويغير ووريته رب الأرض بالخيارات الثلاثة المارة (٤)

(مادة ٦٣٢)

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والثمر غرض فالخيار في القيام عليه وعدمه لوريته العامل فان شاء أقاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وإن شاء أردوه ويكون الخيار لوريته صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة المساقاة

(مادة ٦٣٣)

الاعمال اللازمة للثمر قبل ادراكه كسقي وتلقيح وحفظه تلتزم العامل (٥)
والاعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالحذا ونحوه تلتزم كلاً من العاقلين

كتاب الشركة

(مادة ٦٣٤)

الشركة على نوعين شركة بمالك وشركة بعقد (٦)

- (١) يستفاد من الدرأواخر المساقاة غرة ١٨٥ - (٢) يستفاد من الدرأواخر المختار من أواخر المساقاة غرة ١٨٥
- (٣) يستفاد من الدرأواخر المختار من أوسط المساقاة غرة ١٨٤ - (٤) يستفاد من الدر وحاشيته المذكورة من الثمرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة بعده (٥) يستفاد حكمهما من الدرأواخر المساقاة غرة ١٨٥
- (٦) يستفاد من الدرأوائل الشركة غرة ٣٣٣ وغرة ٣٣٦

(مادة ٦٣٥)

شركة المالك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو ديناً بسبب من أسباب الملك (١)

(مادة ٦٣٦)

شركة المالك نوعان شركة اختيارية وشركة جبرية
فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريك أو الشركاء مالاً بشراء أو هبة أو وصية أو خط
لاموالهم باختيارهم
والشركة الجبرية هي أن يملك الشريك أو الشركاء مالاً بآثار أو باختلاط المالكين بلا اختيار
المالكين اختلاطاً لا يمكن معه تميز حقيقة بأن كانوا متخذي الجنس أو يمكن التمييز بينهم
بمشقة وكلفة بأن كانوا مختلفين جنساً (٢)

(مادة ٦٣٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال
وشركة بالأعمال وشركة وجوه وكل من هذه الثلاثة أمام فائضة أو عتانة (٣)

(مادة ٦٣٨)

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المعقود عليه قابلاً للوكالة وأن يكون الربح معلوم القدر
وأن يكون جزأه في الجاهل لأمعنا (٤)

الباب الاول

(في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة)

(مادة ٦٣٩)

لكل واحد من الشركاء في المالك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون اذن شريكه بجميع
التصرفات التي لا تترتب عليه ضمير لشريكه فله بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في
صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه وليس له أن يتصرف
في حصته تصرفاً يضر بدون اذن شريكه (٥)

(١) يستفاد من الدرأ وائل الشركة غمرة ٣٣٣ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرورد المختار وائل الشركة
غمرة ٣٣٣ - (٣) يستفاد حكمهما من الدرورد حاشية الطحطاوي من أوائل الشركة غمرة ٥١١ وغمرة ٥١٤
(٤) يستفاد الحكم من الدرورد وائل الشركة غمرة ٣٣٧ ومن الهندية في أوائل المختار الباب الاول في بيان أنواع
الشركة غمرة ٣٦٥ - (٥) يستفاد حكمهما من الدرورد المختار وائل كتاب الشركة غمرة ٣٣٣

(مادة ٦٤٠)

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضرأبأى وجه كان من غير رضاه ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو اغتياره

(مادة ٦٤١)

يجوز لأحد الشركاء بيع حصته مشاعة من العقار المشترك وغيره لشريكه ولغير شريكه بلا إذنه ما لم يترتب على ذلك ضرر للشريك (١)

(مادة ٦٤٢)

بيع ما فيه ضرر على الشريك غير جائز بلا إذنه فلا يصح لأحد الشركاء أن يبيع أو يزرع أو يقطع أو يزرع لم يدر أنه أن يبيع حصته فيه بدون الأرض لغير شريكه بلا إذنه وله بيعه لشريكه

(مادة ٦٤٣)

إذا باع أحد الشركاء المال المشترك بدون إذن شريكه وسلمه للشريك فله أن يفسخ البيع أو أن يضمن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك جاز البيع وله كل الثمن وإن ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بآئمه والبايع لا يرجع على أحد وكذلك الحكم إذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وسلمه باذن الآخر وبدون إذن الثالث فلا يضمن شريكه الآخر من أو يضمن المشتري (٢)

(مادة ٦٤٤)

إذا اختلط المالان بصنع مالكهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لأحد الشركاء أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٦٣٩ من أول الباب (٣)

(مادة ٦٤٥)

إذا سكن أحد الشركاء في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضر فليس له أن يطالب به بأجرة المدة الماضية ولأنه يطلب السكنى بتسديد ما سكن الآخر وانما له أن يطلب قسمة الدار أفرأنا ان كانت قابلة للقسمة أو يتم أيأها مع شريكه كما هو مذكور في مادة ٦٤٧ و ٦٤٨ (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الشركة غرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من أوائل شركة التنقيح غرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدرر المختار من أوائل كتاب الشركة الفاسدة وحاشية رد المحتار غرة ٣٥٦ — (٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل ترجمة كتاب الشركة غرة ٣٣٣ و ٣٣٤ — (٤) يستفاد حكمها من التنقيح من أوائل الشركة غرة ١٠٤ ومن آخر باب الشركة الفاسدة من الدرر المختار غرة ٣٥٧

(مادة ٦٤٦)

اسكن من الشريك السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (١)

(مادة ٦٤٧)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجر عليه حصته شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ما سكن شريكه (٢)

(مادة ٦٤٨)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بقدر حصته من المالك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بأن يكون الانتفاع مما لا يختلف باختلاف المستعمل (٣)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للشريك الانتفاع بالمالك المشترك في غيبة شريكه أن كان الانتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٦٥٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب إذا كانت الحصص مقررة وأن سكنها وتحررت فعليه ضمانها (٤)

(مادة ٦٥١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الأرض المشتركة في غيبة شريكه إذا علم أن الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب به حضوره أن ينتفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه (٥)

(مادة ٦٥٢)

إذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الأرض المشتركة تنقصها أو الترك ينفعها أو يزيد طاقتها فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً (٦)

(١) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل كتاب الشركة غرة ١٠٤ - (٢) يستفاد من رد المختار أو آخر الغصب غرة ١٣١ و ١٣٢ - (٣) يستفاد حكمها وما يجدها من تنقيح الحامدية من أوائل الشركة غرة ١٠٤ - (٤) يستفاد من الحامدية من أوائل متفرقات الشركة غرة ٢٩١ - (٥) يستفاد من الدرر المختار أو آخر الغصب غرة ١٣١ وغرة ١٣٢ - (٦) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة غرة ٣٣٦ وفي آخر غرة ١٠٤ من أوائل الشركة في تنقيح الحامدية ضمن جواب عن القيد عن واقعات الناطق في أرض بينهما فغاب أحدهما فليس له أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان يزرع ويترك في القسمه أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع المخرج اهـ

(مادة ٦٥٣)

حصته أحد الشريكين أمانة في يده الآخر فإن هلكت بدون تعديده فلا ضمان عليه (١)

الباب الثاني

(في عمارة الملك المشترك)

(مادة ٦٥٤)

إذا احتاج الملك المشترك إلى مرمة أو عمارة يعمرها أصحابه بالاشتراك على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٦٥٥)

إذا عمّر أحد الشريكين الملك المشترك بأذن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فإن عمّره الشريك بالأذن شريكه يكون متبرعا بالرجوع له عليه بمصاريفه على العمارة (٣)

(مادة ٦٥٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة إلى عمارة وكان أحد الشريكين غائبا أو أراد الحاضر عمارة فإن عمّره بأذن الحاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وإن عمّره بالأذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ مما صرفه على العمارة (٤)

(مادة ٦٥٧)

إذا انهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشريكين عمارتها أو أبقى الآخر فإن كانت كبيرة تقبل القسمة فلا يجبر الأبي على العمارة فإن أنفق الآخر عليه بدون إذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطرابه (٥)

(مادة ٦٥٨)

إذا انهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشريكين بناءه وامتنع الآخر

(١) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركة غمرة ٣٣٢

(٢) يستفاد من التفتيح من أواخر غمرة ٢٠٦ من أواخر القسمة

(٣) يستفاد من أواخر الشركة الفاسدة من رد المختار غمرة ٣٥٤

(٤) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوائل الضابط الذي ذكره بالغمرة المذكورة قبله

بناء على أن غيبة الشريك بمنزلة البائنه عن العمارة كما يستفاد من الانقروية من أواخر الشركة غمرة ٢٨٦

(٥) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة غمرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضا من أوائل متفرقات النضا

غمرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما به من المادتين

يجبر على العمارة فان لم يعر باذن القاضى للشريك بالعمارة ثم يمنع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضى فهو متطوع لا يرجع على الآخر بشئ

(مادة ٦٥٩)

اذا اهدم المالك المشترك الذى لا يحتمل القسمة وصار عريضة وطلب أحد الشريكين عمارة وأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العريضة بينهما

(مادة ٦٦٠)

اذا احتاج المالك المشترك بين قاصرين أو وقفين الى العمارة وكان ابتاؤه على حاله مضرا بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العمارة والآخر تمتنع فانه يجبر على التعمير بالاستئجار مع الآخر من مال القاصرين أو من ريع الوقفين (١)

(مادة ٦٦١)

اذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد نقضه وأبى الآخر يجبر الآخر على نقضه وهدمه (٢)

(مادة ٦٦٢)

اذا هدم الشريك الحائط المشترك بينهما أو اهدم هو نفسه فان كان لهما عليه حولة يجبر الآخر على البناء مطلقا سواء كانت عريضة الحائط عريضة أم لا وان لم يكن لهما عليه حولة لا يجبر الآخر على عريضته عريضة ويجبر لو غير عريضة لعدم امكان القسمة

وان كان لأحدهما عليه حولة دون الآخر وأراد صاحب الحولة البناء وأبى الآخر يجبر الآخر مطلقا سواء كانت عريضته عريضة أم لا وان أراد الآخر وأبى صاحب الحولة يجبر الآخر على عريضته غير عريضة ولا يجبر لو عريضة لامكان القسمة

وفى كل موضع يجبر فيه الآخر اذا أبى الآخر بالاذن القاضى لا يرجع على الآخر بشئ وان أبى باذن القاضى يرجع على الآخر بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآخر من الانتفاع بالحائط ووضع حولته عليه حتى يأخذ منه ذلك (٣)

(١) يستفاد من الدور رد المحتار من أوخر الشركة الفاسدةقرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المحتار من أوخر الشركة الفاسدة من أوسط الضابط الذى ذكره نمرة ٣٥٤

(٣) يستفاد حكمها بجمع فقراتها من رد المحتار من أوخر الشركة الفاسدةقرة ٣٥٥

كتاب العارية

(مادة ٦٦٣)

الاعارة هي تملك المستعير منفعة العين المستعارة بالاعراض (١)

(مادة ٦٦٤)

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للاقتفاع به مع بقاء عينه

(مادة ٦٦٥)

لا يخرج العار عن المستعارة عن مالك المسمى (٢)

(مادة ٦٦٦)

يجب على المستعير أن يعتنى بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائه بعالم نفسه

(مادة ٦٦٧)

إذا أطلق المعتبر للمستعير الاقتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال جاز له أن ينتفع بالعارية في أي وقت وفي أي مكان وبأي استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فإن تجاوزه وهلكت العارية عنهما (٣)

(مادة ٦٦٨)

إذا قيد المعتبر نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن يستعمله في غير الوقت والمكان المعيينين وليس له تخالف النوع الاستعمال المأذون به ويجوز له أن يمازجه إلى ما فوقه ضرراً وانما له استعماله استعمالاً عاماً لا يقيده أو أخف منه ضرراً

(مادة ٦٦٩)

إذا أطلق المعتبر للمستعير الاذن بالاقتفاع ولم يعين منه شيئاً جاز للمستعير أن ينتفع بنفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا ما لم يكن قد استعملها بنفسه وكانت مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك إعارتها لغيره (٤)

وان قيدها المعتبر وعين منه شيئاً يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف المستعمل فلا يملك المستعير إعارتها لغيره وإن خالف وأعارها فله ذلك فعليه ضمانه ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيما لا يختلف المستعير إعارتها لغيره ولا يضمن إن أعارها وهلك في يد المستعير الثاني

- (١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدر الأول العارية غمرة ٥٠٣ — (٢) يستفاد من أوائل الباب الأول من الهندية في تفسيرها غمرة ٣٤٣ — (٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير غمرة ٣٤٦ ومن الدر من أوسط العارية غمرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدهما ذكر
- (٤) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرورد المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٣ وغمرة ٥٠٤

(مادة ٦٧٠)

إذا نهي المغير المستعير عن إعاقة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية يضمن المستعير مطلقاً سواء كانت العارية مما يختص بباختلاف المستعمل أم لا (١)

(مادة ٦٧١)

إذا كانت الاعارة لعمل معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ من العمل الذي استعاره له وليس له إعارته لغيره فان أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختص بباختلاف المستعمل أم لا (٢)

(مادة ٦٧٢)

لا يملك المستعير إيداع العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها الاعارة فان أودعها فهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها (٣)

(مادة ٦٧٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه الاعارة فان هلكت عند المستودع فلا تعديبه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٧٤)

لا يجوز للمستعير أن يؤثر العين المستعارة ولا أن يرهنها إلا إذا كان استعارها ليرهنها بإذن المغير فان أجزها بالإذنه فهلكت في يده المستأجر فالمغير الخيارات ان شاء ضمن المستعير وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد ضمانه وان ضمن المستأجر فلا رجوع على المستعير إذا لم يعلم وقت الإجارة أنهم إعارية في يده وان رهنها أو هلك الرهن المستعار في يد المرتهن وضمن المغير المستعير يتم الرهن فيهما بين المستعير والراهن وبين المرتهن (٤)

(مادة ٦٧٥)

للمغير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استئجارها ضارراً إلا إذا كان الضرر لزواياها معسومة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر (٥)

- (١) يستفاد حكم هذه المادة من الدر من أوسط العارية غرة ٥٠٤ - (٢) يستفاد من تنقيح المحامدية أواخر العارية غرة ٩٧ - (٣) يستفاد حكمها من أواخر العارية في تنقيح المحامدية غرة ٩٦ وكذا ما بعدها (٤) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أول العارية غرة ٥٠٣ (٥) يستفاد من الدر أوسط العارية غرة ٥٠٤ و ٥٠٥ وكاملة رد المختار من المجل المذكور غرة ٣٥٩

(مادة ٦٧٦)

إذا كانت العارية من الأشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره إلى المعير فهاكت قبل وصولها إليه سالمه فعلى المستعير ضمانها وإذا كانت من الأشياء الغير النفيسة فإن ردها المستعير على يد أمينه أو على يده من في عيال المعير فلا ضمان عايشه بهلاكها وإن ردها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردها فلا يضمن هلاكها أيضا وإن كان لا يملك الاعارة عند ردها على يد الأجنبي فإنه يضمن بهلاكها إن هلكت قبل وصولها سالمه إلى مالكها أو إلى المأذون له منه بقضها (١)

(مادة ٦٧٧)

تصح اعارة الأرض للبناء والغرس وللعير استردادها متى شاء فإن استردها وكان به بناء أو شجر للمستعير كفه المعير قلعهما وليس له تملكهما ما بدون رضا المستعير إن لم يضر القلع بالأرض فإن أضر به أيخبر المعير إن شاء كفه قلعهما ورضى بالضرر وإن شاء تملكهما جبرا على المستعير بقيتهما مقلوعين بأن تقوم الأرض معهما ما بدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

(مادة ٦٧٨)

إذا كانت اعارة الأرض مقيدة بمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلع الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما مقلوعين وقائمين إلى انتهاء المدة وإن كانت الأرض معارة للزرع وكان به زرع لم يدر له أو أن حصاده فليس للعير أن يستردها قبل ادراك الزرع بل تتركه إلى حين ادراكه في يد المستعير باجرة ثمنها

(مادة ٦٧٩)

العارية لا تضمن بالهلاك من غير تعدد ويطلق اشتراط ضمانها في العقد وانما تضمن بتعددي المستعير عليها أو بتقصيره أو إهماله في المحافظة عليها (٣)

(مادة ٦٨٠)

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعمالها استعمالا معهودا معروفا وانما يضمنه باستعماله فوق المعتاد (٤)

(١) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط العارية فمرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمهما أو ما بعدهما من الدرر المختار من أوسط العارية فمرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرر المختار أوائل العارية فمرة ٣٠٣

(٤) يستفاد حكمهما من الهندية من أوسط الباب الخامس في تضمين العارية فمرة ٣٤٩

(مادة ٦٨١)

إذا كان في إمكان المستعير منع التلطف عن العارية بأي وجه ولم يمنعه يكون متعدياً فيضمنها (١)
وإن أخذ العارية متغلب ولم يرد المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٨٢)

إذا كانت العارية موقوفة بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردها
فهلك فعلية ضمان قيمتها إن كانت من القيمات أو مثلها سواء استعملها بعد مضي الوقت
أو لم يستعملها (٢)
وكذلك إذا كانت العارية موقوفة بغير تعيين بخلاف المستعير ذلك المسكن فهلك العارية فعلية
الضمان (٣)

(مادة ٦٨٣)

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها وردها تكون على المستعير (٤)

(مادة ٦٨٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان إذا ادعى المستعير أنه فعله بإذن المغير وأنكر المغير
ذلك يضمن المستعير الآن تقوم له بينة على الاذن (٥)

(مادة ٦٨٥)

تنفسخ الاعارة بموت المغير أو المستعير ولا تنقل العارية لورثة المستعير (٦)
فإن مات المستعير مجروحاً لا لعين المستعارة ولم توجد في تركته تكون ديناً واجباً إذا ود من التركة

كتاب القرض

(مادة ٦٨٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عينا معلومة من الاعيان المنبذية التي تستهلك بالانتفاع بها
ليرد مثلها (٧)

- (١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٢ — (٢) يستفاد حكمهما من رد المختار وأوسط
العارية غمرة ٥٠٥ — (٣) يستفاد من أوائل تنقيح الحامدية غمرة ٩٣
- (٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدرر غمرة ٥٠٣
- (٥) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحامدية من أوسط العارية غمرة ٩٥
- (٦) يستفاد من الدرر المختار من أوائل العارية غمرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٣
- (٧) يستفاد من الدرر المختار من أوائل القرض غمرة ١٧١

(مادة ٦٨٧)

انما يخرج العين المقرضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فثبتت في ذمة المستقرض مثلها الا عينها ولو كانت قائمة (١)

فاذا ملكت العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المقرض

(مادة ٦٨٨)

يصح القرض في الاعيان المنقولة وهي التي لا تتفاوت آحادها تفاوتا مختلفا بغير قيمتها كالكيليات والموزونات والمعدودات المتقاربة (٢)

(مادة ٦٨٩)

لا يصح القرض في القيمات وهي التي تتفاوت آحادها تفاوتا مختلفا بغير قيمتها

(مادة ٦٩٠)

يجوز استقراض الذهب والفضة المضرويين وزنا ويجوز عددا أيضا اذا كان الوزن مضبوطا ويؤخذ بدلها عددا من نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلها وزنا لاعداد (٣)

(مادة ٦٩١)

لا يملك الاب اقرض مال ولده الصغير ولا اقراضه (٤)
وكذلك الوصي لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

(مادة ٦٩٢)

يجب على المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة قدر اوصافه (٥)

(مادة ٦٩٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد أخرى من غير اشتراط ذلك في العقد (٦)

(مادة ٦٩٤)

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد والقرض استرداده قبل حلول الاجل (٧)

(١) يستفاد من الدرر من أوسط القرض غرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها وما عدها من الدرر المختار من أوائل القرض غرة ١٧١

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الزمان الدرر المختار غرة ١٨٢

(٤) يستفاد من أواخر فصل الحبس من الدرر المختار غرة ٣٤١

(٥) يستفاد من أوائل القرض في الدرر المختار غرة ١٧١ ومن الدرر المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٦) يستفاد من رد المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٧) يستفاد من الدرر المختار من أواخر المراجعة غرة ١٧٠

(مادة ٦٩٥)

إذا استقرض مقداراً معيناً من الفلوس الرائجة والنقود والذهب فكسدت وبطل التعامل به ساقه عليه رد قيمته يوم قبضها الا يوم ردها وان استقرض شيئاً من المكينات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة فخصت أسعارها أو غلبت فعلية رد مثلها ولا عبرة برخصها وغلوها (١)

(مادة ٦٩٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة بان استهلكها ثم انقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار الى أن يوجد مثلها الا اذا تراضيا على القيمة (٢)

(مادة ٦٩٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسراً لا مال له فلا يطالب به الا عند يساره

(مادة ٦٩٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغاً من النقود واستولاه أحدهم بأمرهم من المقرض فليس له أن يطالب من القابض سوى حصته (٣)

(مادة ٦٩٩)

إذا استقرض صبي سجنور عليه شيئاً فاستمسك به الصبي فعليه ضمانه فان تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وان كانت عينه باقية فالمقرض استردادها (٤)

كتاب الوديعة

(مادة ٧٠٠)

الايداع هو تسليم المال لغيره على حفظ ماله صراحة أو دلالة والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه (٥)

(مادة ٧٠١)

يشترط لصحة الايداع كون المال المودع قابلاً لإثبات الوديعة (٦)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل القرض غرة ١٧٣ - (٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط باب القرض غرة ٣٢٤ ومن الدرود المختار من أوسط القرض غرة ١٧٣ - (٣) يستفاد حكمها من الدرأواخر القرض غرة ١٧٥ - (٤) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط فصل في القرض غرة ١٧٤ - (٥) تستفاد من الدرأول الايداع غرة ٤٩٣ - (٦) تستفاد من الدرأول الايداع غرة ٤٩٤

(مادة ٧٠٢)

انما يتم الابداع في حق وجوب الحفظ بالإيجاب والقبول صريحاً مع تسليم العين للمستودع تسليماً حقيقياً أو حكماً بان يضعها بين يديه أو بالإيجاب والقبول دلالة بان يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئاً وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها (١)

(مادة ٧٠٣)

إذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختوم واستلمها المستودع صح استلامها وإن لم يدركها فيها وإن ادعى صاحبها عند ردّها اليه نقصان شيء منها فلا يجب على المستودع العين الآن يدعى المودع عايمه الخيانة (٢)

(مادة ٧٠٤)

ليس للمستودع أن يأخذ أجرة على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (٣)

(مادة ٧٠٥)

يجب على المستودع أن يعتني بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وأن يضعها في خزنها على حسب نفاستها (٤)

وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يثق به على حفظ ماله بمن في عياله

(مادة ٧٠٦)

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع إذا كان عاقلاً بالغاً أما لو كان صبيّاً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة إلا إذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة بأذن وليه فانه يضمن بالاستهلاك (٥)

(مادة ٧٠٧)

الوديعة أمانة لا تضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لا وإنما يضمن المستودع بتعديده عليها أو بتقصيره في حفظها (٦)

(مادة ٧٠٨)

إذا كان الابداع باجرة فهل سكت الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن التحرز منه فضمنها على الوديع

(١) يستفاد من الدرأوائل الابداع غمرة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٢) يستفاد من الهندية من أواخر الباب الرابع فيما يكون تضمينها للوديعة غمرة ٣٢٦ ومن أوسط الوديعة من تنقيح الحامدية غمرة ٨٤ - (٣) يستفاد من رد المحتار من أوائل الابداع غمرة ٤٩٤ ومن آخر الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية غمرة ٣٢١ (٤) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوديعة غمرة ٨٧ - (٥) يستفاد من الدرأوائل وكما لا يرد المحتار من أوائل الابداع غمرة ٣٠٩ - (٦) يستفاد من الدرأوائل الابداع غمرة ٤٩٤ وكما لا يرد المحتار

(مادة ٧٠٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيداً ومراعاه ممكنة وجب اعتباره والعمل به وإن كان غير مفيد أو كان مفيداً لكن مراعاه غير ممكنة فهو لغو ولا يعمل به (١)

(مادة ٧١٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير إذن بدون إذن صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدى المستودع الثاني فلصاحب الوديعة الخيار أن شاء ضمن المستودع الأول أو الثاني فإن ضمن الأول فله الرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا رجوع له على أحد (٢) وإن هلكت عند الثاني بدون تعديده وقبل مفارقة الأول فلا يضمن أحد منهما وإن هلكت بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع الأول دون الثاني

(مادة ٧١١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة وينتفع بها بدون إذن صاحبها وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها (٣)

(مادة ٧١٢)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عنده باجارة أو عارة أو رهن بلا إذن صاحبها فإن فعل ذلك وهلكت في يد المستأجر أو المستعير أو المرتن فلصاحبها الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين المستأجر أو المستعير أو المرتن (٤)

(مادة ٧١٣)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة براً وإن كان لها أجل مالم ينه صاحبها عن السفر بها أو يعين مكان حفظها أيضاً أو يكن الطريق مخوفاً (٥)

(مادة ٧١٤)

إذا نهى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان حفظها خالف أو لم ينهه وكان الطريق مخوفاً وسافر بها سافر له منه بدفعه أكت فعليه الضمان وإن كان السفر ضرورياً له منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله إن كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وإن دأب بها بنفسه وعياله أو بنفسه وليس له عيال وهلكت فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواخر الوديعه نمرة ٩٠ - (٢) يستفاد حكمها من الفقرة بعدد هـ من تنقيح الحامدية أوائل الوديعه نمرة ٨١ وغمرة ٨٢ - (٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل الوديعه نمرة ٨٢ (٤) يستفاد حكمها من الحامدية أوائل كتاب الوديعه نمرة ٣١٧ - (٥) يستفاد حكمها من الدرر والمكة رد المحتار من أوسط الوديعه نمرة ١٣٤ وغمرة ١٣٥ وكذلك المادة بعد ما يستفاد حكمها من التمر المنكورة

(مادة ٧١٥)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا إذن صاحبها بحيث يتعسر تمييز المالين عن بعضهما فعملية ضمانها سواء كان المال الذي خلطه بها من جنسها أو من غيره وإن خلطها غيره خلطاً يتعسر معه تمييزها فضمنه على الخاطئ ولو كان صغيراً أو ابناً الصغير لا يضمن من ماله (١)

(مادة ٧١٦)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله بأذن صاحبها أو اختلطت بلا صناعته بحيث يتعسر تفريق المالين عن بعضهما ما يصير المستودع شريكاً للمالك الوديعة ثم كتم مالكه وإن هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

(مادة ٧١٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً بغيبة منقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته وإن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع إليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢)

فإن دفعها بلا إذن الحاكم فعملية الضمان

(مادة ٧١٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً بغيبة منقطعة فعلى الوديع حفظها إلى أن يعلم موته أو حياته (٣)

وإن كانت الوديعة مما ينفد بالمكث فله المستودع بيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

(مادة ٧١٩)

الوديعة التي تحتاج إلى نفقة وموثة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فإن كان صاحبها غائباً وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم ويتفق عليه ما من أجرتها فإن كانت مما لا يستأجر يأمر الحاكم بالانفاق عليها من ماله إلى ثلاثة أيام لا أكثر رجاء أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهله وحفظ ثمنها عنده (٤)

(مادة ٧٢٠)

إذا أنفق المستودع على الوديعة بلا إذن الحاكم فهو متبرع لا رجوع له على صاحب الوديعة وإن صرف عليها بأذن الحاكم كما سلف فله الرجوع بجميع ما أنفقه على صاحبها إذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها إن كانت حيواناً

(١) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط الوديعة غمرة ٤٩٧ و ٤٩٨ وكذلك من الدرر المختار من أوسط الوديعة غمرة ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ - (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرر المختار من أوسط باب النفقة غمرة ٦٦٦ - (٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار وأخيراً الوديعة غمرة ٥٠١ (٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار وأخيراً لا بد غمرة ٥٠١ المد كورة قبله

(مادة ٧٢١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الإيداع في أى وقت شاء وبإذن المستودع أن يرد الوديعة إلى صاحبها (١)

(مادة ٧٢٢)

إذا حصل تمديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فإن خاف الوديع تلف نفسه أو عضو من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفعت لضمان عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الأنداء فعليه ضمانها (٢)

(مادة ٧٢٣)

إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليمها إليه فإن منعها منه بلا حق حال كونه قادراً على تسليمها فهلكت فعليته ضمانها (٣)
فإن كان عاجزاً عن تسليمها فلا ضمان عليه بملاكها

(مادة ٧٢٤)

إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عينا في تركته فهي أمانة في يد الوارث واجب عليه أدائها لصاحبها (٤)

فإن مات المستودع مجهلاً حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أدائه من تركته ويشارك المودع سائر غرماء الوديع فيها

(مادة ٧٢٥)

إذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشتري فهلكت في يده يخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلهما إن كانت مثلية سواء كان الوارث البائع يعلم أنها وديعة أو لا وإن كانت الوديعة قائمة في يد المشتري يخير صاحبها إن شاء أخذها أو رد البيع وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن إذا وجدت شروط الإجازة المذكورة في مادة ٣٠١ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه وما لا يجوز (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر الإيداع آخر غمرة ٤٩٨ مما كتبه تحت قوله وقت الانسكار اهـ

(٢) يستفاد حكمهما من الدرأ وأخر الوديعة غمرة ٥٠١

(٣) يستفاد حكمهما أو الفقرة بعدهما من الدرأ وأكل الوديعة غمرة ٤٩٥

(٤) يستفاد حكمهما أو الفقرة بعدهما من الدرأ المختار من أوسط الإيداع غمرة ٤٩٥ و ٤٩٦ وبين تنقيح الحامدية من أوائل الإيداع غمرة ٨٣

(٥) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل البيوع غمرة ٢٩١ و غمرة ٢٩٧

(مادة ٧٢٦)

إذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته إلى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فإن كانت كذلك فلا تسلم للوارث إذا كان يخاف عليها منه إلا بإذن الحاكم وإن سلمت إليه بلا إذنه وهلكت أرضاعته فعلى المستودع ضمانها (١)

(مادة ٧٢٧)

إذا استحققت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بها ضمنه على صاحبها (٢)

(مادة ٧٢٨)

في كل موضع لم ضمان الوديعة تضمن بثلثها إن كانت من المثليات ووجد مثله في السوق أو بقيتها إن كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثله في السوق (٣)

كتاب الكفالة

الباب الاول

الفصل الاول

(مادة ٧٢٩)

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين (٤)

(مادة ٧٣٠)

لا تصح الكفالة بإيجاب الكفيل وحده ما لم يقبل الطالب أو نائبه ولو فوض إليها مجلس العقد (٥)

(مادة ٧٣١)

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلاً بالغاً فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجراً ولا الكفالة لمجنون أو صبي إلا إذا كان تاجراً (٦)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤثنتهم الكفيل

(١) يستفاد حكمهما من أوائل الأيداع من تكملة رد المختار غرة ٣٤٥ عند قول الدر لا يرأى مملوكاً ما يبت ببيع

الدين إلى الوارث - (٢) يستفاد من أوائل الغصب والضمان من الأثر غرة ٣٤٦ - (٣) يستفاد

حكمهما من أوائل كتاب الغصب من الدر غرة ١١٦ - (٤) يستفاد من أول كفالة الدر غرة ٣٤٩

(٥) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار غرة ٢٥١ - (٦) يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل

الكفالة غرة ٢٥١ وغرة ٢٥٢

(مادة ٧٣٢)

يشترط أيضا صحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل ديناً أو عيناً أو نفياً معلومة وأن يكون مقدورا التسليم من الكفيل (١)

(مادة ٧٣٣)

لا تصح كفالة المريض مريض الموت ان كان مديونا بدين محيط بماله وان كان دينه غير محيط بماله وكانت كفالته تخرج من ثلث ما بقي من ماله بعد أداء الدين صحت كلها والا فبقدر الثلث (٢)

(مادة ٧٣٤)

تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها ان كانت قيمة أو مثله ان كانت مثلية كالبيع فاسدا أو المصوب أو المقبوض على سوم الشراء ان سمي له ثمن (٣)

(مادة ٧٣٥)

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة على الاصيل بغيرها لا بنفسها وهي الاعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثله ولا قيمته كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

(مادة ٧٣٦)

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة الى زمن مستقبلي أو معلقة بشرط مالا ثم بان يكون شرط الوجوب الحق أو لا مكان الاستيفاء أو لتعذر (٤)

(مادة ٧٣٧)

لا تصح الكفالة بالامانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر (٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥١

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٤٩ وغرة ٢٥٠ ومن أوسط ما ذكر غرة ٢٦٨

(٤) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غرة ٢٦٥ وغرة ٢٦٦

(٥) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة غرة ٢٦٨

الفصل الثاني

(في الكفالة بالنفس)

(مادة ٧٣٨)

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط في الكفالة تسليمه في وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه للمكفول له في الوقت المعين ان طلبه فان أحضره في الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يحبس مالم يظهر بعينه وعدم اقتداره على احضاره (١)

(مادة ٧٣٩)

اذا كان المكفول بالنفس غائباً غيبة معارضة وطلب المكفول له احضاره يكاف الكفيل باحضاره وللكفيل له ان يستوثق بأخذ كفيل من الكفيل عند ذهابه لا حضار المكفول به وان كان المكفول غائباً لم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

(مادة ٧٤٠)

يبرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للمكفول له حيث يمكنه شخصيته ولو في غير مجلس الحكم مالم يشترط تسليمه فيه اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان المكفول له قد طلبه منه برئ بتسليمه اليه أيضاً والا فلا (٢)

(مادة ٧٤١)

اذا مات الشخص المكفول به برئ الكفيل من الكفالة بموته وبرئ كفيل الكفيل أيضاً كلياً ان مات الكفيل الاقل ولا يبرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

الفصل الثالث

(في الكفالة بالمال)

(مادة ٧٤٣)

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً أو مجهولاً وانما تصح بالدين الصحيح الثابت في الذمة وهو مالا يسقط الاداء والابراء (٣)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر من أوسط الكفالة الفقرة ٢٥٦

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر من أوسط الكفالة الفقرة ٢٥٧

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر المختار من أوسط الكفالة الفقرة ٢٦٢ و ٢٦٣

(مادة ٧٤٣)

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بأمر القاضى

(مادة ٧٤٤)

اذا كان اشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصصة صاحبه في الدين المشترك (١)

(مادة ٧٤٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما يباعه له ولا كفالة الوصى بغير ما يباعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما يباعه من مال الوقف

(مادة ٧٤٦)

يجوز للدائن المكفول دينه مطالبة الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبة كليهما معا وان كان للكفيل كفيل فلا دائن مطالبة من شاء منهما (٢)

(مادة ٧٤٧)

اذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدة بعقود متعاقبة يطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم بجميع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٣)

(مادة ٧٤٨)

اذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معا فى عقد واحد فلا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول

فان التزم كل منهم منفردا بجميع ما لزم فى ذمة الآخر فلا دائن أن يطالب كلا منهم بجميع الدين

(مادة ٧٤٩)

اذا كان الدين مؤجلا على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضا (٤)

(مادة ٧٥٠)

اذا كفّل الكفيل بالدين الحالى كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر من أو سط الكفالة غمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الأولى من آخر الفصل الثمانى فى الكفالة بالنفس والمال من الهندسية غمرة ٢١٥

وحكم الثانية من أوائل الكفالة فى رد المختار غمرة ٢٥٠ و ٢٥٢

(٣) يستفاد حكمها من الدرر من أوائل كفاالة الرجلين غمرة ٢٨٦

(٤) تستفاد من الدرر المختار من أو سط الكفالة غمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة في هاتين
الصورتين لا يتأجل على الاصيل

(مادة ٧٥١)

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وان أجله على الكفيل
الاول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الاصيل

(مادة ٧٥٢)

إذا أدى الكفيل ما كفله من ماله فله الرجوع مما أدى على الاصيل ان كانت الكفالة بأمر
الاصيل وكان الاصيل ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور (١)

(مادة ٧٥٣)

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه للدائن المكفول له ولو كانت
الكفالة بأمر الاصيل (٢)

(مادة ٧٥٤)

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن مجعلاً فلا يرجع به على الاصيل لو كانت
الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل (٣)

(مادة ٧٥٥)

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالاً في حق نفسه ويكون للدائن
المكفول له أخذه من تركته لامن الكفيل (٤)

(مادة ٧٥٦)

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق نفسه ويكون للدائن أخذه من
تركته فإذا أدها وارث الكفيل للدائن فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول
الاجل

(مادة ٧٥٧)

إذا مات الاصيل والكفيل معاً فلا يطالب الخيارات في أخذه حالاً من أى الترتين شاء

(مادة ٧٥٨)

يسقط الدين عن الميتم المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن (٥)

(١) يستفاد من الدرر أوسط الكفالة الفقرة ٢٧١ - (٣) يستفاد من الدرر أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٣.

(٣) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٥ - (٤) يستفاد من حكم هذه المادة والتيين بعدها

من الدرر أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٥ - (٥) يستفاد من الدرر أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٠.

(مادة ٧٥٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفالة حالة أن يمنع الاصيل من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان كانت الكفالة بالمال (١)

الفصل الرابع

(في البراء من كفالة المال)

(مادة ٧٦٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به لوجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٢)

(مادة ٧٦١)

إبراء الدائن الاصيل لوجب براءة الكفيل

(مادة ٧٦٢)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الاصيل

(مادة ٧٦٣)

اذا مات الدائن المكفول دينه واشتصر ميراثه في المدينون برئ كفيله من الكفالة (٣)

فان كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصه المدينون لامن حصه الوارث الآخر

(مادة ٧٦٤)

احالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالته مقبولة من المحيل والمحال والمحال عليه

لوجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٤)

(مادة ٧٦٥)

اذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له (٥)

(١) يستفاد من البرور المختار من أو آخر الكفالة غمرة ٢٨٤

(٢) يستفاد من الدر من أو وسط الكفالة غمرة ٢٧١ وكذا المادتان بعدها

(٣) يستفاد حكم الفقرة الاولى من رد المختار من أو وسط الكفالة غمرة ٢٧٣

(٤) يستفاد حكمها من أو وسط الكفالة من تنقيح الحامدية غمرة ٣٣٥

(٥) يستفاد حكمها من أو آخر الكفالة من تنقيح الحامدية غمرة ٣٣٧

كتاب الحـوالة

(مادة ٧٦٦)

الحوالة هي نقل الدين والمطالب من ذمة المحيل الى ذمة المحتمل عليه (١)

(مادة ٧٦٧)

الحوالة قسمان مطلقة ومقيدة (٢)

(مادة ٧٦٨)

الحوالة المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حوالة مطلقة غير مقيدة بإدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتمل عليه أو من العين التي له عنده وديعة أو مغصوبة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء

(مادة ٧٦٩)

الحوالة المقيدة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتمل عليه حوالة مقيدة بإدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتمل عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مغصوبة

الفصل الاول

(في شروط صحة عقد الحـوالة ونقصانه)

(مادة ٧٧٠)

يشترط لصحة انعقاد الحوالة أن يكون المحيل والمحتمل عاقلين وأن يكون المحتمل عليه عاقلًا بالغًا فلا تصح حوالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتسب لهما كما أنه لا يصح قبولهما الحوالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتمل عليه مميزًا أو مأذونًا له في التجارة (٣)

(مادة ٧٧١)

يشترط لتنفيذ عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتمل بالغين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تنعقد موقوفة على أجازة وليه أو وصيه فإن أجازها نفذت والا فلا ولا ينفذ احتسب له إلا إذا أجازها الولي أو الوصي وكان المحتمل عليه أملاً من المحيل

(مادة ٧٧٢)

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أي المحيل والمحتمل والمحتمل عليه ولا يشترط حضور المحتمل عليه

(١) يستفاد من الدر الأول الحوالةقرة ٢٨٨

(٢) يستفاد من مضمونها ما لاثنين بعدهما من تنقيح الحامدية من أوائل الحوالةقرة ٣٤٠

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدهما من أوائل الحوالة من الدرورد المختارقرة ٢٨٩

بل لو كان عاماً بما في بلد آخر فأحيل عليه ثم باغته فقبل الحوالة راضياً لا مكرهاً صحت الحوالة والتزم
للمحتال بالدين المحال به وما لم يرض بقبول الحوالة فلا ينقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون
للمحتال حق في مطالبته

انما لا يشترط رضا المحتال عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استندت زوجته النفقة عليه بأمر
القاضي فان اهلها في هذه الصورة أن تحيل عليه بالرضاء ويكون ملزوماً بالدين للمحتال

(مادة ٧٧٣)

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مدينواً للمحتال والا فهي وكالة ولا يشترط أن يكون المحتال
عليه مدينواً للمحيل بل اذا رضى بالحوالة صحت والتزم بالدين للمحتال ولو لم يكن المحتال عليه مدينواً
للمحيل (١)

الفصل الثاني

(في الديون التي تجوز الحوالة بها)

(مادة ٧٧٤)

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة (٢)

(مادة ٧٧٥)

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معادماً فلا تصح الحوالة بالدين
المجهول فإذا احتمل بمسبب ثبت للمحيل على المحتال عليه فالحوالة باطلة

(مادة ٧٧٦)

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح الحوالة أيضاً بالديون المترتبة
في الذمة من جهة الكفالة والحوالة

الفصل الثالث

(في أحكام الحوالة)

(مادة ٧٧٧)

إذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عليه بما برئ المحيل وكفيله أن كان له كفيل من الدين ومن
المطالبة معا وثبت للمحتال حق مطالبته المحتال عليه غير أن براءة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة
حق المحتال (٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الحوالة الفقرة ٢٩٠ - (٢) يستفاد حكمهما أو المادتين بعدهما من رد المختار
من أوائل الحوالة الفقرة ٢٩٠ - (٣) يستفاد حكمهما من الدرر المختار من أوائل الحوالة الفقرة ٢٩١ و ٢٩٢

(مادة ٧٧٨)

لا تنقطع في الحوالة المطالبة لمطالبة المحيل عن المحتمل عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مغصوبة فله أن يطالب به بعد الحوالة أيضا في هذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المحال به للمحتمل فإن أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فإن لم يكن المحتمل عليه مديونا للمحيل وأدى عنه بأمره الدين المحال به رجع عليه بمثل ما أدى بلا أمره فهو متطوع بالرجوع له عليه بما أدى (١)

(مادة ٧٧٩)

إذا كانت الحوالة مقيدة بعين أو مائة أو مغصوبة أو بدين خاص للمحيل على المحتمل عليه فلا يملك المحيل مطالبة المحتمل عليه ولا المحتمل عليه دفعها للمحيل فلا يدفعها إليه ضمنها للمحتمل ويكون له الرجوع بها على المحيل

(مادة ٧٨٠)

إذا أقال المرتين غريمه على الراهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا للمحتمل وكذا إذا أقال البائع غريمه على المشتري بالسكن سقط حقه في حبس العين المباعة أما إذا أقال الراهن المرتين بالدين على آخر أو أقال المشتري البائع بالدين على آخر فلا يسقط حق المرتين في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (٢)

(مادة ٧٨١)

إذا أقال المدين دائمه على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتمل عليه عينه مملوكة للمحيل ويؤدي الدين المحال به من ثمنها وقبل المحتمل عليه الحوالة بهذا الشرط صحت الحوالة لأمر المحيل انخام عليه بالبيع ولا يجبر المحتمل عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن (٣)

(مادة ٧٨٢)

يتحول الدين على المحتمل عليه بصفته التي على المحيل (٤)
فإن كان الدين على المحيل حالاً تكون الحوالة به على المحتمل عليه حالة ويدفع المحتمل عليه الدين المحال به بمجلا

(١) يستفاد حكمه من المادة بعده من آخر الحوالة من الدرر المختارة ٢٩٤

(٢) يستفاد حكمه من رد المختار أوائل الحوالة ٢٨٨

(٣) يستفاد حكمه من رد المختار من آخر الحوالة ٢٩٥ عن البازية عن الظهيرية

(٤) يستفاد من رد المختار في آخر الحوالة بالمرأة المذكورة قبله في تنبيه عن الفتح

وان كان الدين على المحيل مؤجلاً تكون الحوالة به على المحتمل عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع الا عند
سحول الاجل فلو مات المحيل بقى الاجل وان مات المحتمل عليه صار الدين حالاً ويؤدى من التركة
ان كان بهم ما يفي بأدائه والارجع المحتمل بالدين أو بما يقى له منه على المحيل ليؤديه عند سحول الاجل

الفصل الرابع

(فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجبه)

(مادة ٧٨٣)

لا يرجع المحتمل بدينه على المحيل الا اذا اشترط في الحوالة اختيار الرجوع للمحتمل أو فسخت
الحوالة به لانه المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أو له ما أن يحدد
المحال عليه الحوالة ولا يثبت لكل من المحيل والمحمّل ثابتهما أن يموت المحتمل عليه من قبل
ولم يتركه عينا تفي بأداء المحال به ولا ديناً كذلك ولا كفيلاً بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على
مفلس فلا تبطل الحوالة (١)

(مادة ٧٨٤)

تعذر استيفاء الدين من المحتمل عليه وتفليس له ولو بأمر الحاكم لا يوجبان بطلان الحوالة وعود
الدين على المحيل (٢)

(مادة ٧٨٥)

اذا سقط الدين المقيدة به الحوالة وتبينت براءة المحتمل عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة
فلو أجال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للمغير بطلت الحوالة وعاد الدين على
المحيل (٣)

(مادة ٧٨٦)

اذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تبين براءة الاصيل منه فلا تبطل
الحوالة
فلو أجال البائع غريمه على المشتري بثلث المبيع فذلك المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري
وسقط الثمن عنه أو رد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتمل عليه بعد الاداء
الرجوع على المحيل بما آذاه

(١) يستفاد حكمهما من الضرور المختار من أو سط الحوالة الفقرة ٢٩٢ و ٢٩٣

(٢) يستفاد حكمهما من رد المختار من أو سط الحوالة الفقرة ٢٩٣ بناء على قول الامام المرجع في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والفقرة الاولى من التي بعدهما من رد المختار من أو سط الحوالة الفقرة ٢٩٤

(مادة ٧٨٧)

إذا أقال المدين غريمه على المودع حوالته مقيدة بالعين المودعة عنده فهلكت الوديعة قبل أدائها للمحتال بلا تعد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة ويبتلأ منهم يعود الدين على المحيل (١) واستحقاق الوديعة لاغير مبطل للحوالة كهلاكها فإن كان هلاكها بتقصير المودع ونهديه فلا تبطل الحوالة بل يضمن المودع للمحتال قيمتها إن كانت من القيميات أو مثلهما إن كانت من ذوات الامثال

(مادة ٧٨٨)

إذا أقال المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالته مقيدة بأدائه من العين المغصوبة التي عنده فهلكت العين في يد الغاصب المحتال عليه قبل أدائها للمحتال فلا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للمحتال مثلها أو قيمتها (٢) فإن استحققت العين المغصوبة لاغير بطلت الحوالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

(مادة ٧٨٩)

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بثمنه إذا أدى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع إن شاء رجع على المحتال العاين وإن شاء رجع على المحيل (٣)

الفصل الخامس

(في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين)

(مادة ٧٩٠)

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التملك سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (٤) فإذا مات المحيل مديوناً قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فمما قبضه منه في حياة المحيل فهو له أي المحتال ومالم يقبضه فهو فيه أسوة لغرماء المحيل وإذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالخصص التي أخذها الغرماء

(مادة ٧٩١)

إذا مات المحيل وله ورثة لا غرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فلورثة المحيل المطالبة بدون المحتال وضمه إلى التركة وحينئذ يتبع المحتال التركة

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الحوالة النمرة ٢٩٣ — (٢) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الحوالة النمرة ٢٩٣ — (٣) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الحوالة النمرة ٢٩٥ — (٤) يستفاد من هذه المادة واللاتين بعد ما من رد المختار أو آخر الحوالة النمرة ٢٩٤

(مادة ٧٩٢)

إذا مات المحتال عليه مدينونا يقبض مال بين الغرماء وبين المحتال بالخصص وما بقى للمحتال بعبد
القسمه يرجع به على المحيل

(مادة ٧٩٣)

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا له بطل ما كان للمحيل على المحتال عليه وكذا لو وهب
المحتال مال الخوالة للمحتال عليه (١)

الفصل السادس

(في براءة المحتال عليه)

(مادة ٧٩٤)

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين المحال به أو بإحالة المحتال على غيره وقبول ذلك الغير الخوالة (٢)

(مادة ٧٩٥)

إذا أبرأ المحتال للمحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه ولو لم يقبل بحيث لو كان غير
مدينون للمحيل فلا يرجع عليه بشيء (٣)

(مادة ٧٩٦)

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملأ الدين فان كان مدينونا للمحيل سقط عنه
الدين قصاصا وان لم يكن مدينونا للمحيل كان له ولورثته الحق في مطالبة به

(مادة ٧٩٧)

لا يصح إبراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (٤)

(مادة ٧٩٨)

السفينة بلا شرط المنفعة المقرض جائرة وانما ذكره تحريرا اذا كانت المنفعة مشروطة
أو متعارفة (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة النمرة ٢٩٤ ومن التنقيح من أوائل المحوالة النمرة ٣٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أواسط المحوالة النمرة ٢٩٣ ومن أواخرها النمرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار وأخر المحوالة النمرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية وأخر المحوالة النمرة ٢٤٣

(٥) يستفاد من الدرر والمختار من أواخر المحوالة النمرة ٢٩٥

كتاب الوكالة

الباب الأول

(في ماهية الوكالة وشروط صحتها)

الفصل الأول

(مادة ٧٩٩)

التوكيل هو إقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معادى (١)

(مادة ٨٠٠)

يشترط صحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقله أيضا

(مادة ٨٠١)

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي لا يعقل مطلقا ولا توكيل صبي يعقل بتصرف ضار ضرر الشخص ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله بالتصرف الذي ينفعه بلا إذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائر بين الضرر والنفع إن كان مأذونا بالتجارة فإن كان محجورا ينعقد توكيله موقوفا على إذن وليه أو وصيه

(مادة ٨٠٢)

تنعقد الوكالة بإيجاب وقبول ويشترط علم الوكيل بالوكالة فإن ردها الوكيل بعد علمها ارتدت ولا يصح تصرفه بعد رده (٢)

(مادة ٨٠٣)

يصح أن يكون ركن التوكيل مطلقا وأن يكون مقيدا بقيد أو معلقا بشرط أو مضافا إلى وقت مستقبل (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بعدهما من الدر من أوائل الوكالة غمرة ٤٠٠

(٢) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غمرة ٢٤٥ وغمرة ٢٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الأول في بيان معناها غمرة ٤٣٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الأول في بيان معناها غمرة ٤٤٠ ومن أوائل الباب المذكور غمرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار غمرة ٢٤٥ من أوائل الوكالة اهـ

(مادة ٨٠٤)

الاذن والاهم يعتبر ان يوكل بالارسل لا يعتبر يوكل بالاجازة للاحققة في حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلا اذنه فأجاز صاحب المال البيع يكون كما قد وكل الفضولى بالبيع أولا (١)

(مادة ٨٠٥)

كل عقد جازل للوكيل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره (٢)
فيجوز أن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بإقضاء واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات وبالبيع والشراء والايجار والاستئجار والرهن والارتهان والايدياع والاستيداع والهبة والانتحاب والصلح والابراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمة ونحو ذلك من الحقوق ما عدا التوكيل باستئناء القصاص حال غيبة الموكل فإنه لا يجوز

(مادة ٨٠٦)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعميمها بتعميمه فن وكل غيره يوكله مطلقا مقوضا بكل حق هو له وبالخصوصية في كل حق له صحت الوكالة ولو لم يعين الخاص به والخاص (٣)

(مادة ٨٠٧)

يصح تفويض الرأى للوكيل فيتصرف فيما وكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص (٤)

(مادة ٨٠٨)

إذا كان الامر مفوضا لرأى الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثانى وكيلا عن الموكل فلا ينزل الوكيل الثانى بعزل الوكيل الاول ولا بوفاته

(مادة ٨٠٩)

إذا وكل وكيلين بعقد واحد فليس لاحدهما أن يتصرفا بالتصرف فيما وكل به الا اذا كان لا يحتاج فيه الى رأى كإيفاء الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالخصوصية فإنه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر في الخصوصية لاحضرتة فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقا (٥)

(١) يستفاد حكم صدره من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غرة ٣٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أووسط الباب الاول من كتاب الوكالة غرة ٤٤٠ — (٢) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الوكالة غرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أووسط الباب الاول في بيان معناها غرة ٤٤٠ من الهندية — (٣) يستفاد من الدرورد المختار من أوائل الوكالة غرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن تكملة رد المختار من أوائلها غرة ٢٥١
(٤) يستفاد حكم هذه المادة والى بعده من الدر من أو آخر فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء غرة ٤١١
(٥) يستفاد من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدر غرة ٤٠٩

(مادة ٨١)

إذا اشترطت الأجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الأجرة المسماة آن وقت وقتنا
أو ذكر عملا معينا يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وإن لم يشترط وكان الوكيل ممن يعمل بأجر
فله أجر المثل والإفلا (١)

الفصل الثاني

(في أحكام الوكالة)

(مادة ٨١١)

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايداع والاقرض اذا عقده الوكيل من جهة
مريدا التملك يصبح العقد على الموكل مطلقا وتعلق به حقوقه سواء أضاف الوكيل العقد الى
نفسه أو الى الموكل وإن كان وكيله في هذه العقود عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه
يتبع العقد له لا للموكل وإن أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للموكل وتعلق به حقوقه (٢)

(مادة ٨١٢)

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للموكل ويكتفي فيه باضافته الى نفسه كالبيع والشراء
والاجارة والصلح عن اقرار يقع للموكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه
الوكيل الى نفسه تعود كل حقوقه اليه ما لم يكن محجورا عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل
مادام الوكيل حيا وإن كان غائبا وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لا الى الموكل فإن أضاف
العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شيء مما يترتب على العقد من
الحقوق والواجبات (٣)

(مادة ٨١٣)

الصبي المميز أو العبد المحجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها
الحقوق الى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالموكل لا بهما (٤)

(مادة ٨١٤)

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

- (١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة غرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة غرة ١٣٩ ومنها غرة ١٥٢
ومن أواخر اجارة الاقرض غرة ٣١٥ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرر أو آخر ترجمته كتاب الوكالة غرة ٤٠٢
- (٣) يستفاد من الدرر أو آخر ترجمته كتاب الوكالة غرة ٤٠١ و ٤٠٢
- (٤) يستفاد حكمهما من الدرر أو آخر ترجمته كتاب الوكالة غرة ٤٠٣ وكذلك ما بعدها

الفصل الثالث

(في الوكيل بالشراء)

(مادة ٨١٥)

يشترط صحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكّل بشرائه معلوماً معيناً أو جنساً مع بيان قدره أيضاً إن كان من المقدرات كالكيليات والموزونات ويكتفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن (١)

(مادة ٨١٦)

إذا كان الشيء الموكّل بشرائه مجهولاً وقوض الأمر في شرائه لرأي الوكيل صحّت الوكالة وله أن يشتري من أي جنس ومن أي نوع أراد (٢)

(مادة ٨١٧)

إذا لم يكن الأمر مفضّلاً لرأي الوكيل فيما يشتريه وكان الشيء الموكّل بشرائه مجهولاً لجهةالة فأحشة كجهةالة الجنس فلا تصحّ الوكالة وإن بين الثمن وإن كانت الجهةالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه صحّت الوكالة وإن لم يبين الثمن

وإن كانت الجهةالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فإن بين الثمن أو النوع صحّت الوكالة وإلا فلا

(مادة ٨١٨)

إذا عين الموكّل نوع الشيء الموكّل بشرائه فاشتري الوكيل خلافه فلا ينفذ شراؤه الأعلى الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريراً نفذ على الوكيل ولا يوقف على إجازة الموكّل إلا إذا لم يجد نفاذاً على الوكيل بأن يكون الوكيل صيباً أو مجبوراً (٣)

(مادة ٨١٩)

إذا قيدت الوكالة بقييد فليس للوكيل بالشراء مخالفتها إلا إذا كان خلافاً إلى خير (٤)

- (١) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٢٧٩
- (٢) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أول باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٢٧٦ وكذا المادة بعدهما
- (٣) يستفاد حكمهما من أوصل باب الوكالة من تنقيح الخامدة غمرة ٤٠٠
- (٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الهندية غمرة ٤٤٧ وحكم أول الفقرة الثانية من الهندية أيضاً من الباب المذكور غمرة ٤٤٨ وحكم باقيهما من أوصل باب الوكالة بالبيع والشراء في تكملة رد المحتار غمرة ٢٩٠

فإن عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بأكثر منه فلا ينفذ على موكله مطلقاً سواء كان وكيله بشراً معيناً أو غير معين وإن اشترى بأقل منه فإن كان وكيله بشراً معيناً نفذ على الموكل وإن كان وكيله بشراً غير معين فلا ينفذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون تعدد وصفه له بصفة فاشترى بتلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فإنه ينفذ على الموكل

(مادة ٨٢٠)

إذا عين الموكل قدر الثمن لوكيله بشراً معيناً وأمره أن يشتريه به حالاً فاشتراه به نسبة لزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به نسبة فاشتراه به حالاً لزم الوكيل

وإن عين قدر الثمن لوكيله بشراً غير معين وأمره أن يشتري به حالاً فاشترى به نسبة لزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به نسبة فاشترى به حالاً لزم الموكل (١)

وإن كان السعر معروفاً عند الناس كمن انقلب وزوال اللحم فلا ينفذ على الموكل إلا بثلث المثل (٢)

(مادة ٨٢١)

إذا دفع الوكيل بالشراء ثمن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وإن لم يكن دفعه للبائع (٣)

(مادة ٨٢٢)

إذا اشترى الوكيل بالشراء بثلث مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطالبه به حالاً فإن أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقداً فالوكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالاً (٤)

(مادة ٨٢٣)

لا يجوز للوكيل بشراً معيناً أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشراً له ما لم يشتريه بثلث أو يزيد من الثمن الذي عينه له أو يجنس آخر (٥)

(مادة ٨٢٤)

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ماله لموكله من نفسه (٦)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من الطنانية غرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة غرة ٤٠٣ بالعزوا إلى الدر وعبره

(٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالمبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتهما من الدر ورد المختار من أوائل باب الوكالة بالمبيع والشراء غرة ٤٠٣

(٥) يستفاد من أوسط باب الوكالة بالمبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٤

(٦) يستفاد حكمهما من أوائل فصل لا يعقد وكيل المبيع من الدر وتكملة رد المختار غرة ٣٠٨ و ٣٠٩

(مادة ٨٢٥)

يجوز للوكيل بالشراء رد ما اشتراه على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه
لوكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه (١)

(مادة ٨٢٦)

المبيع في يد الوكيل بالشراء أمانة فاذا هلك أو ضاع بدون تعدي هلك على الموكل ولا يسقط من
الثمن شيء
وان حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لا خذ عنده وتلف في يده أو ضاع لم يده أدائه (٢)

الفصل الرابع

(في الوكيل بالبيع)

(مادة ٨٢٧)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعته بنقصان لا يتعجب الناس فيه لا بفحاش
الغبن ولا يجوز الا بالدراهم والدنانير طالة أو الى أجل متعارف
فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بأقل منه فان باعه بأقل منه وسلمه
للمشتري لا يملكه وللوكل في بيعه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للوكيل الخيار ان شاء
أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل
فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري (٣)

(مادة ٨٢٨)

اذا لم يقدر الموكل البيع بثمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فالوكيل بالبيع أن يبيع بثمن
حال أو مؤجل باجل متعارف بين التجار ولا ينفذ بيعه على الموكل ان باعه باجل طويل عساجري
به العرف عند التجار (٤)

(١) يستفاد حكمهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٢) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٣) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة بالبيع من المهندية نمرة ٤٥٨ ومنها
في أووسط الباب المذكور نمرة ٤٦٣ ومن الدرر وكاملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع

الخ نمرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر وكاملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ نمرة ٣١١

(مادة ٨٢٩)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل ببيععه إن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لأنقص منها ولو نقصنا نأيسيرا ولا مثلهما ما لم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم على القيمة لا دونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وكل ببيععه لانه الصغير ولو صرح له الموكل ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مفاوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل ببيععه إذا كان من جنس تجارتهم ما (١)

(مادة ٨٣٠)

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل ببيععه ولو صرح له الموكل بذلك (٢)

(مادة ٨٣١)

للكيل بالبيع أن يأخذ هدايا أو كفايا على المشتري بما باعه منه نسيئة ولو لم يأمره الموكل بذلك (٣) وإن أمره الموكل أن لا يبيع نسيئة إلا برهن أو كفيل فليس له مخالفتها وإن خالف لا ينفذ بيعه على الموكل (٤)

(مادة ٨٣٢)

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقدا يبيع أو لم يعلم السابق من العقدين يشترك المشتريان في البيع ويخير كل منهما بين الأخذ والتركة (٥)

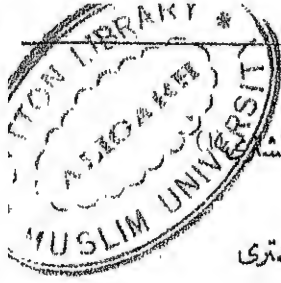
(مادة ٨٣٣)

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للموكل والمشتري الامتناع من دفعه للموكل وإن دفع المشتري الثمن للموكل صح دفعه وليس للوكيل مطالبة به بعد دفعه (٦)

(مادة ٨٣٤)

يجب على الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه منه إن كان حالا (٧)

- (١) يستفاد حكم جميع فقراتها من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غمرة ٣٠٨ و ٣٠٩
- (٢) يستفاد حكمها من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غمرة ٣٠٩
- (٣) يستفاد حكم الفقر الأول من الدرر من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ غمرة ٤٠٨
- (٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المختار من أوائل كتاب الوكالة غمرة ٢٦١
- (٥) يستفاد حكمها من الدرر وحاشية الطحطاوى من أوائل باب عدل الوكيل غمرة ٢٨٨ هـ
- (٦) يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غمرة ٣٩٨
- (٧) يستفاد حكمها من أوائل الباب الأول من كتاب الوكالة في الهندية غمرة ٤٤٣



(مادة ٨٣٥)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باعه من ماله إذا لم يقبضه من المشتري

(مادة ٨٣٦)

الوكيل بالبيع الذي لأجره لا يجبر على تقاضي الثمن وقبضه من المشتري وتجاوز حالة الموكل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

(مادة ٨٣٧)

الوكيل بالبيع المجهول له أجر على البيع كالدلال والسمسار يجبر على تقاضي الثمن من المشتري وتحصيله منه

(مادة ٨٣٨)

إذا استحق المبيع فالمشتري الرجوع على الوكيل بالثمن إن نقده إليه سواء كان الثمن باقيا في يده أو سلمه إلى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به بعد دفعه على موكله وإن نقده المشتري الثمن إلى الموكل يرجع عليه به (٢)

(مادة ٨٣٩)

إذا وجد المشتري عيبا قد عيى في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل إن كان نقده الثمن وإن كان نقده إلى الموكل فله أخذه منه (٣)

(مادة ٨٤٠)

إذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري عيبا قد عيى فله أن يردده على وارث الوكيل أو وصيه فإن لم يكن له وارث أو وصى يردده على الموكل (٤)

(مادة ٨٤١)

إذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمنه إلا إذا تعدى عليه أو قصر في حفظه (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الهندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غمرة ٤٦٣ وكذا المادتان بعدها

(٢) يستفاد حكمهما من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية غمرة ٤٦٣

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط فصل لا يعقد الوكيل بالبيع الخ من أحكام الرد المحتار غمرة ٣١٦

(٤) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غمرة ٤٦٣

(٥) يستفاد حكمهما من أول العاشر من كتاب الوكالة في الأندلس غمرة ٤٥

الفصل الخامس

(في التوكيل بالخصومة)

(مادة ٨٤٢)

يصح التوكيل بالخصومة في إثبات الديون والأعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وإنما هو شرط لازمه (١)

ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين إلا إذا كان العرف بين التجار أن المتقاضى هو الذي يقبض فله قبضه (٢)

(مادة ٨٤٣)

وكيل قبض الدين من قبل الدائن يملك بالخصومة مع المدينون فإن أقام المدينون عليه البيينة على استيفاء الموكل أو إقراره تقبل بيئته أما وكيل القاضى بقبض ديون الغائب المفقود فلا يملك بالخصومة والوكيل بقبض العين لا يملك بالخصومة (٣)

(مادة ٨٤٤)

وكيل الصلح لا يملك بالخصومة ووكيل الخصومة لا يملك الصلح

(مادة ٨٤٥)

إذا كان الموكل بالخصومة مدعياً أو غائباً مدة سفر أو كان مريضاً في المصر لا يقدر أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم وإن كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل يخير المدعى بين التبرص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فإن رضى به لزمه برضاه (٤)

(مادة ٨٤٦)

يجوز للمختارات أن يوكلن ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة من الاتفاقية غمرة ٤ وكذا من الدر

وتكملة رد المختار من أوسط كتاب الوكالة غمرة ٥٧

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرورد المختار غمرة ٤١٣

(٣) يستفاد حكمه من أوائل باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرورد المختار غمرة ٤١٣ ومن تكملة رد

المختار من المحل المذكور غمرة ٣٣٨ وكذا حكم ما عدها من الغمرة الأولى ومن التكملة غمرة ٣٣٧

(٤) يستفاد حكم فقرتهم من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدرورد المختار غمرة ٤٠١ وكذا ما عدها

من المادتين

(مادة ٨٤٧)

يجوز الموكل عن الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه بوجوب قبول وكيله بدون رضا خصمه

(مادة ٨٤٨)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضر بنفسه مع وكيله في مجلس المحاكمة (١)

(مادة ٨٤٩)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضر أم غايبا بحججه
أم مرضا (٢)

(مادة ٨٥٠)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان
موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بثبوت الحق عليه
وإذا استثنى الموكل الاقرار في وكيله صح وكيله واستثنائه ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٣)

(مادة ٨٥١)

يجوز للوكيل بالاجارة الخاصة في انباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للمستأجر (٤)

(مادة ٨٥٢)

الوكيل بالخصومة اذا ثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيل عام ولا يكون
ضامنا لادائه بدون كفالة شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى في يده (٥)

(مادة ٨٥٣)

تجرى النيابة في الاستخلاف لالحلف فيلزم الوكيل والوصى ومتولى الوقف وأبوالصغير
الاستخلاف فله طلب عين خصمه ولا يحلف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه بمباشرة العقد
أو صح اقراره على الاصيل (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أو سط ترجمة كتاب الوكالة من تكملة إيراد المختار فقرة ٣٦٠

(٢) يستفاد حكمهما من الانقروية وهما مشهومان أوائل الثانی فی التوكيل بالخصومة الخ غرة ٥

(٣) يستفاد حكمهم فقرتهما من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الدرر المختار فقرة ٤١٣

(٤) يستفاد حكمهما من أوّل الخامس فی التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية فقرة ٣٧

(٥) يستفاد حكمهما من أو سط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية فقرة ٤٠٢

(٦) يستفاد حكمهما من الدرر من أو سط كتاب الدرر فقرة ٤٣٥ وغرة ٤٣٦

الفصل السادس

(في عزل الوكيل)

(مادة ٨٥٤)

للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شفاهاً أو تحريراً بشرط علم الوكيل ما لم يتعلق به حق الغير

فإن تعلّق به حق الغير كما إذا رهن المدينون ماله وعند حلول الأجل وكل آخر يبيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل وكالته بالعزل (١)

(مادة ٨٥٥)

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وإن تعلّق به حق الغير إلا في الوكالة ببيع الرهن إذا وكل الراهن العبدل أو المرتين ببيع الرهن عند حلول الأجل فلا ينعزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية (٢)

(مادة ٨٥٦)

للكيل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة ما لم يتعلق به حق الغير فيجبر على إبقاء الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزاً إلى أن يعلم الموكل (٣)

(مادة ٨٥٧)

للموكل عزل وكيله بقبض الدين إن وكله بغير حضرة مدينونه وإن وكله بحضوره لا يملك عزله بدون علم المدينون فإن دفع إليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (٤)

(مادة ٨٥٨)

تنتهي الوكالة بنهاية الشيء الموكل فيه كالوكالة بقبض دينه وقبضه بنفسه

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى والثانية من الدرر وتكملته رد المختار من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٣٥٦

وغرة ٣٥٧ وغرة ٣٥٨

(٢) يستفاد حكمه من أوائل باب عزل الوكيل من الدرر غرة ٤١٧

(٣) يستفاد حكمه من الدرر ورد المختار غرة ٤١٦ وغرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل

(٤) يستفاد حكمه من أوائل باب عزل الوكيل من الدرر من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٤١٧

كتاب الرهن

الفصل الأول

(في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز)

(مادة ٨٥٩)

عقد الرهن هو جعل شيء مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل بحق مالى يمكن استيفاءه منه كالا
أو بعضا (١)

(مادة ٨٦٠)

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متوقفا على التسليم محبوسا لامتياز مفرغا
لا مشغولا بحق الراهن ميرا لا مشاعا ولا متصلا بغيره (٢)

(مادة ٨٦١)

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديناً ثابتاً في الذمة أو موعوداً به أو عيناً من الأعيان المضمونة
فلا يصح الرهن بالأمانات (٣)

(مادة ٨٦٢)

يشترط تمام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضاتاً تاماً
والراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة (٤)

(مادة ٨٦٣)

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وأن يتفقا على ذلك بعد العقد
فإن رضى العدل صارت يده كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويأزم الراهن (٥)

(مادة ٨٦٤)

لا يصح اشتراط تمليك العين المرهونة للمرتهن في مقابلة دينه إن لم يؤدده الراهن في الاجل المعين
لأدائه بل يصح الرهن ويبطل الشرط

(١) يستفاد من أول كتاب الرهن من الدرر ٣٠٧ ومن رد المحتار غرة ٣٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الأول في تفسير الرهن وركبته وشرايطه الخ من كتاب الرهن من الهندية غرة ٤٣٣ و٤٣٢

(٣) يستفاد حكمه من أو سط باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز من الدرر رد المحتار غرة ٣١٨

(٤) يستفاد حكم فقرتها من أوائل كتاب الرهن من الدرر غرة ٣٠٨

(٥) يستفاد حكمه من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل من الهندية غرة ٤٣٩ ومن

الدرر من أول باب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٣٢٣ ١

ويصح توكيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح
توكيل الراهن العدل أو غيره بالبيع لبقاء الدين (١)

(مادة ٨٦٥)

يجوز للدين اعطاء رهن واحد لعدة مداين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل
منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه عند الكل بعقد واحد بالتفصيل ويكون كله رهنا عند
كل منهم يدينه (٢)

(مادة ٨٦٦)

يجوز للدين أن يستعير مال غيره ويرهنه بأذنه فان أطلق له المعير الأذن ولم يقيد به بشئ جاز له أن
يرهنه بأي قدر كان كثيراً أو قليلاً وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء
وان قيد الأذن بقدر أو جنس أو بلد فليس للاستعير مخالفتها الا اذا خالف الى خير بان
عين له المعير قدراً أكثر من قيمة الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذا لم ينقص عن
قيمة الرهن (٣)

(مادة ٨٦٧)

اذا رهن المستعير مال المعير بأذنه على حسب ما اشترطه عليه فليس للمعير أن يرجع في الرهن بعد
تسليمه للمرتهن بل يحبس المرتهن الى أن يستوفي دينه (٤)

(مادة ٨٦٨)

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرتهن مال ولده لنفسه ويجوز له أيضاً أن يرهن مال ابنه
الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير واذا رهنه بدين نفسه فهل لا فان كانت قيمة الرهن أكثر
من الدين يضمن الاب قدر الدين لا الزيادة (٥)

(مادة ٨٦٩)

لا يجوز للوصي رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهن مال اليتيم لنفسه وله رهنه عند أخيه بدين على
اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين المطلوب لليتيم (٦)

(١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من آخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غمرة ٢٨٦ وحكم الفقرة الثانية من أوائل
باب الرهن بوضع على يد عدل من الدر غمرة ٣٢٤ - (٢) يستفاد حكمه من الدر ورد المختار من أوسط باب ما يجوز
ارتهاؤه وما لا يجوز غمرة ٣٢٠ - (٣) يستفاد حكم فقرته من أوائل باب التصرف في الرهن الخ من الدر ورد المختار
غمرة ٣٣٠ و ٣٣١ - (٤) لتصرفهم بصحة رهن المستعار ليرهنه فيثبت له حكم الرهن للمالك الراهن فيمتنع رجوع
المعير فيه ويكون لازماً حينئذ ٨٥ - (٥) يستفاد حكمه من أوسط باب ما يجوز ارتهاؤه الخ من الدر غمرة ٣١٩
(٦) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أوسط باب ما يجوز ارتهاؤه الخ من الدر ورد المختار
غمرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أول فصل الرهن من أدب الاوصياء بهامش جامع الفصولين غمرة ٢١٧

الفصل الثاني

(في أحكام الرهن)

(مادة ٨٧٠)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يسكه بيد آخر على الرهن سابق على العقد أو لاحق به

وفساد الرهن كحجيجه في الاحتكام كلها فالمرتهن حق حبسه الى أن يصل اليه دينه بمقامه اذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

(مادة ٨٧١)

المرتهن أحق بالرهن من الراهن واذا مات الراهن مدينونا فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء الى أن يستوفي حقه وما فضل منه للغرماء (٢)

(مادة ٨٧٢)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبته الراهن بدينه ان كان حالا فان كان مؤجلا فليس للمرتهن مطالبته الا عند حلول الاجل (٣)

(مادة ٨٧٣)

اذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكلف المرتهن تسليمه بعض الرهن بل يحبس الى استيفاء ما بقي منه ولو قليلا (٤)

انما اذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقدارا عليه لاحدهما كان له أن يأخذه أما اذا ريعين فليس له الاخذ لجلس الكل بكل الدين (٥)

(مادة ٨٧٤)

لغير الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكك الرهن وتسليمه اليه الا اذا كانت العارية مؤقتة بمدة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل مضي المدة وله جبره بعد مضيها (٦)

(١) يستفاد حكم فقرتيهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٤ و ٢٧٥

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن آخر غرة ٢٧٤

(٣) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الرهن غرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوسط كتاب الرهن من الدر غرة ٣١٢

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من أوخر باب ما يجوز رهنه غرة ٣٢١

(٦) يستفاد حكمهما من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٣

(مادة ٨٧٥)

لا يكلف مرتب مع رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن ليديعه لقضاء دينه لأن حجب الرهن الجسدي الدائم حتى يقبض دينه (١)

(مادة ٨٧٦)

إذا أراد المغير فكالك الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتب يجبر المرتب على القبول ويرجع المغير على المستعير بما أذاه من الدين إن كان الدين قدر قيمة الرهن وإن أقل لا يجبر على تسليم الرهن فإن كان أكثر فالأكثر تباع فلا يرجع به على المستعير (٢)

(مادة ٨٧٧)

لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتب ولا بموت ما ويبقى رهنا عند الورثة (٣)

(مادة ٨٧٨)

إذا مات الراهن المستعير فبما ساقى الرهن على حاله محبوساً في يد المرتب ولا يساع بدون رضا المغير (٤)

(مادة ٨٧٩)

إذا مات المغير لم يولدوا يوم المستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وإن عجز عن قضاء دينه يبق الرهن على حاله عند المرتب ولورثة المغير أن يؤدوا الدين ويستخلصوا الرهن (٥)

(مادة ٨٨٠)

إذا مات الراهن باع وصيه الرهن بأذن مرتبه وقضى منسه الدين للمرتب فإن لم يكن له وصي ينصب القاضي له وصياً أو يأمره ببيع وقضاء الدين المرهون به من ثمنه (٦)

(مادة ٨٨١)

إذا مات المرتب تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن إلى استيفاء الدين (٧)

(مادة ٨٨٢)

إذا مات العدل يوضع الرهن عند عدل غيره بتراضي الطرفين فإن اختلفا يرضعه الحاكم عند عدل وإن شاء وضعه عند المرتب إذا كان مثل العدل أو إن كره الراهن (٨)

(١) يستفاد حكمهما من أوخر كتاب الرهن من الدرر المختار غرة ٣١٢ ومثله في الدرر المختار بمالاه من أوسط كتاب الرهن غرة ٢٥٠ - (٢) يستفاد حكمهما من أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٢٣١ من الدرر المختار - (٣) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٢ - (٥) يستفاد حكمهما من الدرر المختار أوخر باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٢ - (٦) يستفاد حكمهما من الدرر المختار أوخر باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٤ - (٧) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوخر كتاب الرهن غرة ٢٧٦ - (٨) يستفاد حكمهما من الهندية من أوخر الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل غرة ٤٤٢

(مادة ٨٨٣)

إذا مات المرتهن بجهل للرهن ولم يوجد في تركته فقيمة الرهن تصير ديناً واجب الاداء من تركته وتقبض الورثة من الراهن مقدار دين مورثهم (١)

الفصل الثالث

(في تصرف الراهن والمرتهن)

(مادة ٨٨٤)

كل تصرف من التصرفات المحققة للنسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه على رضا المرتهن ولا يبطل حقه في حبس الرهن الا اذا أجاز المرتهن أو قضى الراهن دينه فحينئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل الاجارة (٢) وكذلك اذا أقر الراهن بالرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه (٣)

(مادة ٨٨٥)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلاً في بيعه من قبيل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا اذن الراهن وان فعل ذلك يكون متعدياً ويضمن بتعديه قيمة الرهن بالغة ما بلغت (٤)

(مادة ٨٨٦)

اذا باع الراهن الرهن بلا اذن المرتهن واستلمه المشتري فله ان يبيعه قبل أن يجيز المرتهن البيع فلا تصح بعده هلاكه الاجازة والمرتهن ان خيار فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن (٥)

وان تعدي المرتهن وباع الرهن بلا اذن الراهن واستلمه المشتري فله ان يبيعه قبل الاجازة يكون للراهن ان خيار في تضمين المشتري أو المرتهن

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أو آخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ — (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدرر والختار غرة ٣٣٩ و ٣٤٠ — (٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٧ — (٤) يستفاد حكم هذه المادة من أو وسط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠ غرة ٢٧٠ و ٢٧٩ — (٥) يستفاد حكمهما مع فقرتهما من أو وسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠

(مادة ٨٨٧)

إذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا إذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل الإعادة إلى المرتهن الأول فللراهن الأول الخيار إن شاء ضمن المرتهن الأول قيمة الرهن بالغة ما بلغت ويصير ضمانه رهنا ويملكه المرتهن الثاني بالدين وإن شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الأول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الأول بما ضمنه وبدينه ولورهن المرتهن الأول عند الثاني باذن الراهن الأول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الأول (١)

(مادة ٨٨٨)

يجوز للمرتهن أن يعير الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله استرداده إلى يده فإن استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقاء عقد الرهن فإن هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك حقا بأي بلاستيقوط شيء من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء فإن كان الراهن أعطى المرتهن كفيلا بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم السكفيل شيء بل إن هلك الرهن في يده رهنه نظروا وجهه من حكم الرهن وإن كان العقد باقيا أما إن كان الراهن أخذ به بغير رضا المرتهن جاز ضمان السكفيل أي الزامه بتسليمه فإن مات الراهن المستعير قبل استرداده العين المرهونة وأعادتها إلى يد المرتهن فالمرتحن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشتركون المرتحن فيه (٢)

(مادة ٨٨٩)

إذا باع المرتحن عمار العين المرهونة بلا إذن الراهن المصغر أو بلا إذن القاضى لو الراهن غائبا فإنه يضمن قيمتها (٣)

(مادة ٨٩٠)

يجوز للمرتحن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمنا إلا إذا قيد الراهن بالمصر فلا يجوز له السفر (٤)

(١) يستفاد حكم فقرتها من أواخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكم فقرتها من الدر من أوائل باب التصرف في الرهن غرة ٣٢٨ و ٣٢٩

(٣) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن غرة ٢٧٢

(٤) يستفاد حكمها من الدر في رد المحتار من أواخر كتاب الرهن غرة ٣١٥

(مادة ٨٩١)

لا يجوز للمرتهن أن ينفع بالرهن منقولا كان أو عقارا بدون إذن الراهن وله أن يؤجره بأذنه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وإن بطل الرهن ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والانتفاع به أو إعارته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين وإن هلك في حالة الاستعمال والانتفاع أو في حالة العمل المستعار له حسبما أذن به الراهن هلك أمانة أى لاضمان على المرتهن فلا يسقط شيء من الدين ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أجر عليه

ولو اختلف الراهن والمرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمرتهن والبينة للراهن (١)

(مادة ٨٩٢)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيانيته تكون على المرتهن والمصاريف اللازمة لتفكيكه كعمارة لوعقار أو سقي الأرض وتلقيح الشجر وكل ما به اصلاحه وبقاؤه يكون على الراهن وكل ما وجب على أحدهما فآذاه الآخر فإن كان آذاه بأمر القاضى ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه به وإن آذاه بالأمر القاضى فهو مستبرع لا يرجع له على الآخر بشيء مما آذاه (٢)

الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن)

(مادة ٨٩٣)

يجب على المرتهن أن يعتنى بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما ممن هو في عياله الساكنين معه وما جرى مجراهم ممن يأتمنه على حفظ ماله (٣)

(مادة ٨٩٤)

الرهن مضمون على المرتهن بما لا يقدّر بماله من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه (٤)

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر المختار من أوائل فصل في مسائل متفرقة من الرهن غرة ٣٣٦ و ٣٣٧ وباقى فقراتها منها من أو مسند باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٠ — (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣١٤ و ٣١٣ — (٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩ — (٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩

(مادة ٨٩٥)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لقدر الدين سقط الدين بتسليمه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بعدى المرتهن أو بآفة مساوية (١)

(مادة ٨٩٦)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنه للراهن إن كان هلاك الرهن بدون تعديده ويكون عليه ضمانه للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئا عن تعديده أو قصيره في حفظه أو حفظه عند غير من يأتمنه على حفظ ماله

(مادة ٨٩٧)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بما بقي له من الدين على الراهن

وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا في يد المرتهن فإنه يستقط من الدين بقدره

(مادة ٨٩٨)

إذا كان الرهن في يد المرتهن ادين موعود به بأن كان قدره ليقرضه ديناً وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل اقراضه كان مضمو ناعليه بما وعد من الدين المسمى إذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو أقل منه قيمة فيؤمر بتسليمه للراهن جبراً فإن كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمو ن عليه بقيته وإن لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرتهن بهلاك الرهن (٢)

(مادة ٨٩٩)

إذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد إحاطته بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فإنه يم لك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه إلى الرهن وتبطل الخوالة وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن مما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الخوالة فيما زاد على قيمة الرهن (٣)

(مادة ٩٠٠)

إذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيمته قدر الدين أو أكثر فضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده (٤)

(١) يستفاد حكمه من الدر من أو سط كتاب الرهن غرة ٣١٠ وكذا ما جاء من المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمه من تنقيح الخامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥
(٢) يستفاد حكمه من الدر من أو سط باب ما يجوز إرضائه غرة ٣١٨ — (٣) يستفاد حكمه من الدر من أو آخر فصل في مسائل شتى الرهن غرة ٣٣٨ — (٤) يستفاد حكمه مع فقرته من الهندية من أوائل الباب الثالث في هلاك المرهون غرة ٤٤٥ ومن الدر أيضاً من أو آخر باب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٤٢٦

وإن ضمن المستحق المرتبة القيمة يرجع المرتبة على الراهن بالقيمة وبالدين

(مادة ٩٠١)

إذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتبة فإن كان المستحق مشاعاً بطل الرهن فيما بقي وإن كان معيناً بقي الرهن فيما بقي منه ويجبس بكل الدين (١)

(مادة ٩٠٢)

إذا سرق الرهن في يد المرتبة أو العادل بلا تصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتبة الزيادة إلا إذا ثبت أن الرهن لم يكن موضوعاً في حوزته (٢)

(مادة ٩٠٣)

إذا هلك زوائد الرهن في يد المرتبة فإنها تملك مجاناً (٣)

(مادة ٩٠٤)

إذا ادعى المرتبة هلاك الرهن يصدق بينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين (٤)

الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ٩٠٥)

إذا سئل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه إن لم يدفعه ويملك الرهن (٥)

(مادة ٩٠٦)

إذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه بعد أمر الحاكم له بذلك يبيعه الحاكم قهراً ويعطى الدين من ثمنه وإن كان الرهن دارسكاه وليس له غيرها

(مادة ٩٠٧)

إذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بأن لم يعلم مكانه يرفع المرتبة إلى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه (٦)

(١) يستفاد حكمهما من الدرأ و آخر فصل في مسائل شتى الرهن غرة ٣٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرأ و أوائل فصل في مسائل شتى الرهن غرة ٣٣٦ — (٤) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٦ (٥) يستفاد حكم هذه المادة و المادة بعدهما من رد المختار و آخر باب ما يجوز ارتبائه الخ غرة ٣٣٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٦٩ — (٦) يستفاد حكم هذه المادة من أو آخر باب ما يجوز ارتبائه الخ من الدرأ و رد المختار غرة ٣٣٣

(مادة ٩٠٨)

إذا خيف على الرهن التلف والرهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه المُرْتَهَن بِأَذْنِ الْحَاكِمِ أَوْ يَبِيعُهُ الْحَاكِمُ وَيَكُونُ ثَمَنُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ وَإِنْ بَاعَهُ الْمُرْتَهَنُ بِدُونِ أَذْنِ الْحَاكِمِ مَعَ امْكَانِ الِاسْتِثْنَاءِ قَبْلَ تَلَفِهِ كَانَ ضَامِنًا لِقِيَمَتِهِ بِالْعَقْدِ مَا بَلَغَتْ (١)

(مادة ٩٠٩)

الوكيل يبيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضي الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الرهن غائباً يجبر الوكيل على البيع وان كان الرهن حاضراً لا يجبر الوكيل بل يجبر الرهن على بيعه فان امتنع يبيعه الحاكم ووفى الدين من ثمنه (٢) والوارث بعد موت الرهن كالرهن فيما ذكر

كتاب الصلح

(مادة ٩١٠)

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصلحين بتراضيهما (٣)

(مادة ٩١١)

يصح الصلح عن الحقوق المكتسبة المندمجة عليه والمنسكركلها والتي لم يندمج فيها اقراراً ولا انكاراً (٤)

(مادة ٩١٢)

يشترط أن يكون المصالح عنه محققاً للمصالح ثابتاً في المحل يجوز أخذ البديل في مقابله سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالمنفعة وحق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوماً ان كان مما يحتاج الى التسليم (٥)

(مادة ٩١٣)

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكاً للمصالح وأن يكون معلوماً ان كان مما يحتاج الى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضاً وقت الصلح ان كان الصلح عن دين بدين من جنس آخر (٦)

(١) يستفاد حكمه من أو سط كتاب الرهن من تفهيم الحامدية غرة ٢٧٢ - (٢) يستفاد حكمه من الدرر المختار من أو سط باب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٣٢٥ - (٣) تستفاد من الدرر المختار من أو سط كتاب الصلح غرة ٧٢٤ ومن الهندية أول الباب الأول في تفسيره الخ غرة ٢١٣ - (٤) يستفاد حكمه من الدرر المختار من أو سط كتاب الصلح غرة ٧٢٥ (٥) يستفاد حكمه من أو سط كتاب الصلح من الدرر المختار من أو سط كتاب الصلح غرة ٢٠٣ و ٢٠٤ - (٦) يستفاد حكمه من أو سط كتاب الصلح من الدرر المختار من أو سط كتاب الصلح غرة ٢٠٣ و ٢٠٤ و آخره من أو سط كتاب الصلح غرة ٢١٤ من الهندية

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعد ما من أوائل كتاب الصلح من الدور والكملة، ترد المختارة ٢٠٨ و ٢٠٩

بعضه وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يبطل الصلح

(مادة ٩١٩)

إذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المدعى به كله أو بعضه يرجع المدعى عليه بمقابلته من العوض على المدعى ويرجع المدعى بالخصومة فيه والدعوى على المستحق وان استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلاً أو بعضاً على حسب القسمة المستحق إذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن استحق قبل الافتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الافتراق يبطل الصلح كما تقدم (١)

(مادة ٩٢٠)

إذا ادعى حقاقي دار لم يبينه فصول عن ذلك ثم استحق بعض الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئاً من العوض وان استحق كل الدار يسترد العوض كله (٢)

(مادة ٩٢١)

إذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأنكر المدعى عليه دعوى المدعى أو سكت ولم يبدأ قراراً ولا انكاراً ثم اصبحت على شيء معين داراً أو عقاراً أو عرضاً أو ثوباً باعتبار ذلك الصلح فداء من العين وقطعاً للنزاع في حق المدعى عليه وبيعاً في حق المدعى فتجوز عليه أحكامه (٣)

(مادة ٩٢٢)

إذا كان للصبي المميز دين وكان ما أدون له بالتجارة وليس له قيمة على الدين جازله أن يصالح غيره على بعضه أو على شيء آخر قيمته أقل من الدين وان كان له قيمة على الدين لا يجوز له ذلك (٤)

(مادة ٩٢٣)

إذا كان للصبي دين على آخر وكان له قيمة عادلة أو كان المدينون مقرين بالدين أو مقضياً عليه به فلا يجوز لو وصيه أو وليه أن يصالح على بعض الدين إلا إذا كان الدين وجوباً بعهده فإنه يجوز صلحه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ٢١١ و ٢١٢

(٢) يستفاد حكمها من الدرر ورد المحتار من أوائل باب الاستحقاق غرة ١٩٩ ومن أوصل الباب العشرون من

الهندية من كتاب الصلح غرة ٢٦٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر ورد المحتار غرة ٧٢٦

(٤) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٠٢

على نفسه ويضمن قدر الدين للصبي وإن صالح عن الدين على مال آخر إن كانت قيمته قدر الدين أو أقل بعين يسير يجوز الصلح وإن بعين فاحش لا يجوز فإن خشي الوصي أو الولي أن لا يثبت كل الدين بأن لم تسكن له دينته والمدينون منكرو يقدم على المين جاز للولي أو الوصي أن يصالح على بعضه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ٩٢٤)

إذا ادعى على الصبي المميز بدين وكان للدين دينته ثبت به ادعواه فلا وصي أو ولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وإن لم تكن للدين دينته فلا يجوز للولي أو الوصي أن يصالح على شيء (٢)

(مادة ٩٢٥)

إذا كان للصبي المأذون له بالتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مدينونه على تأجيل الدين إلى أجل معلوم (٣)

(مادة ٩٢٦)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فإن صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا إذن موكله فلا يصح صلحه (٤)

(مادة ٩٢٧)

إذا وكل المدينون وكيلًا بالصلح وكان مقربًا بالدين فإن أضاف الوكيل الصلح إلى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وإن أضاف الصلح إلى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضًا وبطال الوكيل ببذل الصلح ثم يرجع به على الموكل

وإن كان المدينون منكرًا فوكل وكيلًا بالصلح فإن أضاف الوكيل الصلح إلى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وإن أضاف الصلح إلى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل (٥)

(مادة ٩٢٨)

لرب الدين أن يصالح مدينونه على بعض الدين ويكون أخذًا لبعض حقه وإبراء عن باقيه (٦)

(١) يستفاد حكم فقرتهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية فقرة ٢٤٤ و ٢٤٥ الأضواء وإن صالح عن

الدين إلى آخر الفقرة الأولى فإنه يستفاد من جامع الفصولين من أواسط الفصل السابع والعشرين فقرة ٢٤

(٢) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية فقرة ٢٤٥

(٣) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية فقرة ٢٤٦

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر والمختار من أول الوكالة بالخصومة فقرة ٦٣٥

(٥) يستفاد حكم فقرتهما من أواسط العاشر فقرة ١١٤ من كتاب الوكيل الخ من كتاب الوكالة فقرة ٣٨ من الانقروية

(٦) يستفاد حكمهما من أول فصل في دعوى الدين من الدرر والمختار فقرة ٧٣٤ و ٧٣٥ من كتاب الصلح

الفصل الثاني

(في أحكام الصلح)

(مادة ٩٢٩)

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب أدخل بدل الصلح في ماله المدعى وستسقط دعواه المصالح عنها فلا يقبل منه الادعاء بها ثانياً ولا يعلل المدعى عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعى (١)

(مادة ٩٣٠)

إذا مات أحد المتصلحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى الاجارة ومات أحدهما قبل مضي المدة يطل بوثه فيما بقى (٢)

(مادة ٩٣١)

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلكل من الطرفين فسخه بتراضيهما وإذا انفسخ يرجع المدعى به للمدعى وبديل الصلح للمدعى عليه (٣)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان المدعى عليه منكر المادى عليه به وصالح المدعى على بدل سقط حق المدعى في الخصومة فليس له أن يخاطبه في الدعوى المصالح عنها ولا أن يحلفه اليين ولا أن يفسخ الصلح (٤)

(مادة ٩٣٣)

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كلاً أو بعضاً قبل تسليمه للمدعى فإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن ضاع قبل الاقتراق عن المجلس فلا ينعض الصلح ويلزم المدعى عليه بمثل ما ضاع كلاً أو بعضاً سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار

وان كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين فضاء كله أو بعضه قبل تسليمه للمدعى فإن كان الصلح عن اقرار يرجع المدعى على المدعى عليه بالمدعى به كلاً أو بعضاً وان كان الصلح عن انكار يرجع المدعى إلى الخصومة (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل كتاب الصلح غمرة ٢٠٦

(٢) يستفاد حكمه من أول الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح الخ من الهندية غمرة ٢٦٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المختار من أواخر كتاب الصلح غمرة ٢٣٠

(٤) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المختار غمرة ٢٠٦

(٥) يستفاد حكم فقرتهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوسط كتاب الصلح غمرة ٢١٢

الفصل الثالث - في الإبراء

(مادة ٩٣٤)

إذا اتصل بالصلح إبراء مخصوص بالمصالح عنه بان قال برئت عنه أو أنا بريء فلا تسمع الدعوى في خصوص ذلك وتسمع في غيره (١)

(مادة ٩٣٥)

من أبرأ شخصاً من حق له عليه يصح الإبراء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

(مادة ٩٣٦)

إذا اتصل بالصلح إبراء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أي حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده (٢)

(مادة ٩٣٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً (٣)

(مادة ٩٣٨)

حكم البراءة المنقرضة عن الصلح تحكم البراءة المتصلة به في الخصوص والعموم

(مادة ٩٣٩)

لا يتوقف الإبراء على قبول المدينون لكن إذا ردّه قبل القبول ارتد وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته (٤)

(مادة ٩٤٠)

لا يصح إبراء المريض في مرض موته وراثته من الدين الذي له عليه أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن (٥)

(مادة ٩٤١)

إذا أبرأ المريض في مرض موته غير وراثته من الدين الذي له عليه يعتبر ذلك من ثلث تركته بعده وفاء ما يكون عليه من الدين وإن كانت التركة مستغرقة بالدين فلا يعتبر ذلك الإبراء وللغرماء مطالبة المدينين بما عليه من الدين * (انتهى)

(١) يستفاد حكمها من أواخر كتاب الصلح من الدرر وتكملة الرد المحتارة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الأقرار من تنقيح الأحكام بالعرف والالتفاتية ضمن جواب غرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمها من الأقرارية من أواخر الفصل الثامن في دعوى الإبراء والصلح الخ غرة ١٠٥

(٤) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من أوسطه من هبة الدين وما يتصل به من جملع الفصولين غرة ٢١٦

(٥) يستفاد حكم هذه المادة من أواخر إقرار المريض من الدرر وتكملة الرد المحتارة ١٥٤ و ١٥٥

تم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مقابل على نسخة
مؤلفه بالدقة مع ما تحت به من الهوامش في المطبعة الكبرى الأميرية
على نفقة نظارة المعارف العمومية في ظل الساحة الفخيمة الخديوية التوفيقية
أدام الله أيامه مدى الأعوام والأيام وحفظ أنجاله الكرام ورجال حكومته العظام
وذلك في أوائل ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التهنية

ملاح بدر التمام وفاح مسك الختام

أمين



(فهرست)

کتاب مرشد الحیران

الى

معرفة أحوال الإنسان

(الكتاب الاول - في الاموال)

- ٣ (الباب الاول) في أنواع الاموال
- ٤ (الباب الثاني) في الملكية
- ٥ (الباب الثالث) في ملك المنفعة وحق الانتفاع
- ٦ (الباب الرابع) في حق السكنى
- ٧ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
- ٨ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ٩ (الباب الخامس) في حقوق الارتفاق
- ٩ الفصل الاول - في الشرب
- ١٠ الفصل الثاني - في حق المرور والبحرى والمسيل
- ١١ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوارية

(الكتاب الثاني - في أسباب الملاك)

- ١٣ الفصل الاول - في العسقة ود
- ١٤ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٥ الفصل الثالث - في الوصية
- ١٦ الفصل الرابع - في الميراث

(كتاب الشفعة)

- ١٦ الفصل الاول - في تعريفها وأسبابها واستحقاقها
- ١٨ الفصل الثاني - فيما ثبتت فيه الشفعة وما لا ثبت
- ١٩ الفصل الثالث - في طلب الشفعة
- ٢١ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
- ٢٢ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويطلبها
- ٢٤ (باب) في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة
- ٢٤ (باب) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
- ٢٦ (باب) في نزاع الملاك

(في العقود والمذانيات والامانات والضمانات)

(كتاب العقود على العموم)

- ٢٧ (الباب الاول) في ماهية العقد وشرايطه
٢٨ الفصل الاول - في أهلية العاقدين
٣١ الفصل الثاني - في رضا العاقدين وما يعدم الرضا
٣٣ الفصل الثالث - في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود
٣٤ الفصل الرابع - في محل العقد وفأئده وقصد شرعيته
٣٤ الفصل الخامس - في أحكام العقود
٣٦ (الباب الثاني) في العقود التي يصح اقتراضها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقتراضها وتعليقها به وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح
٣٦ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعليق
٣٧ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح اقتراضها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح
اقتراضها وتعليقها به
٣٨ الفصل الثالث - في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبلي والتي لا يصح
اضافتها اليه
٣٩ (الباب الثالث) في أنواع الخيارات
٣٩ الفصل الاول - في خيار الشرط
٤٠ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب

(كتاب البيع)

- ٤١ الفصل الاول - في عقد البيع
٤٣ الفصل الثاني - في العاقدين
٤٥ (باب) في شروط البيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية البيع
٤٥ الفصل الاول - في شروط البيع وأوصافه
٤٧ الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
٤٩ الفصل الثالث - في كيفية بيع البيع
٥١ الفصل الرابع - في الثمن

- ٥٣ (باب) في حكم البيع
 ٥٥ (باب) في تسليم المبيع
 ٥٥ الفصل الاول - في كيفية التسليم ومكانه ووقته
 ٥٨ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاكه المبيع
 ٦٠ فصل في مصاديق التسليم ولوازم اتصافه
 ٦٠ فصل في ما يدخل في البيع تبعاً وما لا يدخل
 ٦٢ فصل في أداء الثمن
 ٦٣ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق
 ٦٥ فصل في حكم البناء والغراس
 ٦٧ فصل في رد المبيع بالغيب القديم
 ٧٠ فصل في الغبن والتعريض
 ٧١ (باب السلم)
 ٧٣ فصل في بيع الوفاء
 ٧٤ فصل في الاستصناع

(كتاب الاجارة)

- ٧٥ (الباب الاول) في عقد الاجارة
 ٧٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشروط صحته وبيان مدتها
 ٧٦ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها
 ٧٧ (الباب الثاني) في اجارة الدواب للركوب والحمل
 ٧٧ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب
 ٧٨ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للعمل
 ٨٠ (الباب الثالث) في اجارة الآدمي للخدمة والعمل
 ٨١ الفصل الاول - في الاجير الخاص
 ٨٢ الفصل الثاني - في الاجير المشترك
 ٨٥ (الباب الرابع) في اجارة الدور والحوافيت
 ٩١ (الباب الخامس) في اجارة الاراضي

(تابع فهرست كتاب مرشد الخيران الى معرفة أحوال الانسان) ٥

صحيفة

٩٣	(الباب السادس) في اجارة الوقت
٩٦	فصل في الحكر والكسلة والخلو
	(كتاب المزارعة والمساقاة)
٩٨	الفصل الاول - في المزارعة
١٠١	الفصل الثاني - في المساقاة
١٠٣	(كتاب الشركة)
١٠٤	(الباب الاول) في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة
١٠٧	(الباب الثاني) في عمارة المالك المشترك
١٠٩	(كتاب العارية)
١١٢	(كتاب القرض)
١١٤	(كتاب الوديعة)
١١٩	(كتاب الكفالة)
١١٩	(الباب الاول)
١١٩	الفصل الاول
١٢١	الفصل الثاني - في الكفالة بالنفس
١٢١	الفصل الثالث - في الكفالة بالمال
١٢٤	الفصل الرابع - في البراء من كفالة المال
١٢٥	(كتاب الحوالة)
١٢٥	الفصل الاول - في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه
١٢٦	الفصل الثاني - في الديون التي تجوز الحوالة بها
١٢٦	الفصل الثالث - في احكام الحوالة
١٢٨	الفصل الرابع - فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجب
١٢٩	الفصل الخامس - في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين
١٣٠	الفصل السادس - في براءة الممتهل عليه

صفحة	
١٣١	(كتاب الوكالة)
١٣١	(الباب الاول) في ماهية الوكالة وشروط صحتها
١٣١	الفصل الاول
١٣٣	الفصل الثاني - في أحكام الوكالة
١٣٤	الفصل الثالث - في الوكيل بالشراء
١٣٦	الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع
١٣٩	الفصل الخامس - في التوكيل بالخصومة
١٤١	الفصل السادس - في عزل الوكيل
١٤٢	(كتاب الرهن)
١٤٢	الفصل الاول - في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز
١٤٤	الفصل الثاني - في أحكام الرهن
١٤٦	الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمرتهن
١٤٨	الفصل الرابع - فيما يترتب على المرتهن والراهن عندهلاك الرهن
١٥٠	الفصل الخامس - في سداد الدين من الرهن
١٥١	(كتاب الصلح)
١٥٢	الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان
١٥٥	الفصل الثاني - في أحكام الصلح
١٥٦	الفصل الثالث - في البراء

مقدمة

المكتبات التي جرت بين نظارة المعارف العمومية
وحضرة الأستاذ الناظر في الديار المصرية

بشأن

كتاب مرشد الخيران إلى معرفة أهوال الإنسان
في المعاملات الشرعية

تأليف

المرحوم محمد قنبر باشا

(صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية)

(بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ان وريثة المرحوم محمد قدير باشا قدموا هذا الطرف من مؤلفات المرحوم كتابا في المعاملات سماه المؤلف مرشد الخيران الى معرفة احوال الانسان وهو مجلد أحكام على مذهب أبي حنيفة مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه في كتاب الوقف ونظرا لأن علم الشريعة الاسلامية جارت دريسه بالمدارس قد حصلت المشافهة مع دولتنا وافتد من رئيس مجلس النظام في شأن شراء هذه المؤلفات وقد أشار دولته بعدم المانع من ذلك متى صدقتم حضرتكم عليها وهذا كلف «حضرة الشيخ» حصونه النواوى مدرس الشريعة بالمدارس بأن يتوجه لطرف حضرتكم ومعه هذه المؤلفات فالامل انه بحضوره يصير اطلاع حضرتكم عليها وقراءتهم مع حضرتكم والتسليم بالافادة عما يترآى لفصيلتكم فيها حتى اذا تصدق عليها يجرى اللازم عنها للائتماع بها في التدريس افتد م ٢٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

ناظر المعارف

غير رسمي

(ختم) على مباركة

(صورة الشرح الوارد من «حضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية لنظارة المعارف)

(في ١٩ مارث سنة ١٨٩٠ نمرة ٢٣٣ سايره)

بناء على ما ورد بكتابة سعادتكم عيने لهذا الطرف بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٧ (٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩) غير رسمي المتضمنة ان وريثة المرحوم محمد قدير باشا قدموا نظارة المعارف من مؤلفات المرحوم كتابا في المعاملات سماه المؤلف مرشد الخيران الى معرفة احوال الانسان على مذهب أبي حنيفة النعمان مرتبا كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه في كتاب الوقف وقد أرسلت تلك المؤلفات لهذا الطرف للاطلاع عليها والافادة عما يترآى فيها الاجراء اللازم الى آخر ما توضح بالافادة عيने قد صار الاطلاع على مرشد الخيران المذكور وجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم بناء على ما قدم من بسبق تعيينه لذلك حتى صار بالحسالة التي هو عليها الآن موافقا لأهله ووص عليه في المذهب ومفتد الى خصوص أحكام المواد الشرعية المستطربة وكتب على معظم مواده التأشير بالدالة على صحة ما في تلك المواد المؤشر عليها وبلغ عدد المواد المؤشر عليها تسعمائة واحد وأربعين مادة بحسب المكتوب فيها وقر هذه النسخة مائتان وثمانية وستون نمرة

وبحسب المذاكرة الشفاهية مع سعادتك من تعيين من يلزم لتبييض هذه النسخة بخط منتظم
فالنسخة المحكي عنها من سنة ١٢٠٧ مع رافعه لتبييضها بما في ذلك القهرست التي وضعت الكتاب من
هذا الطرف والتأشير المحكي عنها وبمقتضى ذلك يجري صرف مرتب ما بقي من المدة إلى
تاريخ هذه الافادة للساعد الذي تعين للمساعدة للاطلاع على الكتاب المحكي عنه ويصير قطعهما
فيما بعد هذا التاريخ وان لزم إعادة الكتاب المذكور لهذا الطرف بعد تبييضه لمقابلة والتأشير
عليه بالاعتماد يفاد من سعادتك لتعيين من يلزم لذلك بالمرتب الذي يصير تعينه وقتها
وأما المسودات الثلاث المتعلقة بكتاب الوقف فلا يكون مدمشة ولا يتيسر الاطلاع عليها بالحالة
التي هي عليها الآن فهي من سنة ١٢٠٧ سعادتك لاجراء ما يقتضيه عنها وبمشيئة الله تعالى عند
طبع الكتاب المذكور يرسل لهذا الطرف منه مقدار عشرة نسخ لحفظها والانتفاع بها فندم ما
في ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ (١٩ مارث سنة ١٨٩٠) الفقير محمد العباسي المهدي
الخفي الخفي
عفي عنه (ختم)

(صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاسستاز مفتي الديار المصرية)

(بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ نمرة ٣٦٣)

توضيح في الافادة السابقة ورد هام من فضيلتكم بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢
انه صار الاطلاع على كتاب مرشد الخيران الى معرفة أحوال الانسان تأليف المرحوم قدري باشا
وجرى تغيير واصلاح ما لزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لماعليه العمل في المذهب الامام الاعظم
حتى صار بالحالة التي هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه في المذهب ومنه في خصوص
أحكام المواد الشرعية المسطرة به وأرسلتم سيادتكم تلك النسخة لتبييضها بخط منتظم وحيث
انه كاف من يدعي الشيخ محمود ابراهيم باستنساخها ومراجعة كل ما فيها من أول بأول بطرف
حضرتكم وقد حضر وأوضح انه تم ذلك فتنسخة التبييض ونسخة الاصل من سالتان مع هذا
عن يده بأمل التكرم عما اذا كانت نسخة التبييض صارت بالموافقة للاصل المصدق عليه
من حضرتكم بعد اجراء التغييرات المذكورة أولا وإعادة النسختين لاجراء المستلزم عنهما ما
في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ (١٥ يونيه سنة ١٨٩٠)
ناظر المعارف
على مبارك (ختم)

(صورة الشرح الوارد من حضرة النظارة في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٨)

وردت افادة سعادتكم بيمينه المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ غمرة ٣٦٣ المتضمنة أن المدعو الشيخ محمود ابراهيم كاف باستنساخ كتاب من شمس الدين تاليف المرحوم قدري باشا من النسخة التي جرى اصلاحها بمعرفة هذا الطرف وأرسلت للنظارة بمقتضى افادة مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٢ وكاف أيضا بمراجعة ما يجري استنساخه أول بأول لدى هذا الطرف وانه حضر وأوضح أنه أتم ذلك وانكم أرسلتم نسخة الاصل والتبويض عن يده ترغيبون الافادة بما اذا كانت نسخة التبويض صارت موافقة للاصل المصدق عليه بتلك الافادة وإعادة النسختين لاجراء ما يلزم وحيث ان الافادة الواردة من سعادتكم بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ غير رسمية مفادها طلب الاطلاع على الكتاب المذكور واجراء ما يلزم في اصلاحه بالتطبيق لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وقد صار ذلك وأرسلت النسخة لسعادتكم مصدقة عليها في الافادة المحكي عنها أولا وكذا صار مقابلة النسخة الجديدة التي بيضت على الاصل وتأثير على كل كراس منها بما بذلك فهذا كاف الآن نسخة التبويض المذكورة وان قبولت بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في الافادة المذكورة وأرسلت للنظارة وعلى النسخة المحفوظة بهذا الطرف أيضا لكن نسخة التبويض المذكورة كتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه فاللزم عند ارادة الطبع أن لا يكتفى بالمقابلة على نسخة التبويض بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصدق عليه كذا ذكر والنسختان المحكي عنهما باقيتان بطرف الكاتب المذكور لتسليمهما بذلك الطرف افندم ما في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧

الفتى محمد العباسي المهدي

التفتي المتصرف

عفي عنه (ختم)

(صورة افاده محرره من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية)

(بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ غمرة ٥٨٣)

انه بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ غمرة ١٤٤) بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة للنظرها لجنة مستعدة بحسب ما يناسب العلم المؤلف

உரை மொழி

ناظر المصنف

(189. $\sin_{\text{substit.}}^E$ 18)

(ختم) علی مبارک

(صورة الشرح الوارد من حضرة الناظر في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٦)

بناء على ما ورد من سعادتكم بعينه بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ عمرة ٥٨٣ قد صار اعطاء القرار للزم في تاريخه من هذا الطرف ومن حضرة الاستاذ الشيخ هسونة النواوي مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستي دار العلوم والحقوق بشأن موافقة طبع كتاب مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا متى اريد طبعه على طرف الحكومة لما انه صار بعد الاصلاحات وما صار اجره وفيه موافقة للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان مفيدا في خصوص احكام المواد الشرعية المستطربة واقضى بحجج رسالتكم بالاحاطة والقرار والنسخة عائدان مع هذا القيد ١٥٢٤ محرم سنة ١٣٠٨

الزقزوق محمد العباسي المهدي

الحلفنى الحنفى

(ختم) عفی عنه

(صورة القرار الصادر من حضرة المذكورين)

فصل

بناء على ما ورد من نظارة المعارف بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٥٨٣ قد صار الاجتماع في تاريخه أدناه وحصلت المداولة في خصوص موافقة طبع كتاب مصر شمس الدين الجبري ان الى مدرسة

أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف الحكومة للاقتناع به وسبق تغيير ما لم
تغيره واصلاحه فيه وتقدم ارساله لنظارة المعارف أخيرا من مسند الافتا المصرية بعد
التمريض والمقابلة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٨

قد تقرّر بالاتحاد

انتمنى ان يطلع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هناك مانع لما أتصدّر بعد الاصلاحات
وما صار اجراءه فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظام أبي حنيفة النعمان مفيدا
في خصوص أحكام المواد الشرعية المستطرفة كما سبقت له الاشارة فيما تحرر للنظارة المشار اليها
من مسند الافتا الموحى اليه بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٢ افسد ما

تحريرا في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ الفقير حسنونة النواوى
الفقير محمد العباسى المهدي
الخفنى الخنسقى
عفى عنه



(صورة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠))

قرار

من نظارة المعارف

بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥)
من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة
وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ٨٩)
غرة ١٤٤ بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة بحسب ما يناسب
العلم المؤلف فيه الكتاب

وبناء على ما تحرر من النظارة لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨
غرة ٥٨٣ باتحاد حضرة مع حضرة الشيخ حسنونة النواوى مدرس الشريعة الاسلامية
بمدرستي دار العلوم والحقوق ونظر الكتاب تأليف المرحوم قدرى باشا المسمى (عاشد الحيران
الى معرفة أحوال الانسان في الشريعة الاسلامية) واعطاء القرار منهم بما يتراعى

وبناء على القرار الذى أعطى من حضرتيهما بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ أحد الورقين
طيه الوارد بإفادة حضرة المفتى الرقعة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٦ من أن هذا الكتاب
مفيد ويوافق طبعه على طرف الحكومة



- ٧ -

مقررنا ماهوأت

أولا يطبع من هذا الكتاب بالمطبعة الاهلية المقادير التي تحتاج اليها النظارة منه ويحتسب
التكاليف من المقرر بالميزانية للطبوعات
ثانيا على قلم عربي تنفيذ هذا القرار

تحرير في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ١٦٤) ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

هذا ونظرا لسبق شراء أصل الكتاب المذكور من ورثة المرحوم محمد قدير باشا بمبلغ خمسين
جنيها مصر يود حفظ هذا الأصل بالكتبة بخانة الخديوية ضمن الرصيد تحرر بالمطبعة الاهلية بطبعه
وضرورة ما تحرر لهما كما سيأتي

(صورة ما تقرر لحضرة مدير المطبعة الاهلية)

قد استمرت النظارة من ورثة مرحوم قدير باشا الاصل الكتاب في المعاملات من مؤلفات
المرحوم سماه مرشد الخيران الى معرفة احوال الانسان وبناء على القرار الصادر من النظارة
بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤ بناء على ماقررت اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ
مفتي الديار المصرية والشيخ حسونه النواوي مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستي دار
العلوم والحقوق من موافقة طبع هذا الكتاب على نفقة الحكومة مصر سئل حضر تكتم نسخة
يضم من أصل هذا الكتاب تشتمل على ستمائة عشر كتراسا ونصف كتراسا يتبعه بطبع ألف
وخمس مائة نسخة منه وارسالها للنظارة بمجلدة تجليدا افريكا وحيث ان حضرة الاستاذ مفتي
الديار المصرية أوضح في افادته الواردة للنظارة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٨
ان نسخة التبيين آتفة الذكركتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه وانه
عند ارادة طبع هذا الكتاب لا يكتفي بالمقابلة على نسخة التبيين بل يلزم مع ذلك مراجعة
الأصل المصدق عليه من حضرته وحيث ان نسخة الأصل حفظت بالكتبة بخانة الخديوية ضمن
رصيد المكتب فيلاحظ ما أشار به حضرة الاستاذ الموصي اليه وبالانتماء ايناد عن قيمة التكاليف
لاحتسابهم من المقرر بالميزانية للطبوعات والقصد المبررة في ذلك للاحتياج لهذا الكتاب
للتدريس من أول السنة المكتبية التي تبدئ في شهر اكتوبر المقبل

تحرير في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٨) ناظر المعارف
(ختم) على مبارك

طشية - سح الذي يطبع من هذا الكتاب هو ألف نسخة مائة تاريخه (ختم) على مبارك

२२१३

DUE DATE

२९८५१५५१

--	--	--	--

५८०८



